

۶۵۸۷-ن

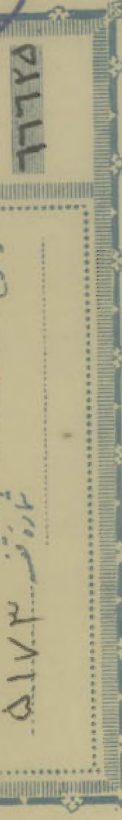
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه عامه (المجهر)

مؤلف ابوالحسن اهری البغدادی (قرونی)

موضوع

شماره ۵۱۷۳



غنی - فهرست شده  
۵۱۷۲

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۵۲۹۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب: قصه نامه (المعجم)  
مؤلف: ابوالحسن احمد بن ابی بکر (صوفی)  
موضوع: تاریخ و سیرت  
شماره ثبت کتاب: ۵۱۷۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۵۱۷۲



في كتابه الكبير في تفسيره في كتابه الكبير في تفسيره

وكما يشترط تسميت الذابج بشرط تسميت  
من اعلن الذابج بحيث يضع يده على

لمذبح كما وضع الذابج حتى لو ترك احداهما  
التسميت لا يحل احداهما الا يحل هو برجله

لقوله عليه السلام ان يركب بالضيف ولو كان كافرا  
فيكون الصغير والصغيرة  
بشرط ان يكونا في سعة  
كما يكونان في سعة  
بشرط ان يكونا في سعة

قال عليه السلام

لا يحل العمل الا بجهة

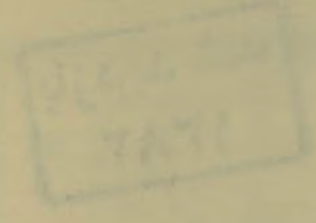
من اجل ان العمل من جانبا والعمل والعمود  
فيما كانا من السور  
فيما كانا من السور  
فيما كانا من السور

في كتابه الكبير في تفسيره في كتابه الكبير في تفسيره



7083  
24

في كتابه الكبير في تفسيره في كتابه الكبير في تفسيره





عرق الیچ ازال عمل  
 رسله  
 رسله



سجده  
 من الكذ المستور المنهول  
 من الكذ المستور المنهول

نور ان اذبح روح  
 و قاتل الخلق  
 بسرا بولم خلیل الله  
 بسرا الله الله اکبر  
 من ذمام من ذمام

دجل بصل و حرد و جمل  
 و اقل بعد ما قرء الفاتحه  
 و اقل بعد ما قرء الفاتحه  
 و اقل بعد ما قرء الفاتحه

خانه خانه لای ر کلین ماورقون  
 صفی نیاز زه خدیل کسه لکی  
 چو نار خدی لای بار لای بیان

قل الحق ولو کان صیحا  
 ای کوی حق  
 اگر چه

قاله





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة  
والسلام على رسول الله وآله واصحابه اجمعين قال  
الشيخ الامام الفقير ابو الحسن احمد ابن البغدادي  
المعروف بالقدوري رحمه الله عليه

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة  
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا  
برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ثم قال غسل الا فرس  
غسل الطهارة <sup>الثنية</sup> غسلا و مسح الرأس والمرقان  
الكعبان تدخلان في فرض الغسل عند علماء النجاة

فلان

خلا فالزفر دح والمفروض في مسح الرأس مقدار

الناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة بن

شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة

قوم فبال وقوضاء ومسح على الناصية وخفية وستن

الطهارة ان يغسل يديه الى سبقيي قبل ادخلها

الا ناء اذا استيقظ المتوضي من نوم <sup>تأ</sup> ونسنية الله  
في ابتداء الوضوء والسواك والمضمضة والا <sup>تستشق</sup>

ومسح الاذنين او تخليل اللحية والاصابع وتكون الغسل

الثلثا <sup>ث</sup> ويتوجب للمتوضي ان ينوي الطهارة

ويتوعد راسه بالمسح ويترتب الوضوء فيبدأ



بأبداء الله تعالى ذكره وبالميا من والتوالي  
والمعاني الناقضة للوضوء كلما خرج من أصل  
السيلين والدم واليقح والصد يد اذا خرجا  
من البدن فتجاوزا الى موضع يليق به حكم التطهير  
والقي اذا كان ملاء الفم والنوم اذا كان مض  
طجعا صحيحا او منكيا او مستندا الى شيء لو ازيل  
عنه لسقط على الارض والقلبة على العقل بالاغما  
والجنون والتمهقة في كل صلوة ذات ركوع و  
سجود وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق و  
وغسل سائر البدن وستة الغسل ان يبداءوا

لمغتزل

المغتسل فيغسل يديه وفرجه ثم يزيل النجاسة  
ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءا للصلوة الا  
وجليه ثم يغسل الماء على راسه وسائر جسده  
ثلاث ثم يتجنى عن ذلك المكان فيغسل رجله وليس  
على المرأة ان تنقض ضفائرها في الغسل اذا بلغ  
الماء اصول شعرها والمعاني الموجبة للغسل انزاع  
المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة  
حالة النوم واليقظة والوطء والتقاء الحثاين  
من غير انزال اذا انقذارة الحنفية والحيف و  
النفاس وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل



للجمعة والعيدين والفرقة وعند الاحرام وليس  
في المذي والودي غسل وفيها الوضوء والطهارة  
من الأحداث جائزة بماء السماء والارضية و  
العيون والابار والبحار والافار ولا يجوز  
بماء اعتصر من الشجرة والثمرة ولا يجوز بماء <sup>غلب</sup>  
عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالاشربة والحد  
والمدق والباقل وماء الذرذرج ويجوز لطها  
بماء خالطه شيء طاهر فغير احد او صافته كماء  
المد والماء الذي اختلط به اللبن والاشنان وا  
لصابون والزعفران وكلاماء دأب وقصفت

بخامة

بخامة لم يجوز الوضوء به قليلا كان او كثيرا <sup>ن</sup>  
الني عليه امر في حفظ الماء لدأب عن الخامة  
نقال لا يجوز احدكم في الماء الدأب ولا يفتا  
فيه عن الخامة والخبر المشهور ما روى عن النبي <sup>ص</sup>  
انه قال اذا استيقظ احدكم من منام فلا يمس  
يده في الماء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرك <sup>ن</sup>  
باتت يده في حبه واما طهارة الجارى اذا وقفت  
فيه بخامة جاز الوضوء منه اذا لم يبر لها اثر  
لانها لا يستقر مع جريان كالماء والقدير العظيم  
الذي لا يتحرك احد طرفيه يتجريد الطرف الآخر



اذا وقعت في نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل الى الاخر وموت ما ليس له نفس سا<sup>ب</sup>لة في الماء لا يتنجسه كالبق والذباب والذفا<sup>ب</sup> تبيد والعقارب وموت ما يعيش في الماء لا يفسد الماء كالسك والصفدح والسرطان والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث والماء المستعمل كل ماء اذ يل به حدث او استعمل في البدن على وجه القربة وكل اهاب دنيغ فقد طهر اجازة الصلوة فيه والوضوء منه الاجلد الخنزير و

الادي

والادي او شعر الميت وعظمها وصوفها وقثها وعصها وشعرها وريشها وظفر طاهر اذا لم يكن عليها دسومة وقال مالك رحمه عظيم الميت نجس وقا<sup>ل</sup> المشاف<sup>ح</sup> شعر الميت وعظمها نجس واذا وقعت نجاسة نوحته وكان نزع ما فيها عن الماء طهارة لها فان ماتت فيها فارة او عصفورة او صغرة او سودانية او صام ابرص نزع منها ما بين عشرين<sup>د</sup> لوالى ثلثين نجس كبر الدلو وصرفها فان ماتت فيها حامة او دجاجة او سور نزع منها ما بين اربعين دلو الى ستين فان ماتت فيها كلب او



دمى او شاة ينزح منها جميع من الماء وان افتسخ  
الحيو ان او تفسخ نزح جميع ما فيها صغر الحيوان او كبير  
وعدد <sup>لد</sup> الا يعتبر فيه بدلو الوسط المستعمل في الابا  
فان نزح فيها بدلو عظم قد وما يسع فيها من الدلا  
الوسط احتسب به وان كانت البير معينا لا يمكن نزح  
وجب نزح ما فيها اخرجوا مقدار ما كان فيها من  
الماء وقد روى عن محمد <sup>رح</sup> انه قال نزح منها ما يتبادر  
الى قلماية وقال بعضهم يكفر بجنبها خفية على <sup>قد</sup>  
طولها وعرضها ثم ينزح الماء من تلك البير فيجعل  
في هذه فاذا امتلأت بئر الثانية حكم بطها ودها

واذا وجد في البير فادة ميتا او غيرها ولا يدرون  
الماتية وقعت لم تفسخ اعاد واصلوة يوم وليلة  
اذا كانوا توضوا منها و غسلوا الاشياء اصابه ما  
وها وان كانت انتفخت او تفسخت اعاد الصلوة  
ثلاثة ايام وليا لها في قولنا يحنف <sup>رح</sup> وقال ليس عليهم  
اعادة شيء حتى يتحققوا مئة وقعت وسور الا  
ادمى وما يؤكل لحمه طاهر وسور الكلب والخنزير  
وسباع البهائم نجس وسور الهرة والدجاجة  
للمحلاة وسباع الطير وما سكن في البيوة مثل الحية  
والفأدة مكروه وسور الحمار والبغال مستكوث



فان لم يجدها يتوضأ بها ويقيم **باب** التيمم من  
لم يجد الماء وهو مسافر او كان خادجاً الى مصر نحو  
ليبلا او اكثر او كان يجد الماء الا انه مريض فحان  
استعمل الماء استدمر فيه او خاف الخبيث ان اغتسل به  
لماء يقتله البرد ويمرضه فانه تيمم بالصعيد الطاهر  
والتيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه ويمسح بالآخر  
يدير الى المدافقين والتيمم من الحدث والجنابة سواء  
ويجوز التيمم عند الجميلة ومحدث  
بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل وال  
الحجر والجص والنورة والكحل والزيغ وقال

ابو يوسف

ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وقال  
الشافعي لا يجوز الا بالتراب خاصة والنية فرض  
في التيمم ومستحب في الوضوء وينقض التيمم كل شيء  
ينقض الوضوء وينقضه ايضاً روية الماء اذا  
قد دعي استعماله ولا يجوز التيمم الا بالصعيد الطاهر  
ظاهر او يستحب لمن لم يجد الماء في اول الوقت  
هو يرجو ان يجده في اخر الوقت ان يؤخر الصلوة  
الى اخر الوقت فان وجد الماء توضأ الا يصلي تيمم  
ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يجد الماء  
يجوز التيمم للصحيح في المصر اذا حفر في الجادة و



الولي غير المختار ان اشتغل بالوضوء ان تقوته  
الصلوة ثم وكذلك اذا احضر العيد لمختار ان <sup>تستل</sup>  
بالطهارة ان تقوته للصلوة العيد <sup>في</sup> ويصل بخلا

ومن شهد الجمعة ان اشتغل بالطهارة فامتنع

الجمعة لم يتم ولكنه يتوضأ فان ادركت الجمعة صلا

ها والاصح الظاهر اربعا وكذلك اذا ضاق الوقت

فحسب ان توضأ فاق الوقت لم يتم ولكنه يتوضأ

ويصل الغائيت والمساخر اذا انتهى الماء في رجله فتم

وحمل ثم تذكر الماء في وقت ذلك لم يعد صلوة <sup>عند</sup>

ما ويعد لها عند ابي يوسف وليس على التيمم طلب

فراغ من  
الصلوة

الماء

الماء اذا لم يقلب على ظنه ان يقرب ماء فان غلب على

ظنه ان هناك ماء لم يجوز له ان يتم حتى يطلبه او ان

كان مع رفيقه ماء طلب قبل ان يتم فان منع

منه يتم <sup>بالمسح</sup> <sup>بالمسح</sup> <sup>بالمسح</sup> على الخفين جائز

بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا السهل <sup>على</sup>

طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقبلا مسح يوم و

ليلة وان كان مسافرا مسح ثلثة ايام ويا لهما و

ابتداء وها حقيب الحدث والمسح على الخفين على

على قاهو حاطوطا بالاصابع اليدين من قبل

الاصابع الرجلين الساق ولا يجوز المسح على







الحيض ثلثة ايام وليا لها وما نقص من ذلك  
 فهو استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام وليا لها و  
 ما زاد على عشرة فهو استحاضة وما نراه المداة من  
 الحدة والصفرة والكدودة في ايام الحيض <sup>حصى</sup>  
 حتى ترى البياض الحار والحيض سقط عنك <sup>نصف</sup>  
 الصلوة وتقرأ على الصوم وتقضي الصوم ولا  
 الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت ولا يا  
 يتحد وجها ولا يجوز للحائض ولا للجنب قراة القر  
 ولا يجوز للمسجد ان يمسوا المحض الا ان ياخذ  
 بقلبه وان انقطع الدم الحيض لا تقل من عشرة ايام

والاسود  
 والخض  
 والترابية

وغيره

ما زاد  
 من  
 د ط و ط و ط و ط و ط و ط

وليا لها الحيض وطبعا تغسل او تغمض عليها وقت  
 صلوة كاملة وان انقطع دمها بعشرة ايام جاز  
 طبعا قبل الغسل والطهر اذا تخالل بين الدماين غمضة  
 الحيض فهو كدم الحار والصلوة خمس عشرة يوما  
 ولا غاية لاكثره ودم ما نراه المداة اقل من ثلثة  
 ايام او اكثر من عشرة ايام فحكمه الدعا فالد  
 في لا ينح الصلوة ولا الصوم ولا الوطى فان زاد الد  
 على العشرة والمداة عادة مبرومة ودة الى ايام عا  
 لها وما زاد على ذلك فهو استحاضة فان تكن لها عا  
 مبرومة فحيضها من كل شهر عشرة ايام وليا لها فان

هذا الطهر الذي  
 لا يفصل بين الدمين عند  
 الحيض من جهة الله وطهر  
 المستقي يسير في الدم  
 والمستقي في الدم  
 عندة ان يكون  
 الحيض خمسة ايام  
 الطهر او الا بدم  
 الدم او الا بدم  
 بالدم وختمه بالدم  
 الدم الطهر



ابتدأت مع البلوغ استحاضة فيخبرها من كل شهر

عشرة والباقي استحاضة والحضاضة ومن به سمل

البلول والوعاء الدائم واستطلاق البطن والرجح  
أو انفلات ربح

الذي لا يراقب وضوءه لوقت كل صلاة فيصلون  
به للالتوضوء في الوقت ما شاء من الفرائض والنوا

فإذا خرج الوقت بطل وضوءه وكان عليهم استئناف

الوضوء للصلاة أخرى والنفاس هو الدم الخارج

عقب الولادة والدم الذي تراه الحامل وما تراه

الحواة في حال ولادها قبل خروج الوارد استحاضة

واقلا النفاس لاحد لاكثر اربعون يوما وما زاد

على ذلك منع استحاضة فاذا تجاوزت الدم على الأ  
ربعين وقد كانت لهذه المرأة ولادة قبل ذلك

لها عادة معروفية في النفاس ودت الى ايام عادتها  
فان لم تكن لها عادة في النفاس فابتداء نفاسها

بعون يوما ومن ولدت ولدين في بطن واحد نفاسا

سما خارج من الدم عقب الولادة الاول عند الج

حيضة وابو يوسف وقال بعد وفروجهما اللذان

الولد الاخير وان كان بين الولدين اربعون يوما

والعدة تقضى بالخبرة في قولهم حيا والله اعلم

والنفاس تطهير للنجاسة واجبة من بدن المصل



وثوبه والمكان الذي يصل عليه ويجوز تطهير الثوب  
 ستة ألباناً ويكفي ما يقع ظاهره من الماء إذا لم يكن كالماء  
 البين وماء الورد وماء المشعشع وإذا أصابت الخفاف  
 نجاستها جرم نجفت فذلك في الأرض جاز والمخ  
 نجس يجب غسله **طرية** فإذا جف على الثوب اجزأه فيه  
 الغرلة والنجاسة إذا أصابت المواة والسيف اكتفى بغير  
 حما وإذا أصابت الأرض نجفت بالشمس وذهب أثره  
 جازت الصلوة على ما لها دون التيم منها وإن أصاب  
 نجاست مغلظة كالدم والبول والغائط والخرقة  
 الدرهم وما دونه جازت الصلوة معها وإن زاد

الجزء

لقوله علم السلام  
 زكاة الخويسي

لم يجز وإن أصابت نجاست خفيفة كبر ما يوكله  
 جازت الصلوة معها ما لم يبلغ الثوب <sup>ربيع</sup> وتطهير الثوب  
 ستة التي يجب عليها غسلها على وجهين فما كان أكبرها  
 عين مربية فطهرها <sup>بغير</sup> وألغى عنها إلا أن يتقاعن أثر  
 ما يشق إزالتها وما ليس لها عين مربية فطهرها <sup>ن</sup>  
 يغسل حتى يغلب على طهرها سلباً أنه قد طهر وأما  
 شتجاء ملتصق غير وفيه الحرج والمد وما قام مقامه  
 يسمى حتى يتيقن وليس فيه عدد مسنون وغسله ما  
 اتفعل وإذا تجاوزت النجاسة من شجرها لم يجز فيه  
 إلا بالماء ولا يجوز إلا شتجاء ينظمه برونه بطلا



باب في حكمه **وهو بيل** المواتية الصلوة اول وقت الفجر

اذا طلوع الفجر الثاني وهو اليان من المنة في الوقت

اخر وقتها ما تطلع الشمس واول وقت الصلوة

الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها عند ابد حنيقة

اذا صار كل شيء مثلي سوى في الزوال واول

وقت العصر اذا خرج الوقت الظهري القولين واخر

وقتها ما يغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غربت

الشمس واخر وقتها ما يغيب الشفق وهو اياض

الذي في الوقت بعد الحرة عند ابد حنيقة وقال هو

الحرة وقال الشافعي ليس للمغرب وقت الا مقدار ما

يتوضأ

يتوضأ ويصل واول وقت العشاء اذا غاب المشرق

اخر وقتها ما يطلم الفجر واول وقت الوتر بعد العشاء

واخر وقتها ما يطلم الفجر الثاني ويستحب الاستعداد بالفجر

والا يباد بالظهر بالصيف وتقديرها في الشتاء وتأخير

العصر ما يتغير الشمس كشمس وتغير المغرب وتأخير

العشاء الى ما قبل تلك الليل ويستحب الوتر في وقتها ما لا يات من غير

صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى اخر الليل فان لم يشق

بالاستباء او ترك قبل النوم **باب** الاذان الا اذا

سنة للصلوة الخمس والجمعة دون ما سواها ومدة

الاذان مربعة ولا ترجع في ويؤيد في اذان



بعد الفلاح الصلوة في يومين مرتين ولا فائده في  
 الا ان اذنا الامم يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت  
 مرتين ويترسل في الامم ان ويجوز في الامم او  
 ليستقبل بها القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح  
 حول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن المقاتية ويقم  
 اذان فائده صلوة اذن للاولى واقام وكان غير  
 في الباقى انشاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الا  
 قائم وينبغي ان يؤذن ويقم على طهر فان اذن على  
 غير طهر وجاز ويكره ان يقم على غير طهر وان  
 اذن وهو جنب ولا يؤذن للصلوة قبل دخول

هذا قولنا في الفلاح  
 انما هو في الفلاح  
 انما هو في الفلاح

وقتها

وقتها الا في الفلاح عند يوسف <sup>باب</sup> شروط الصلوة  
 التي يتقدم عليها على المصل ان تقدم الطهارة من  
 الاحداث والنجاسات عما قد سنا وفيه عودته  
 والعودة من الرجل ما تحت السرقة الى الركبة والركبة  
 من العودة وبدن المرأة الحرة كلها عودته الا  
 وجهها او كفها وقدمها وما كان عودته من  
 الرجل فهو عودته من الامة ويطهرها وظهرها عودته  
 وما سوى ذلك من بدنها فليس بعودته ومن لم  
 يجد ما يزيل بها النجاسة صلى معها ولم يجد ومن  
 لم يجد فربما صلى عرياناً فاعاد ايوم بالذكوع والعباد

هذا قولنا في الفلاح  
 انما هو في الفلاح  
 انما هو في الفلاح



فان طاعتنا اجزاء والاولا افضل وينوي الصلوة  
 التي يدخل فيها بيته لا يفصل بينها وبين التسمية  
 بعلوه ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا فيطأ  
 الى جهة قد روي من اشبه عليه القبلة وليس يخرج  
 من بيته الى اجتمع وجهه فان علم ان خطا بعد  
 ما صلى فله عادة عليه وان علم ذلك وجوز الصلوة  
 استدار الى القبلة ونحو عليها باب صفة الصلوة

فرايض الصلوة ستة التسمية والقيام والقراءة  
 والركوع والسجود والقعدة والآخر مقدار

تتمه وما زاد على ذلك فهو سنة واذا دخل المسجد  
 في صلاة الاغتسال في الصلاة في  
 من نفسه في الصلاة في  
 عند اي حنيفة وعند اي حنيفة  
 في الصلاة في الصلاة في

وحمد الله وسبحه والحمد لله  
 بفعل المصل عند اي حنيفة  
 والخروج عن الصلوة  
 في الصلاة في الصلاة في

في الصلوة كبور رفع يديه مع التكبير حتى يجاذى بها  
 بجانب شحته اذ ينه فان قال بدلا من التكبير الله اجل  
 والله الخ والرحمن اكبر اجزاه عندها وقال ابو جعفر  
 لا يجوز الا باللفظ التكبير ويقعد يده اليمنى على اليسرى  
 ويقعد تحت السرة ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
 وشايدك واسمك وتعاجل لك الخ ويستعين بالله من  
 الشيطان الرجيم ويقراء بسم الله الرحمن الرحيم وسبح

سبحه بقرآن فاتحة الكتاب وسورة معها او ثلاث  
 اية من اى سورة معها او ثلاث اية من اى سورة

ثم يجازى اذا قال الامام ولا تضالين قال ويقولها  
 في الصلاة في الصلاة في



الموت ويخففها ثم يكبر ويكبح ويعتد بيديه على  
ركبتيه ويخرج بين اصابع ويبسط ظهره ولا يرفع راسه  
ولا يتكلم ويقول في ركوع سبحانك وفي العظم ثلثا  
ذلك ادناه ثم رفع راسه ويقول سمع الله لمن حذر  
ويقول الموت وبنا للحد ما اذا استوى قاعا كبر  
سجدا واعتد بيده على الارض ووجهه <sup>كفيه</sup> بين يديه  
وسجد على الفم وجبهة قال انقر على احداهما جازع  
اب حيفة وقال لا يجوز الا قضا <sup>ر</sup> على الفم <sup>من</sup> من خلف  
فان سجدة كود عامة او قاض ثوبه جازع ويدي <sup>ضعيف</sup>  
ويجاء بطنه عن الخدي وتوسد اصابع وجليه نحو قلعة

ويقول

ويقول في سجدة سبحان ولما انا ثلثا وذلك ادناه  
لنوم <sup>الركعة</sup> اي نومه راسه ويكبر فاذا اطمأن ساجدا كبر وسجد  
فاذا اطمأن ساجدا كبر واستوى قاعا على صدره  
قدميه ولا يقعد ولا يعتد بيديه على الارض ويقعد  
في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى <sup>الاولى</sup> الا انه يتقاع  
ولا يقعد ولا يوضع يديه الا في تكبيرة الاولى فاذا  
رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية  
انزله وجده اليسرى فجلس عليها ونصبها ليخ نصبا  
ووجهه اصابع نحو القبلة ويضع يديه على الخدي  
ويبسط اصابعه وقته الحيات لله العبد



وفي المصنف رسولنا لا يبيد على هذا في القعدة الاولى ويقراء  
 سورة الفاتحة في الاخرى في الركعتين الاخرين فالتحت الكتاب خاصة فاذا  
 بين مع السورة لا في الركعتين الاخرين فالتحت الكتاب خاصة فاذا  
 وهو عليه السلام وهو المختار وعليه الفتوى  
 في اخر الصلوة يجلس كما جلس في الاولى وتشهد  
 صلوات النبي والوعاء بما شئت الفاظ لقراء والا  
 دعيت المأثورة ولا يدعوا بما شئت كلام الناس ثم  
 سلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله  
 عن يساره مثل ذلك ويجوز القراءة في الركعتين  
 الاولتين من المغرب والعشاء ان كان اماما مخيفا  
 القراءة فيما بعد الاولين وان كان متفردا يجوز  
 اختيار شاء جهر ونفسه لانه امام في حق نفسه

في صلاة الجهر في الركعتين  
 في صلاة الجهر في الركعتين  
 في صلاة الجهر في الركعتين  
 في صلاة الجهر في الركعتين

واثناء

واثناء خافت لانه ليس مو من يسمها ويخفي  
 لاحام القراءة في النظر والعصر والوتر فالتحت  
 مو صلات لا يفعل بينين باسلام ويثبت في التنا  
 لله قبل الركوع في جميع سنة ويقرا في كل ركعة  
 الوتر بمطابقة الكتاب وسورة معنا فاذا اراد  
 يثبت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت في صلوة  
 غيرها وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها  
 لا يجوز بغيرها ويكره ان يتخذ سورة بعينها في صلوة  
 لا يقراء غيرها فيها وادع ما يجوز في من القراءة  
 في صلوة ما يتنا ولا اسم القراءة عند ابجينة قال



لا يجزئ من ثلث آيات قصا وأبوت طويل ولا  
 يقوام المودم خلف الامام ومن اراد الدخول فله  
 غيرة يحتاج اليه بين نية الصلوة ونية المتابعة **باب**  
 الامامة والجماعة سنة مؤكدة واوطأ الناس بالامامة  
 اعلمهم بالشيء فان تساوا فما قرأهم فان تساوا وانما  
 ودعهم فان تساوا فما ستم فان تساوا فما خيم  
 خلقا لا يكره تفكيك العبد والاعراب والاعية والفا  
 ولدنا فان تقدموا اجاز وينبغي للامام ان لا يطول  
 فيهم الصلوة ويكره للنساء ان يصليهن وحدهن **باب**  
 فان تعلقن وقتة الامام واسطن من صلح وا

اقام

اقام عن يمينه وان كان اثنين تقدم عليها ولا يجوز  
 للرجال ان يقعدوا يا امرأة او صبي ويصف الرجال  
 ثم الصبيان ثم الحائض لانه تتبع لهم للنساء  
 فان قامت امرأة الى جنب رجل وهما في صلاة فله  
 واحدة ذات دكوح وسجد دفد صلوة ويكره للنساء  
 حضور الجماعة الا العجوز عند اية خيفة وقالوا لا  
 يكره للنساء ان تخرج الى الجماعة في جميع الصلوة ولا  
 باس ان تخرج العجوز في الحج والمغرب والعشاء ولا  
 الطاهر خلف من به سلسل لبول ولا الطاهرة خلف من  
 ولا القادر خلف الا في ولا لكثرة خلف العجوز ويجوز  
 ولا يصح خلف الا في

ان كانا من كبر  
 فسد الصلوة  
 حقن ان كانا  
 ان كانا من كبر  
 من كانا احدهما  
 للآخر  
 من كانا  
 احدهما يسبق  
 او احدهما يسبق  
 قالوا لا يصح  
 لا تقصد الصلوة  
 هذه الصلوة  
 ثم لا يصح  
 امام حقيقة ولا  
 تقدير في السابق  
 بل هو منزه في  
 سابق  
 لا يصح خلف الا في



يوم الميتم للتوضي والماسح على الخفين للناسلين  
 ميما القاي خلف القاعد ولا يبيط الذي يركع سجد  
 خلف الموي ولا يبيط المنفرض خلف المتفل ولا يعلو  
 فوطا خلف من يبيط فرضا اخر ويجوز ان المتفل خلف  
 المنفرض ومن اقتدى بالامام ثم علم ان على غيره وضوء  
 اعدا للصلوة ويكره للمصل ان يبعث شيئا يجسد  
 ربي سال الابا ولا يقلب المحصى الا ان لا يكون السجود في تيممة ودا  
 ز من عن خير البشر  
 حدة ولا يركع اصابعه ولا يتخير ولا يمتد رثوب  
 عن تسوية الح  
 فقال خير البشر يا  
 ولا يبيط مشوه ولا يكف ثوبه ولا يلفه عينا وشا  
 انتركة فاسح  
 ولا يقع كفح الكلب ولا يفرش ذراعيه ولا يرد

اسلام

اسلام بلبان ولا بيده ولا ياكل ولا يشرب ولا  
 يترجم الا من عذر **باب** الحدث في الصلوة فان سجد  
 الحدث انفرقا فكان امام استخلف وتوضا وبني  
 امام  
 على صلوة والاستينا وافضل فان نام فاحلم او اغشى عليه  
 او تعقت استأنف الصلوة الوضوء جيبا فان تكلم في  
 عاده او ساهيا بطلت صلوة وان سبق الحدث بعد  
 انشهد توضا وسلم وان تعد الحدث في هذه الملام  
 او تكلم او علا على الكيزينا في الصلوة تعد في اي الميتم  
 وهو يقدر على الوضوء في صلوة بطلت صلوة وان  
 نقض  
 بعد ما تعد تعدا تشهد او كان ما سماعا الخفيفا



مدة مسحا وخلق خفيه <sup>بها</sup> قليلا وكان اياها تعلم  
 سورة او ربنا فوجد ثوبا او موبيا فقد راعه  
 كعب والسجود او تذكر ان عليه صلوة قبل هذه او  
 احذ الامام القادي فاستخلف اياها طلعت الشمس  
 في صلوة النجاء ودخل وقت العصر الجيزة او كان  
 ما على الجيزة فسقطت من وراءه او كان صاحب عذر  
 فاقطع عذره كالمستحاضة ومن مضاهها بطلت صلوة  
 في قول ابي حنيفة قال تمت صلوة في هذه المسائل  
 الغوايت ومن فاقته صلوة قضاها اذا ذكرها و  
 قدمها على صلوة الوقت الا ان يخاف فورة صلواته  
 او ينها

او ينها فيقدم صلوة الوقت ثم يقضيها فان ناسه  
 صلوة دبرها في القضاء كما وجبت في الاصل <sup>ان</sup> تزد  
 الغوايت على ستة صلوة او ينسأ والفقير الوقت  
 كسقط الترتيب فيها **باب** الاوقات التي يكره فيها  
 الصلوة ولا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس وعند  
 غروبها الا عريضا ولا عند قيامها في الظلمة ولا في  
 على الجيزة ولا سجدة التلاوة ويكره ان يتغل بعد  
 الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى يغرب  
 الشمس ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين القوايت  
 وسجدة التلاوة ويصلي على الجيزة ولا يصلي ركعتي الظهر

قيامها في الظلمة











لم يسجد الخاضع ويسلم وان قيل الخاضع يسجد  
 المهادنة <sup>فمنه</sup> سادته وقد تمت صلوة والركعتان لم  
 تأخذوا يسجد السجود من ثبوت في صلوة فلم يدع  
 ثلثا على ام او بها فان كان الفلك عرض له او لا  
 سائر الصلوة فان كان الفلك عرض له كثيرا ينه على  
 غالب فله ان كان لظن وان لم يكن <sup>فمنه</sup> لظن <sup>فمنه</sup> على  
 اليقين <sup>باب</sup> صلوة المريض اذا تعذر على المضي  
 القيام على قاعد يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع  
 والسجد يرمي ايما <sup>يحل</sup> والسجد واخفض من الركوع  
 ولا يدفع اليه وجهه <sup>فمنه</sup> يسجد عليه فان لم يستطع

التعود

المقعود استلق على ظهره وجعل رجله الى القبلة  
 ويومي بالركوع والسجود فان لم يستطع استلق على  
 جنب لا يمين ووجهه الى القبلة ويومي برأسه جاز  
 فان لم يستطع لا يما اخل صلوة وفردوايته سقطت  
 عنه ولا يؤمى بيده ولا يقبله ولا يجايبه وان قد  
 على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزم  
 القيام جاز له ان يصل قاعدا يؤمى ايما <sup>باب</sup> عند  
 حيفته فان <sup>باب</sup> على الصبي بعض صلوة قايما فحدث به  
 سقطت اتمها قاعدا يؤمى بركوع ويسجد وان لم  
 يستطع يؤمى ايما <sup>باب</sup> او حلقيا <sup>باب</sup> ان لم يستطع



القعود ومن صلى قاعدا الموضع يركع ويسجد  
 ثم يحسب على صلوة قائما وقال <sup>23</sup> لا يثبت على الصلوة  
 فان صلى بعض صلوة بالايام قد دخل الركوع والسجود  
 في صلاة الصلوة بالاتفاق لانه قد دخل على الاصل  
 من ان عليه خمس صلوة وما دونهما قضاهما اذا  
 صح الاوكلة حكمه من لم يسجد في الصلاة  
 خمس صلوة وان فاتته اكثر من ذلك لم يقض اليها  
 فان فاتته بالخطا اكثر من ذلك لم يقض **باب**  
 الصلاة سجود الصلاة في القرآن اربع عشرة سجدة  
 في الاخر الا عراقي والاحمد والتمل وفيه اسرار

مريم والاولى الحج والفرقان والتمل ولم تنزل  
 وصومهم السجدة والنجم واذا السماء انشقت واقوايا  
 دينا والسجود واجبت في جميع ذلك على التالي ولما  
 في هذه المواضع سواء قصد سماع القرآن او لم  
 يقصد واذا اتى الامام اية سجدة سجد الامام  
 لقوم معه وان لم يسجد الامام لم يسجد المأموم معه  
 واذا اتى المأموم لم يسجد الامام وان سمع القوم **باب** اللهم صوم  
 الصلاة اية سجدة من وجب ليس مرمية في الصلاة  
 لم يسجدوها في الصلاة وسجدوها بعد الصلاة فان  
 سجدوها في الصلاة لم يجزهم ولم تقصد صلوة

سلي



هم عند ابيهم وابو يوسف ورواية تفيد  
 هو قوله ومن تلا سجدة في غير الصلوة فلم يسجد  
 حاجته دخل في الصلوة تلاها ثانيا وسجد حاجته  
 اسجدة من ثلاث وتبين فان تلاها في غير الصلوة  
 فسجد هاتم فدخل في الصلوة ولا يسجد هاتما  
 ولم يسجد للسجدة الاولى عن الثانية ومن كروا  
 سجدة واحدة في مجلس واحد يلزم سجدة واحدة  
 ومن دأب السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر  
 ورفع راسه لا تشهد عليه ولا سلام **باب** صلوة  
 المسافر السفر الذي يتغير به الاحكام هو ان

يقصد

يقصد الانسان موضع ما بين وبين مقصد  
 بغيره ثلاثة ايام وليا لها ميراثا بل ومشي الاقدام  
 يرامو سطا ولا يغيره الا الماء وفرضها مرة واحدة  
 في كل صلوة وبالسجدة وكفان لا يجوز له الزيادة عليها  
 فان فعل اربع وكفان وقد قدم في الثانية مقدار  
 السجدة اجزأ الركعتين من فرضه وكانت الاخرى ان  
 لم تافك وان لم يقعد مقدار السجدة في الركعتين  
 قام الى الثالثة وقيلها سجدة بطلت الفرض وكفان  
 صلوة نقل عند ابي يوسف وابو يوسف ومن خرج  
 مسافرا يصلي ركعتين اذا فارق بيعت المصروا ينال

مفسر



في كل المنحرجة ينوي الإقامة ويؤتي خمس عشر يوما  
فما عدا ذلك فهو بمنزلة النكاح وان نوى الإقامة أكثر  
من ذلك لم يتم الصلوة وان دخل بلدًا ولم ينوي ان  
يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما كما يقول اخرج او بعد  
عند اخرج حتى يتغير على ذلك سبب صلواتك وكعتين واذا  
دخلت المدينة او الحرب فنوى الإقامة فيها خمسة  
عشر يوما لم يتم الصلوة واذا دخلت المسافر في صلوة  
لم يقيم مع البقاء الوقت اتم الصلوة عندنا وعندنا ثم  
لا يجوز واذا دخل معمر في ثلثة ايام غير صلوة خلفه  
واذا دخل المسافر بالمعنيين صلواتكعتين ثم سلم ثم اتم

المقيمون

المقيمون  
صلواتكعتين وسببها اذا سلم ان يقول لله اتقوا صلوة  
كم قالوا قوم سفر واذا دخلت المسافر في معمر اتم الصلوة  
وان لم يتوالا إقامة فيه ومن كان في بلد ووطن معلوم فاما  
يتغير عنه فاما سوطن غيبود ثم شافه فدخل ووطنه الا  
ول لم يتم الصلوة الا ان ينوي الإقامة واذا نوى  
للسافر ان يقيم ببلد ومناخسة عشر يوما لم يتم الصلوة  
ومن دانت صلوة في المشرق في صلاة الحضر وكعتين  
ومن فانت صلوة في الحضر في صلواتها في السفر ادبها و  
العائدين والمطليعين في الخصم في السفر سواء والمقيمين  
لصلواتكعتين بغير علة ولا يجوز وقتا الا بغير علة ويجوز

او بغير علة



الصلوة في السقينة قاعدة على الاصل مع القدرة

على القيام عند ابد خيفة وقال لا يجوز الا بعد <sup>الصلوة</sup>

صلوة الجمعة لا تكفي في الجمعة الا في مصحاح المعمر

موضع الامام وقاضيه واسم المعمر ولي يجوز في

ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان

ومن شرأ يطأ الوقت في وقت النظر ولم يصح

بعده ومن شرأ يطأ الخطبة قبل الصلوة <sup>على</sup> الامام

خطبتين وتغسل بينهما بقعدة <sup>د</sup> ويخطب قاعا على الدلالة

فان اتمها بعد ذلك الله تعالى جاز عند ابي حنيفة وقاه

لا بد من ذكر طويل في خطبة في الامانة فان <sup>خطبة</sup>

قاعدة او على غير طهارة جاز ولا يكره من شرأ

في طهارة الجماعة واقام عند ابد خيفة ثلثة سوى

الامام وقاه <sup>الصلوة</sup> في ثلثان سوى الامام ويجب الامام

بالقراءة في الركعتين وليس فيها امارة شدة يعني

ولا تجب الجعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا

جند ولا اعمى فان حفر او وصلوا مع الناس اجرام

عن فرض الوقت ويجوز للمسافر والعبد والمريض

ان يؤم في الجمعة ومن صلى الظهر منزلة قبل صلوة ا

لامام ولا عذر له كونه لذلك ويجازة صلوة فان

بدل ان يحضر الجمعة يخرج متوجها اليها والامام في الصلوة



بطلت صلوة عمداً به حنيفة يوسع وقال لا يتقبل  
حتى يدخلت مع الامام ويكبره اما يصلي العذر  
ان الظهور اجامته يوم الجمعة وكذلك اهل  
السيعة من ادرك الامام وشبهه عليه الصلاة والسلام  
في اتبعه او في السجود السجدة في حنيفة  
وقال محمد ان ادرك مع الزمان الركعة الثانية بني  
عليها الجمعة وان ادركه اقلها بنه عليها الظهور واذا خر  
الامام يوم الجمعة الى الخطبة تولا الناس الصلوة والكل  
حتى يخرج من الخطبة واذا اذن المذنب يوم الجمعة  
اذان الاول ترك ان سابع والشرار وتوجهوا

بخر

الجمعة واذا سعد الامام المنبر جلس واذا ان المؤذن  
بين يدي المنبر وخطب الامام فاذا اتم من اخطب  
اقام **ب** صلوة العيدين ويتجنب الفل ان يلزم  
الانسان شيئا قبل خروجه الى العمل ويترك ويتبرأ  
يتطيب ويابس احسن ان يابا كان غداً ويخرج  
الصلاة الفطرية توجه الى المصلي ولا يكبره اغداً به  
حنيفة في طريق المصلي وعند ما يكبر ولا يتقبل في المصلي  
قبل صلاة العيد فاذا سلمت الصلاة يلد تقام الشمس  
وقتها الى الزوال الشمس فاذا زالت الشمس خرج  
وقتها ويصلي الامام بالناس وكفتين يكبر في الاولى

١٣



تكبيرة الافتتاح وتلنا بعده ثم اقرأ فاتحة الكتاب  
ومودة معها ثم يكبر تكبيرة يركع بها ثم يسجد في الركعة  
الثانية بالقرآن فإذا انقضى منها ركعة تكبيرة ثم كبر  
تكبيرة الواجبة يركع بها مع الإمام ومن فاتت صلوته  
العيد مع الإمام لم يقضها ويرفع يديه في تكبيرة  
العيدين ثم يجتنب بعد الصلوة خطبتين يومئذ <sup>ينها</sup>  
بوصفة الفطر وأكلها ومن فاتت صلوته لعيد  
مع الإمام لم يقضها وإن لم يجد الإمام على الناس فمعه  
شاهدان عند الإمام يرويان الحلال بعد التزوال  
صل الإمام صلوته لعيد من الغل فإن حدث خذبه

لم يصل  
لم

مع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يقضها بعده وإن  
تأخر الصلوة في يوم الأول لم يقضها ولم يصلها في اليوم الثاني  
وليس في يوم الياض أن يقتل ويطلب ويلبس لحن  
قيادته ويؤخر الصلاة حتى يخرج من الصلوة ثم توجه إلى المصلي  
وهو يكبر في طريق المصلي جرا ويصل الإمام بالناس في  
الافح وكفتين كصلوة الفطر ويخضب بعد ما خطبتين يعلم  
الناس فيها لا فضيت وأكلها وتكبيرة التشرية فإن  
حدث له عذر يومئذ من الناس الصلوة في يوم الافتتاح <sup>صلما</sup>  
في الغد وبعد الغد ولا يصلها بعده ذلك وتكبيرة التشرية  
أو ما عقيب صلوته الفجر من يومئذ وآخرها عقيب



صلاة العشر من يوم النحر عند الحجة وقالا لا صلاة  
 العشر من ايام التشريق وحده ثلث وعشرون صلاة  
 وتكبيرات عقب صلاة المفروضة في الجماعة المختارة في الحرم  
 الحقيقين وحلت التكبير الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله  
 اكبر الله اكبر والله الحمد **باب** صلاة الكسوف اذا كانت  
 الشمس على الامام بالانوار وكفاين كفاين ان قلته في كل  
 ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيها ويخفيها بعد  
 الحجة وقالا في جهر القراءة فيها ثم يدعو الله تعالى  
 وتعا بعد حاجته تنجى الشمس ويصل بالانوار امام الله  
 يصل بهم حجة فان لم يحضره امام صلى الناس او اذا لم يكن

في جوف القبة جماعة وانما يصل كل واحد بنفسه ليس  
 في الكسوف خطبة **باب** صلاة الاستسقاء قال الحنفية  
 ليس في الاستسقاء صلاة مستوفى في جماعة فان صلى الناس  
 واحد ان جاز وانما لا يستسقاء الا بالجماعة والاستسقاء وقتا  
 يصل الامام بالانوار وكفاين وجهر الامام فيها بالقراءة  
 ثم يخطب على الادمى على البر ويستقبل بالدعاء ويقلب  
 الامام ردا ولا يقلب لقوم او ديتهم ولا يغفر اهل  
 الذنوب الا استسقاء **باب** قيام شهر رمضان ويصح  
 ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء يصل بهم الامام  
 ثم تروى حاتم في كل تروية طيلان ويصل بين كل

واذا دخل واحد من المصلين  
 والامام في التلويح والقبول  
 العشاء او في صلاة العشاء  
 شرع على الامام ان يخطب في صلاة العشاء



هذا هو الكتاب الذي فيه  
شرح الصلاة والسلام  
على النبي وآله  
والصلاة والسلام  
على النبي وآله  
والصلاة والسلام  
على النبي وآله

تدعيان مقدار ركعة في يومه لا امام ولا  
يصل في الركعة في غير رمضان باب جلوس الخوف  
اذا اشتد الخوف جعل الامام للناس طائفتين طائفة  
الي وجده و طائفة خلفه فيجل هذا طائفة ركعة  
وسجدتين فاذا روي واسم من السجدة الثانية حضرت  
هذه الطائفة الي وجده العدد وجاءت تلك الطائفة  
خفي فيجل هذا امام ركعة وسجدة تين وتشهد  
كلم ولم يسلوا معه ولكن ذهب الي وجده العدد  
تلك الطائفة الاولى فيجلون وحدا ركعة وسجدة  
تين فيقرأ وتشهدوا وسلموا ومضى الي وجده العدد

وجأت طائفة اخرى فصل ركعة وسجدة تين بقية  
تشهدوا وسلموا فان كان الامام مقيما على الطائفة  
الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصل بالطائفة  
الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة  
ولا يقرأ سورة في حال الصلاة فان فعلوا لا يطلت  
صلواتهم وان اشتد الخوف صلى او خطا ركعتين  
بالركوع وسجد الي اي حضرت شاء اذ لم يقدر  
على التوجه الي القلي **باب** صلاة الجنازة اذا  
خفف العاجل حفرة للوة او حفرة للملاكمة وحج الي  
لقد على شقة الامين ولقن بالشهادتين فاذا اقام

من الغارات النيران غسل  
واليت من الركعة او جلوس  
اشرب يغسل ويغسل  
بغسل يغسل  
عند ذلك وضوء عند الغفر من  
تغسل والاربع الي  
لا يسبح ويسبح والغسل



الجياوشة والينى فاذا ادا وانسل وطهره على  
 سريرة واجعلوا على عود خرقه ونزعوا اتيابهم وضوء  
 الصلاة <sup>من السرة الى</sup> ولا يظلمون ولا يشعرون فيضيون الماء عليه  
 بحر سريرة وتراو على الماء باسود او بالخرص فان  
 لم يكن فالألقاح ويغسل واسد عليه بالخطم  
 يطلع على شقة الاسير حتى يبرق الماء من املاء فيخل  
 بالمال اسد حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما  
<sup>تم</sup> يلى تحت منه يطلع على شقة الاسير فيسل بالمال  
 حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلى تحت منه ثم  
 يجلس القائل وينشد اليه ويهيج بطنه سحابة

فان خرج منه شيء غسل ولا يبيد عليه ثم يثقب ثوبه  
 يجعله الكفاذ ويجعل الخنوط في راسه وتحتية والا  
 فود على مساجده والشت ان يكفن لوجله في ثلثة  
 الثوب اذ اروق قيص ولقافة وان اقر وعلا ثوبين  
 جال انما اذا ادا وان يلف للغاثة عليه ابتداء على  
 الجانيه لاسير فلقوه عليه ثم بالايدي فان خافوا ان  
 ينثر الكفن من حقدوه وتكفن المداة فوخة ا  
 ثواب دوح واذا خمار والغافة وخرقة لتربط  
 بها نديا وان اتمروا على ثلثة الثواب حاز ويكون  
 الحاد فوق القيين تحت اللغافة ويجعل شعره على

ما يعلق ليت فيه كالا اذا رطبه وشرها



صددها ولا يبرح شعرا لميت وله حية <sup>ظفا</sup> وله يقين  
وله يقين شعره ويجرا كفاه قبل ان يدخل فيها و  
نرا فاذا اوصوا من علوا عليهم واوطا الناس املوا  
على الميت السلطان ان يحرقوا فلم يحرقوا فابصر فافلم  
يحرق لم يستجب تقديم الامم الى ان الموالي فاذن على عليه  
غير السلطان عاهة الولد وانما عليه الولد لويجرا  
حدان ليصل ببلده وان دفن ولم يصل عليه ببلده  
صاع على قبره ما لم يتفتح اليه ثلثة ايام والصلوة <sup>ذ</sup> الجنا  
اربع تكبيرات يستفتح بها الله عيقها وهو ان يقول  
بسم الله الرحمن الرحيم

وبها

ويصل على الميت صل الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة فالثانية  
يدعو فيها لنفسه والميت والمسلمين ثم يكبر تكبيرة <sup>ثالثة</sup>  
ويصل عيقها ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الاولى  
لا يصل على ميت في مسجد جماعة واذا احلوه على سريره  
اخذوا حقاوية <sup>للكوثرين هير</sup> اربع ويثون بمسرعين دون  
الجب فاذ ابلغوا الى قبره كود للناس ان يجلس قبل  
ان يضع الميت الرجل من اعناقهم ويجف القبر ويجد  
ويدخل الميت مما يلي القبلة فاذا وضع في الحد قال  
لذي يضعه ببر الله وعلى ملة رسول الله فيتجر الى  
القبلة على شقة الامين ويحيط القعدة ويمسح بالتراب



عليه ويكره اللبس والنجس والباس بالقصبة ثم يبالا  
 لترا عليه ويكتم القبر ولا يسلح ومن استعمل بدلوه  
 سمي وصل وكفن وصل عليه ثم دفن وان لم يستل ادب  
 في خرقه ودفن ولم يصل عليه **باب** الشهيد الشهيد  
 من قتل المشركون او وجديع موكه وبان الجراحة او  
 قتل المسلمون ظلموا ولم تحب بقتل ديتغاذ يكلف في ثيابه  
 الذي هو قيد ويصل عليه ولا يغسل واذا شهد الجنب  
 غسل وكذا الحائض وانفصا حذا **باب** الجيفة وكذا البهي  
 وعندها يغسل ان ولا يغسل عن الشهيد دم ولا يخرج  
 عبد ثيابا بالافرو والحقو والحقه والصلاح والظلمة

والجانب من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة  
 والوجه من الجنازة

ومن ادت غسل والادت ثا ان ياكلا ديترب او  
 يداوى او يقي حياصة يغفر عليه وقت صلوة كاط  
 وهو يعقلا وينقل من الموكه حيا وهو يعقلا او **باب** متغسل  
 ان يلقا في من امر الاحياء ومن قتل في حدا او قضا  
 غسل وصل عليه ومن قتل من البقاة او قطع الطريق لا  
 يصل عليه **باب** لصلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة  
 جايذة فرضها ونقلها فان صلح الامام بجائز فبعض  
 ظهرهم الى ظهر الامام جافة صلوة تقدر ومن جعل منهم  
 ظهره الى وجه الامام لم يجز صلوة واذا صلح الامام في المسجد  
 الحرام فمقلون من حوال الكعبة وصلو بصلوة الامام





من كان منه اقرب الى الكعبة من الامام جاز صلوة  
 اذا يكن في جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة  
 صلوة **كتاب** الزكاة الزكاة واجب على كل امرئ  
 مسلم اذ بلغ اذ املك نصابا تاما وما وجد عليها الجور  
 وليس عليه في الجور ولا المكاتب زكاة ومن كان  
 عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه وان كان ما اكثر من  
 الدين ركني الغاضل اذا بلغ نصابا كاملا في كونه  
 وثباته بالبد زكاة وكذلك في اناث المنزل ودواب  
 لذكور وجيد الخدم وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز  
 الزكاة الا بغير مقارنته للاداء او بغير مقارنته

مقدار

من كان منه اقرب الى الكعبة من الامام جاز صلوة  
 مقدار الواجب ومن كان اقرب الى الكعبة من الامام جاز صلوة  
 من الزكاة سقطت الزكاة **كتاب** لأكوة الابل  
 صدقة فاذا كانت خسا وكالت مائة وسال عليها  
 الجور فيها شاة الى تسع فاذا كانت عشر ففيها شاة ثمانية  
 الى اربعة عشر فاذا كانت ثمانية عشر ففيها ثلث شاة الى  
 تسعة عشر فاذا كانت عشرين ففيها اربعة اشاة الى اربع  
 وعشرين فاذا بلغت خسا وعشرين ففيها بنت مخاض  
 فاذا كانت ست وثلاثين  
 الى خمس وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين  
 فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت  
 احدى وستين ففيها برة الى خمس وسبعين فاذا كانت

ومن قدر من الزكاة ما جاز  
 ومن قدر من الزكاة ما جاز  
 ومن قدر من الزكاة ما جاز  
 ومن قدر من الزكاة ما جاز



ستادسعين ففيها يتناولون الى تسعين فاذا كانت  
 احدى وتسعين ففيها ستمائة الى مائة وعشرين  
 فتناول الرقيقة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين  
 وفي خمس عشر تلك شاة مع الحقتين وفي العشرين اربع  
 شاة مع الحقتين وفي خمسة وعشرين ثلث بخاض  
 الحقتين الى مائة وخمسين فاذا بلغت الى مائة وخمسين  
 فيكون فيها ثلث حقا ثم تناول الرقيقة فيكون في الخمس  
 شاة في العشرين ثلث وفي خمسة عشر ثلث شاة وفي  
 العشرين اربع شاة وفي خمسة وعشرين ثلث بخاض  
 وفي ست ثلثين وثبت لكون فاذا بلغت مائة وستين

ففيها

ففيها اربع حقا الى مائةين ثم تناول الرقيقة الى  
 كما تناول في الخمسين التي بعد المائة والنبت والعراب  
 فيها سواء **باب** صدقة البقر ليس في اقل من ثلثين من  
 ثلثين من البقر صدقة فاذا بلغت ثلثين سائمة وحال  
 عليها الحول ففيها سبع او ثمانية وفي اربعين من او  
 ستة فاذا زادة على الاربعين وجب في الزيادة بخاض  
 ذلك الى سبعين وفي الجقيقة فيكون في واحدة الزايدة  
 ربع عشر مسترة وفي اثنين نصف مسترة والثلثة ثلثة  
 ارباع عشر مسترة وعدها ثلثة في الزيادة حتى يبلغ ستين  
 في الحول لا يطع وفي اثنين سبعة امان او تسعة امان وفي



ستة وثيقة او تبع في ثمانين مثاق وفي تسعين  
 ثلثة اشعة وفي مائة بيتان ومئة وعطاهذا يتغير  
 انظر في الاشر من تبع الى مئة ومن من المتبع وا  
 لجواميس وبقية سواء **ا** صدقة الغنم ليس في  
 اقل من اربعين شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة  
 وحلا عليها الحظ ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا  
 زادة واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادة  
 واحدة ففيها ثلث شاة الى ثلث مائة وتسم وتغير  
 فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شاة ثم في كل مائة  
 شاة شاة والضان والمغزاة سواء فيه **ما** صدقة

الجوا اذا كانت الجوا سائمة ذكورا واناثا وسلا عليها الحول  
 فصاحب الجوا انشاء اعطى من كل فرس دينار وانشاء  
 قومها واعطى من كل مائة درهم وليس في ذكر منفردة  
 ذكوة عند ابى حنيفة وفي ثمانين واحد باروايتان  
 قالوا لا ذكوة في الجوا اصلا الا ان يكون للتجارة و  
 لا ذكوة في البغال والحمير الا ان يكون للتجارة وليس في  
 الجمال والفصال والعجائيل صدقة عند ابى حنيفة  
 الا ان يكون معاكبا وقال ابو يوسف يجب فيها وا  
 حدة منها ومن يجب عليه من فلم يوجد من اخذ  
 المصدق اعطى منها وردد الفضل او اخذ دواها

وعند ابى حنيفة  
 في الغنم اصلا  
 كذا في الكا  
 عليه الفتوى  
 عند ابى حنيفة  
 سمعت الله النهاية  
 قال الامام السر  
 خمسة راحة الله  
 الفتوى على  
 ل ابى حنيفة  
 راحة الله  
 بر جندى



اخذ الفضل ويجوز دفع القيمة في زكاة وليس للموا<sup>ط</sup>  
 والحوامل والعنوق صدقة ولا يأخذ المصدق خياد  
 المال ولا رذالت وانما يأخذ الوسط ومن كان له  
 نصيب فاستفاد في اثناء الحول من جسه ضم الى ماله  
 وزكاة بدو المسايمة التي كتبت بالدي في الزحوظ لها فان  
 اختلفا نصف الحول واكثر فلا زكاة فيهما والزكاة  
 يتعلق بالنصاب وان لعنوقه المصلحة حقيقة واد<sup>ا</sup>  
 يوسف وقال بخلافه فيجب فيهما واذا اهلك المال<sup>بعد</sup>  
 وجوب الزكاة سقطت عنه الزكاة وان قدم الزكاة  
 على الحول وهو مال النصاب جاز زكاة

الفضة

الفضة ليس نيا دون مائة درهم صدقة فاذا كانت  
 مائتين وحال عليها الحول في غير ما تحته دواهم و<sup>ه</sup> في  
 في الزيادة حتى يبلغ اربعين درهما فيكون فيها  
 درهم واحد ثم في كل اربعين درهما وقال ابو يوسف  
 ومحمد ما زاد على المائتين قد كوتسبها بها وان كان  
 الغالب على الورق الغنم فهو في حكم الفضة وان كان<sup>ن</sup>  
 الغالب عليها الفضة فهو في حكم العروض اذا كانت  
 للتجارة يعتبر القيمة اذا بلغت<sup>ا</sup> تجب وان كان<sup>ا</sup>  
 زكاة الذهب ليس نيا دون عشرين مثقالا  
 لذهب صدقة فاذا كانت عشرين وحال عليها الحول



ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل ثلث اطاقات و

ليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة ولا صدقة وقا<sup>ل</sup>

ما زاد على العشر من فزكوته بحسابه وفيه الزكوة و

لقد حقه وحليها واوتيهما الزكوة عندنا وعندنا

لا تجب في الجبل **باب** الزكوة العروضة الزكوة و

جبة في العروضة اذا كانت التجارة كايته ما كانت

اذا بلغت قيمتها نقدا بالاعلام من الورق او الذهب

وحال عليها الحول ويقومها بما هو انفع للمساكين

منها وان كان انصابا كاملا في طريق الحول فنقصا<sup>نه</sup>

فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة وفيه العروضة

الى الذهب والفضة وكذلك يتم الذهب الى الفضة

بالقيمة حتى يتم النصاب عند اخف رجة وقال رحمه الله

لا تقم الذهب الى الفضة باعتبار القيمة انما تقم بال

جزاء **باب** زكوة الزروع قال ابو حنيفة ما اخرج<sup>ه</sup>

الارض ففيه لعشر قلا او كثر سواء حتى سجا او مقبية

السما او ماله ثم باقية وما ليس ربحا باقية الخشب

والخيش والقصبة وقال لا تجب لعشر الا فيما لا غنة

باقية اذا بلغ الخارج خمسة اوسق والوسق ستون

صاعا بصلح النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الحفروا<sup>ت</sup> عند<sup>ها</sup>

عشر ما سقى بئر او دالية او سانية ففيه نصف لعشر







فهذه جمات الزكوة ولما لك ان يدفع الزكوة الى كل  
واحد منهم وله ان يتخير على نصف واحد منهم عندنا  
ولا يجوز ان يدفع الزكوة الى ذمي ويجوز صدقة  
لفطرة اليه عند الجحيفة وعبد الله بن خلف لا يؤوسف  
واما صدقة النفل فيؤخذنا خلافا للشافعية ولا ينفق  
منها مسجدا ولا ينفق لجماعة ولا ينفق لبايعة ولا  
يشترى بها رقية يفتق ولا يدفع الى غني ولا يدفع للمزك  
زكوة الى ابيه او جده وان عل ولا الى ولده ودله  
ولده وان سفل ولا الى امه وبعده وان علة ولا  
الى امرأة ولا تدفع المرأة الى ذمي عند الجحيفة

قالوا

قالوا لا تدفع اليه ولا تدفع مكاتب ولا الى مديرة ولا الى  
مملوك ولا الى مملوك غني ولا الى ولد غني اذا كانت  
صغير فقير لا يعقل الا ان يدفع الى وليه ولا يدفع الى  
بني هاشم وهم الاعلى والعباس والجعفر والعقيل  
والحارث ابن عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة  
وعندنا اذا دفع الزكوة الى رجل يظنه انه فقير ثم علم  
انه غني او هاشمي او كافرا او دفع غفلة فبان له انه او  
ابنته فلا عاد عليه وقال ابو يوسف عليه الاحادة ولو دفع  
الى شخص ثم ظهر انه عبده او مكاتب لم يخرج في قوله  
ولا يجوز دفع الزكوة الى مالك نصا بان اي مال كان و



فهذه جهات الزكوة ولا مالك ان يدفع الزكوة الى كل

اعمال الله و ابو طالب و حارث و هاشم و عباس و سائر الزكوة الى ذمي و يجوز صدقة ا  
سرع  
شهرتها ابن عبد المطلب  
عليه و عقیل و جعفر هز  
الثلثة ابن ابو طالب  
سرع

يدين اجماعا ولا يكفر بها عنه ولا

يقول ولا يدفع الى غني ولا يدفع الى

جده و ارحله و لا الى ولده و لا

لولا الى امه و جدته و ان علة و لا

الى امرأة ولا تدفع المرأة الى ذم و جاعلة احيقة و

قالوا

قالوا و لا تدفع مكاتب و لا الى مديونه و لا الى

مملوكه و لا الى مملوكه غني و لا الى ولد غني اذا كانت

صغير فقير لا يعقل الا ان يدفع الى وليه و لا يدفع الى

بنه هاشم و حماد و ابي و عباس و الجعفر و العقیل

و الحارث ابن عبد المطلب و موالهم و قال ابو حنيفة

و جده اذا دفع الزكوة الى رجل يظنه انه فقير ان علم

ان غني او هاشمي او كافرا و دفع في ظنه فان اذ ابوه او

ابنه فلا عا عليه و قال ابو يوسف عليه السلام و لو دفع

الى شخص ثم ظهر انه عبده او مكاتب لم يخرج في قوله و

ولا يجوز دفع الزكوة الى ملك فضايل من اى مال كان و



يجوز دفعها اليه يملكه من ذلك وان كان فقيرا و  
مكتوبا ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا ان  
يشقها الانسان الى قريتين لضعفاء او الى قوم من  
احرج من اهل بلده **باب** صدقة الفطر صدقة الفطر  
ولجت على الحر المملوك عاقل البالغ اذا كان مائلا لمقداد  
لنصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه وفرسه وعبيده <sup>من</sup> حذ  
وملاحيه خرج ذلك عن نفسه وعن اولاده نصفا  
وعن مائلي الحذمة ولا يودي عن زوجة ولا عتق  
لا دة السكباد والوكلاء في عياله ولا يخرج عن مائتيه  
لا مائلي للتجارة وتجب صدقة عن مدبوه وعن ام ولد

والبر

والعبد بين الشريكين لا فطرة على كل واحد منهما ويؤ  
دق المسلم لفطرة عن عبده الكافر والفطر نصف  
صاع من بر او صاع من تمر او زيبا وشعرا  
لصاع عندا يجنيق <sup>ح</sup> ويحد ثمانية ارطال بالبراة او ثمانية  
ابو يوسف ربح خمسة ارطال وثلاث رطل بالجاذي  
ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر  
عند اوسع الشافع <sup>ن</sup> يتعلق بفروا الشمس من اخر اليوم  
ما قبل ذلك لم يجب فطرة من اتم او ولد بعد طلوع  
الفجر لم يجب فطرة والمحب ان يخرج الانسان لفطرة  
يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى فان قدموها قبل يوم



لغيره جازحله وان اخرجها من يوم الفطر لم يقط  
 وكان عليهم اخرجها **كشاً** لصوم الصوم غريان وآ  
 وفطر قالوا اجاب غريان منهما ما يتعلق وجوب يومان  
 بعبية كصوم رمضان والتزاد المعين فيجوز صوم  
 من الليل وان لم يشو حتى اصبح فوي اجزاة السنة  
 ما بين وبين الزوال والحرمة لثاني ما يثبت في الزمة  
 كقضاء شهر رمضان والتزاد الذي هو غير معين فلا يجوز  
 الا بنية من الليل وكذلك الصوم الظهار وصوم الكفا  
 واة وما اشبهه كقضاء فلا يجوز الا بنية من الليل و  
 النقل كالجود بنية من النهار قبل الزوال وينبغي للثاني

ما روي في غلة السلام  
 كان يخرجه  
 قال عن كذا  
 ثم روي عن كذا  
 فانه

ان يلتصق الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان  
 فان راوه صاموا وان غاب الهلال عليهم اكلوا  
 عدة شعبان ثلثين ثم صاموا والا الصومون يوم  
 الشك الا تطوعا ومن رآه هلالا لرمضان وحده  
 صام وان لم يقبل الا امام شهادة وان كان في السماء  
 علت قبل الامام شهادة العدل في دوية الهلال <sup>جلا</sup>  
 كان او امرأة حر كان او عبدا وان لم يكن في السماء علت  
 لم يقبل الا شهادة <sup>حتى تراه جميع</sup> جماعة كثيرة يقيم العلم بجزم وقت  
 الصوم وحين طلوع ~~الشمس~~ <sup>الشمس</sup> ووجوب الشهر  
 لصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وا

وان رآه هلالا في الفطر وحده



لصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع فكل واحد  
التيك فان اكل الحياض <sup>في</sup> لا شفاة وجلين او  
وجدا وامرئين الصيام وان لم يكن في الساعات لم يقل  
الاشفاة في جماعة يقع العلم او شرب او جامع  
فاسيا لم يفطر ولا قضا ولا كفارة ومن نام فاحتلم او  
نقل الى فوج امرأة فانزل او ادعى او اجتمعا او احتلم  
او اصححنا لم يفطر فان انزل بقلبة او لمس فعليا  
نقض دون الكفارة ولا باس بالجملة والقبلة اذا  
امن على نفسه ويكره ان لم يامن فان ذرعه القم لم يفطر  
فان استقام على املا قسم فعليه القضاء ولا كفارة عليه

ومن ابتلع الحصى فبؤاؤه والحديد افطر وعليه القضاء  
ولا الكفارة ومن جامع عامدا في احدى السليبين  
الا او قرب مما يتعدى به فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة  
الكلباء ومن جامع فيما دون فرج او في البهيمة فان  
نزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه ولا يمين في اعتقاد  
غيره ومكان كفارة ومن احتقن او اسقط او قتل  
الدمع في اذنه او دونه جانفة او اشد بدو او دونه  
فوصل الدواء الى جوفه او الى دماغه فطر وان اقل  
في احليله لم يفطر عند ابي حنيفة <sup>رح</sup> وقال ابو يوسف <sup>رح</sup>  
يفطر ومن ذاق شيئا لمسا لم يفطره ويكره له ذلك



يكون للبراة ان تمنع لغيره الطعام اذا كان له منه  
بدون منعه للعلة لا ينظر الصوم ويكفر من كان  
مريض في رمضان فحاز ان صام ازيد منه افطر  
تقصير حياز وان كان مساويا يتقصر بالصوم فصوم  
وان افطر وقصر حياز وان مائة لمريض او لمسا فق  
وهما على حالهما بل يلزم القضاء وان صح المدعى واقا  
للساكن ثم ما كان له من العضاء بقدر القيمة والاقامة  
وقصار رمضان انشا فواقر وانشا تابع فان اقره  
دخل رمضان اخر صام رمضان الثاني ثم قضا الاول  
بقدره ولا فدية عليه والحاصل والمريض اذا خافنا

صحيح

لا متنها

على انفسها او ولدها افطرا وقضا ولا فدية عليها  
والشيخ الثاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم  
لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة ومائة وعليه قضاء  
رمضان فاقصر به اطعم عنه وليه كل يوم مسكينا نصف  
صاع من براك صاع من تدا وصاع من شعير ومن  
شرع في الصوم التطوع او صلوة التطوع ثم افسد حيا  
قضاها واذا بلغ الجبر واسلم الكافر في شهر رمضان  
اسكاه عن الطعام وشراب بقيقة يومها وصامها ما بعد  
ولم يقضا ما مضى ومن اغنى عليه في شهر رمضان لم  
يقض اليوم الذي حدث فيه لانما قضى ما بعده



في يوم الجمعة واليوم الذي يليه  
 في يوم الجمعة واليوم الذي يليه  
 في يوم الجمعة واليوم الذي يليه

وان  
 وان لم ياتي في يوم الجمعة  
 ومنه واذا احتضرت الصلاة  
 واذا اقام المسافر او المدة التي فيها  
 امساك من الطعام واشرب في يومها ومن شرب  
 هو لظن ان لم يجر لم تطلع او افطر وهو يظن ان الشمس  
 قد غربت ثم تبين ان البحر قد كان تطلع او ان الشمس  
 لم تغرب قط في ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن رآه  
 خلال الفطر وحده لم يفطر واذا كان في الساعة  
 لم يقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين وان لم تكن في الساعة لم تقبل الا شهادة

باب  
 جماعة يقع العلم بغيرهم **باب** الاعتكاف والاعتكاف  
 وهو البس في المسجد مع الصوم بنية الاعتكاف  
 يحرم على المعتكف الوطء واليمين والقبلة ولا يخرج من  
 المسجد الا الحاجة الانسانية والحاجة ولا يابس بان يمسح  
 ويتابع في المسجد من غير ان يحضر الصلاة ولا يكلم الا  
 بالخير ويكره له الصمت فان جامع المعتكف ليلا او  
 نهارا بطل اعتكافه عامدا او ناسيا ومن اوجب على  
 نفسه اعتكافا في ايام اذم اعتكافه بلباسها متابعه  
 ان لا يشترط التسابع **كتاب** الحج واجب على  
 حرار المسلمين اليافين العقل او الصفا اذا اقدروا

وكان



وأما الزاد والراحلة فاضلا عن مسكنه وما لا بد منه  
 وفقرة عيال إلى حين عوده وكان لطيفاً بآمناء ومجتبى  
 لسراجه حتى بدأ فرج ولا يجوز لها أن تخرج بغيرها  
 إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلثة أيام ولياليها  
 والمواقيت التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان الحرم  
 خمسة لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل العراق ذات  
 عرق ولأهل الشام حجة و ذوالحليفة ولأهل اليمن  
 يعلم فإن قدم الأحرام على هذه المواقيت فتيقن الحدا  
 الذي بينه وبين الحرم ومن كان بكثرة تيقن في الحج  
 الحرم وفي العرة الحل فإذا أراد لأحرام اغتسل أو تق

ان يكون لها راحلة وعصا  
 ان يكون لها راحلة وعصا

حجاز ومن كان داخل  
 المواقيت

والفرد

والفضل أفضل وليس ثوبين جديدين أو غنيلين  
 إذا أراد وداء غلبا النكاح لا ويحيط ركعتين ويقول  
 اللهم اني اريد الحج فيسره وتقبله مني ثم يليه عقيب  
 صلوة قال كان منفردا الحج ينوي بتلبية الحج وصلة تلبية  
 ان يقول اللهم ليك لا شريك ليك ان الحدا ولقعة  
 لك والملك لك لا شريك لك ولا ينبغي ان يغفل فيمن

هذا الكلام فان زاد فيها جاز فاذ الله فقد احرم  
 الله ما نبت رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق  
 فليتق ما في الله من الفتنة والجدال والرواية فليست من  
 ولا يقتل صيد ولا يشر إليه ولا يدل عليه ولا يليق  
 قوله تعالى ولا تقتل صيداً واستقر حرم  
 تبيع ولا سراويل ولا عمامة ولا قلنسوة ولا ثياباً

حرم  
 حرم



ولا خفين الا ان لا يجعل سفلين ~~وتقطعهما اسفل~~

ولا خفين الا ان لا يجعل سفلين فيقطعهما اسفلا

الكعبين ولا يقطع راسه ولا وجهه ولا عيبا عليه

ولا يحلق راسه

ولا يلقه راسه ولا شعر يده ولا يلقه لثغره ولا

يقص من اللحية ولا يلبس ثوبا مديونا بوجهه ولا

برعوان ولا مضرا الا ان يكون خيلا لا يفتن

ولا يلبس راسه ولا يلبس راسه ولا يلبس راسه

والجمل وشدة وسط العمام ولا يفتل راسه ولا

لحيته بالخطم ولا يلبس عقيب صلوة وكلاما

شرقا او غربا واديا او لقا واكبا ويا لا يحاذي

تفع صوته بتلبية فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد

الحرام



الحرام فاذا جاء الى البيت كبر وهلا ثم ابتداء بالحرام

فاستقبله وكبر ورفع يديه واستلم وتقبل ان استطاع

من غير ان يوازي سلامه اخذ عن ابي عبد الله عليه السلام

وقد اضطلع برؤيته قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة

اشواط ويجعل طوافه من وراء الحيط ويرمى الاضلاع

الثلاثة ولا يمشي فيما بينه وبين الحرام <sup>بالحرام</sup> <sup>بالحرام</sup> <sup>بالحرام</sup>

ان استطاع ويحتم بالسلام ثم ياتي المقام فصاحده

ركعتين او حيث ما يتيسر من المسجد وهذا الطواف

لقدوم وهو سنت ولين يوجب ولين على اهل مكة

طوافا لقدوم ثم يخرج الى وصفه فيصعد عليه ويتقبل



السلام  
البيت وكبير ويرفع يديه ويهلل ويحيا على النبي عليه

ويدهو الله تعالى حاجته ثم يسجد نحو المذلة ويحيى على

حيته فاذا بلغ الى بطن الوادي <sup>الواحد</sup> بين الميادين

خبرني شيخا في عيادة عن ياق المذلة فيصعد

عليها ويقطع كما نزل على الصفا وهذا شوط واحد

ويطوف سبعة اشواط يتدار بالصفا ويحتم بالمذلة ثم

يقوم بمكة لراما ويطوف بالبيت كلما بدا له فاذا كان

قبل يوم التروية يوم خطبة الامام <sup>عليه السلام</sup> لا بعد الصلوة

لظفر ويحلب بينهما الى يعلم الناس فيه الخروج الى

منا والصلوة بعرفة والوقوف والاقاضة فاذا

صل الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منا واقام بها

حتى يهيل الفجر من يوم عرفة ثم يتوجه الى العرقات بعد

طلوع الشمس ويقوم بها فاذا زالت الشمس من يوم

عرفة صلى الامام بالناس في وقت الظهر الظهر والعصر

يتدى بالخطبة فيصطبت خطبت يعلم بها الناس الوقوف

بعرفة والمذلة ورمي الجمار والحلق والخرطوم

الذي اياه فيصطبه للظهر والعصر وقت الظهر باذان

وقامتين ومن صلى الظهر واحدة من وحده صلى كلا <sup>حده</sup>

سماة وقتها عند ابي حنيفة رز وقال لا يجزئ المنفرد <sup>بهما</sup>

ثم يتوجه الى المذلة ويقف بقرب الجبل والعرفات كلها

الجمار



موقفاً لا بطن منته وبيد الامام ان يقف بعرفا تقف  
 راحلة يدعوا الله تعالى ويعلم الناس الحقائق ويستحب  
 ان يقف قبل الوقوف بعرفات ويحتمل في الدعاء فانما  
 حوت شمس افاض الامام والناس معهم على هتفه حتى يا  
 تولد لغة فيقولون فيديون بها والمختب ان يزلوا  
 مقرباً لجدا الذي عليه الميمنة يقال له قدح ويظهر  
 امام بالناس المقرب والعناء وقت العشاء باذان و  
 اقامة ومن صلى المغرب في طريقه لم يكون عند الجنيحة  
 وعده وقال ابو يوسف بن عبد الله بن محمد وقد اساء فانه  
 طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر فليس ثم وقف الامام

دوقف



ووقف الناس مع قدحها والمزود لغة كذا ما وقفوا  
 بطن منته اي يقف الامام من مزود لغة قبل طلوع الشمس  
 حتى ياتي منتهى بحرة العقبة فيري بها من بطن  
 الحادي سبع حسيات من احصيا من الحذف ويكبر مع كل  
 حسيات ولا يقف عليها ويقطع اللبنة مع اول  
 حسيات ثم يبرح ان احب ثم يحلقة او يقهر والحلق  
 افضل وكذا كل كذا في الامام ثم ياتي مكة من يوم  
 ذلك او من الغدا ومن بعد ذلك فيطوف البيت طواف الوداع  
 سبع اشواط فان كان سبع بين الصفا والمروة حقيق حراما  
 لقدم لم يرم في هذا الطواف ولا سبع عليه وان لم يكن قد





السبع يوم من هذا الطواف والسبع بعد ذلك ما قد  
 منه ويجل له انشا وهذا الطواف هو المفروض في الحج  
 وكيفية تانيه عن هذه الامام وان اخذه عنها لانه  
 دم عند الحنيفة ثم يعود الى ما يقيم بها فاذا زالت  
 الشمس في اليوم الثالث من ايام الفريضة الجوار النفل يتبادر  
 بالية الى المسجد الحنيفة فيرسمها جميع حياضه فيكبر مع كل  
 حصة ويقف عند حائطه يدعو ثم يرمي الى ثلثها مثل  
 ذلك ويقف عند حائطه يدعو ثم يرمي جوة العقدة كذلك  
 والى ثلثها فاذا كان من الفريضة الجوار النفل بعد  
 لزوال ذلك فلا اداء ان يتجوز الفريضة الى مكة و

لاشياء عليه وان اداء ان يقيم من ادى الجوار النفل في مكة  
 الدابع بعد ذلك والاشياء كذلك فان قدم لوى في هذا  
 قبل الذوا الى بعد طلوع الفجر ما يرضى عند الحنيفة ويكره  
 ان يقدم الانسان ثقله الى مكة ويقيم بها حتى يرمى فلا  
 تفر الى مكة تنزل بالمحصب ساعة ثم طاف بالبيت سبعة اشواط  
 لا يرمي فيها وهذا الطواف الطواف الصدور وهو الواجب  
 عندنا للاطراف مكة ثم يعود الى اهله وان لم يدخل مكة  
 فيتوجس الى عرفات ووقف بها ما قدما بان قد سقط  
 عنه طواف القدوم ولا شيا عليه بركة ومن ادرك الوقوف برة  
 ما بين زوال الشمس من يوم منة الى طلوع الفجر من يوم

المحرم



عروة فقد فات

المنزلة قد ادرك الحج ومن فات الحج ومن اجتاز حرمته وهو

ناهي او مطلق عليه ولم يعلم التعاقب اجزاء ذلك عدو

قوى والمواظبة جميع ذلك لا لرجل غير انما لا تكشف

بجمعها ولا تفرق صوتها في التلبية ولا تترمل وتلبس

في خطا ولا تتبع بعد الميادين الاخرى ولا تعلق وتكن

تقير **يا** لقراء القرآن افضل من اتمتع وادفاد <sup>عند</sup>

وصفة القرآن ان يبل بالبحر والعروة سمان الميقات <sup>ويحيط</sup>

ركعتين ويقول عقب الصلاة الحمد لله او يدليح <sup>وا</sup>

بكرة فيرجع الى وتقبلها منه فاذا دخل مكة ابتداء بالطواف

فيطواف بالبيت سبعة اشواط يركل في الثلثة الاولى منها

ويحيط

فيما يقع من

ويشع الا ببع الا حرمته الى هية وسبع بعد طابيع <sup>للمن</sup>

والحدوة وهذا افعال العروة ثم يطوف بعد السبع <sup>طواف</sup>

القدوم ويحيط ركعتين وسبع بين السعة والحدوة

كما بينا المنفردة فاذا دوى لجرة لعقبة يوم الخروج <sup>فأ</sup>

او بكرة او بدلة او سبع بدلة او سبع بكرة فهذا اتم

لقراء فان لم يكن له مال يذبح ضام ثلثة ايام في الحج <sup>وغيره من</sup>

اخره يوم عرفه فان فات الصوم في يوم الفريضة <sup>او</sup>

لدم ثم يصوم سبعة ايام اذا ارجع اهله وان صامها بمكة

بعد فوات من الحج جاز وان لم يدخل مكة او

توجه الى عرفات فقد صام واقفا العروة بالوقوف <sup>مقط</sup>



عن يوم القدر وعليه دم لا فضايلة وعليه قضاءها  
**باب** المتع المتع علافة انظر من الافراد والمتع  
 على وجهين متع يبيع والحدى ومتع الاسواق  
 وصفا المتع ان يبيد من الميثاق في الشرايح فحرم  
 بلاء ويحل ملكه فيطوقها ويسعى بين الصفا والمرة  
 فيجوز او يبيع والطلاق افضل فقد حل من مرة ويقطع  
 البلية اذا ابتداء والطواف ويحرم بركه حلاله فاذا كان  
 يوم الزوجة احرم باج من المسجد ويحرم كما يفعل الخا<sup>ن</sup>  
 الشرف وعليه دم المتع فاذا لم يبيد صام ثلثة ايام في الحج  
 سبعة اذ ارجع الى اهل بيته اذا زاد متع ان سوق الحدى احرم

نار

وساق هديم فان كانت بدنة فكلها بمنزلة او تارة  
 ولا يبيد اليد فتمت داخلة وهو وحاشا البذنة وهو ان  
 يتقوا منها من الجانبين فاما في وسع لم يتجلا<sup>ل</sup> واذا دخل<sup>ل</sup>  
 يحرم باج يوم الزوجة فان قدم الاحرام قبل جاز وعليه<sup>م</sup>  
 فاذا سخط يوم النحر فقد حل من الامين وليس لاحد مكاتبة  
 ولا قن وانما هذه الامور الخاصة واذا جاز متع الى اهل  
 بعد فراقه من الزوجة ولم يكن ساقا لم يبيد غنمه ولا حرم  
 بالزوجة قبل الشرايح وطاف لها قبل من اربعة اشواط ثم  
 الشرايح فتمت فيها واحرم باج كان متعاً وان كان نحر  
 قبل الشرايح اربعة اشواط فصاعداً ثم دخل الشرايح ثم حج

عن ابي يوسف  
 ومحمد رحمهما

المهرى لا يبيد  
 وان كان فلا يبيد



من عاتق ذلك لم يكن متمما واشهر الخ شوال وذو القعدة

وغير من ذي الحجة فان قدم الحرام بالخ عليه اجاز

احرام وانفقته تجوز واذا احتاجت المرأة عند الاحرام

عقله والحرامت ومنعت كما يصح الاحتياج غير ان لا تلتزم

باليت حتى تظهر وان ساءت بعد التوقف وطواف اليا

انفردت من مكة <sup>باب</sup> والاشياء عليها الزك طواف الصفا

الحائيت وان اخطا الحرم فعليه الكفارة فان قضي

كاسلا فان زاد فعليه دم وان تخطى اقل من عضو فعليه صد

وان لبس فوق الجنبيل او غشي راسه يوم كاسلا فعليه دم و

ان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربيع لا

سم او ربع لحية فصاعدا فعليه دم وان حلق اقل من

الربع فعليه صدقة وان حلق موضع الاحتياج فخطيئة

عند احقة رقص وقالاج عليه صدقة وان قص ظاه

يديه ورجليه فعليه دم وكذلك ان قص ظاه يدي او

رجل واحدة فعليه دم وان قص اقل من خمسة ظاه فعليه

صدقة وكذلك ان قص خمسة ظاه فمترقة من يديه و

جلية فعليه صدقة عند الجنيفة وابو يوسف وقال محمد

فعليه دم وان تخطى والبر او حلق من عند فهو غير

انشاذج وانشاذج <sup>ق</sup> عا ستة مساكن بثلاثة اصوع

من طعام وانشا صام ثلثة ايام فان قبل او لم ينه



فعليه يوم ومن جامع من احد البيتين قبل الوقوف  
 بمكة قد حجه وعليه شاة وميضه في الحج كمن لم يقصد حجه  
 وعليه القضاء وليس عليه يقادق امانة اذا حج في نفسه  
 ومن جامع بعد الوقوف بمكة لم يقصد حجه وعليه بدنة  
 عند الحقيقة وان جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع  
 في المرة قبل ان يطوف اذيقا شواطئ افسد عمرته <sup>في حجه</sup> فيها  
 وقضاؤه وعليه شاة عندنا وان جامع بعد ما طاف اذيقا شواطئ  
 فعليه شاة ولا تقصد مرة ولا يلزم قضاؤها ومن جامع  
 تاسيها كان كمن جامع عامدا عندنا وطاف طوافي القعدة  
 عندنا فعليه صدقة وان طاف جنباً فعليه شاة ومن طاف

طواف

طواف الزيادة عندنا فعليه شاة وان كان جنباً فعليه  
 بدنة والا فاضل ان يصعد الطواف ما دام بمكة ولا يخرج  
 عليه ومن طاف طوافي الصدقة عندنا فعليه صدقة وانظروا  
 جنباً عليه شاة ومن ترك من طوافي الزيادة ثلثة <sup>شواطئ</sup>  
 نادى بها فعليه شاة وان ترك اربعة فمجرماً اليه حتى  
 يطوفها ومن ترك من طوافي الصدقة ثلثة <sup>شواطئ</sup> اسواط  
 صدقة وان ترك اربعة فعليه شاة ومن ترك السبع <sup>بين</sup>  
 نصفاً والمدة فعليه شاة وحج تام ومن قاض من  
 حجة قبل الامام فعليه دم ومن ترك الوقوف بالارملة  
 فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم

ومن ترك اقل من ذلك فعليه شاة



والى قولك دي يوم واحد فعليه دم وان قولك دي  
 جرة العقيقة في يوم الفجر فعليه دم ومن اخر الجلو حتى  
 مضت ايام الفجر فعليه دم عند الميشفة وعند ما لا شيا  
 عليه وكذلك ان اخر طواف القيادة حتى مضت ايام  
 اقترين فعليه دم عند اية بيته ومن اذا قتل الحرام <sup>صيدا</sup>  
 او دله عليه من فطر فعليه الجزار ويستوى في قول الثالث  
 والعاقل والمبتدى والعائذ والجزار على حقيقته  
 ابيوسف ان يقوم معاذ مائة الذي قتل قيرا ونف  
 اقول مواضع من اماكن في القتل فيقوم ذوا <sup>برية</sup>  
 ثم هو خير في القيد انشا ايتاج بها هديا قد جبر ان

ومن قولك دي احد الجوار النك فعليه صلوة

بلغت قيمة هديا وانشا اشترى بها طعام فنقدق به على  
 لمساكين للاسكين نصف صاع من براء وصاعا من <sup>نمرا</sup>  
 وصاعا من شير والشا صام عن لا نصف صاع من بروج  
 ومن كل صاع من شير يوما فان فضل من الطعام <sup>قل</sup>  
 من نصف صاع من بروج من بروج خير انشاء  
 تصدق به وانشا صام عند يوم كاملا وقال لعلي عيب  
 في الصيد انظر فما لا نظير في الطهي شاة وفي الصبح <sup>شاة</sup>  
 وفي الارش عناق وفي العامة بدنة وفي بروج <sup>جفوة</sup>  
 ومن جرح ميذا وشرا <sup>انتد</sup> وقطع عضوا منه فمن ما نقص  
 منه وان تقدر بش طائدا وتطبخ اعضاءه <sup>او</sup>

في الجوار النك  
 في الجوار النك  
 في الجوار النك



يخرج من جزا لا تمنع فعليه <sup>الصق</sup> كاملة ومن <sup>مريض</sup> كسر مريض  
صيد فعليه قية وان خرج من ابيضة فذبح ميت فعليه  
تين حيارا وونفا <sup>السيف</sup> الذي يضمن قية الفرج سوى  
الحيات الفرج غير مملوكة <sup>والاستحسان</sup> ان  
ليبيد معه لم يخرج منها فذبح حيا وليس في قتل الغرأ  
والحداد والذئب والحيت والعقرب والكلب  
العقود والفار قبرا وليس في قتل البهوض  
البراغيث وفل والقراد شيئا ومن قتل قملة تصدق  
بما شاء ومن قتل جرادة تصدق بما شاء وتمره نجس  
من جرادة ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع

وعند النطق بانها <sup>ما بلغ سم</sup>  
وتحومها فعليه الجزاء ولا يتجاوز بقية ما شاة وان  
صال السبع على الحرم فقتله فلا شيء عليه وان افطد <sup>الحرم</sup>  
الى اكل الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح شاة  
والبحر والبعير والدجاجة والبط الكسرى <sup>اي الحرم</sup> وان  
قتل حمامة مسروقة فليبيد متاعا فعليه الجزاء فاذا ذبح  
الحرم صيدا فذبحته ميتة لا يجزئ الكلبا ولا باس للحرم  
ان يأكل لحم صيد اصطادة حلالا وذبحا اذا لم يدله  
الحرم عليه ولا امره بصيده وفي صيد الحرم ان ذبحه <sup>الحلال</sup>  
فعليه الجزاء وان قطع خيشم الحرم او شجرة التي لبيت  
بملوك له ولا هوها بينة الناس فعليه قية وفي كل شاة



ان  
 فليس القادون مما ذكرنا فيه على المفرد من فعل القادون  
 دمان دم الحية ووجه القادة ان يتجاوز الحيات غير محرم  
 بالهوية والحج ثم يحرم بالهوية والحج فليزعمه واحد وان  
 اشترك المحرمات في قتل صيد واحد فكل واحد منها  
 يحل كالملا وان اشترك الحلالان في قتل صيد الحرم فليهما  
 جزاء واحد واذا باع المحرم صيدا والتابع فابيح باطل  
 كما لا خصا اذا احرم الحرم بقدره واصابه من يبيع  
 من المضر جازلا التخلل وتيل لا يبعث بشاة يذبح في الحرم  
 واحد من بينهما يوم بعثه يذبحها في غير محل الله فان كان  
 قادنا بعث يذبحين ولا يجوز ذبح دم الاحصاء في الحرم  
 انما

ولا يجوز ذبح قبل يوم النحر عند البحيث وقال لا يجوز  
 الذبح للمحرم بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحرم بالعمرة  
 ان يذبح متى شاء والمحرم بالحج اذا تخلل فعليه حجة وعمره  
 وعلى المحرم بالعمرة القضاء وعلى القادون حج وقرآن فان قالا  
 بعث المحرم حذرا واعد حرم ان يذبح يوم بعثه  
 زالا لا خصا فان قد دخل ادراك الهدى والحج لم يجز  
 له التخلل ولزم المنفكي وان قد دخل ادراك الهدى دون  
 الحج تخلل وان قد دخل ادراك الحج دون الهدى جازلا  
 تخلل استحسانا ومن احرم بك وهو ممنوع من الوقوف  
 طوا او طوا الزيادة كان محروما وان قد دخل احديهما فليس



بغير **الب** لغوايت ومن احرم بالحج وقاعة الوقوف بوقت  
 من طهر الحج من يوم النحر فقد قاتل بالحج وعليه ان يقف  
 ويسم ويحلب ويقف الحج من قابل ولا دم عليه ولقوة  
 لا تقعد ابدا ولا يحل له جميع الست الا تحت الياض كره  
 فاعطاه في يوم نحره يوم النحر واما تشرية والقوة  
 من يوم النحر والاعوام والاعواد اليه في المثل **لهدي**  
 لهدي اذ قاة شاة وجه من ثلثة انواع الا باليد والقوة  
 يحرقه في ذلك كله ان يفسد فاعطاه في ثلثة انواع  
 يحرق في يده ولا يجوز في الهدى مقلوع الاذي او اكثرها و  
 مقطوع الذنب ولا يدهم للرجل ولا لاذية العين ولا الخفا

من الطهارة واليسع  
 عذرة مودة  
 مرام

من

ولا ترجأ لتي لا تبيته الى المثلث والشاء جائرة في كل شاة الا ان  
 موضعين من طواف طوافه للزيادة جنة ومن جهه بعد الو  
 قوف بوقت واليد له والبقرة تجزى كل واحد منها من  
 سبعه انفس اذا كان كل واحد من لشركا يريد به القرية فأن  
 اراد احدهم يبيد للآخر لويجز عذبا بين ويجوز لكل من  
 هدى التطوع والقران ولا يجوز الا لا يقيت الهديا ولا  
 يجوز في هدى التطوع والمتن والقران الا يوم النحر ويجز  
 في بقية الهدى في اي وقت شاة ولا يجوز في هدى الهديا  
 الا في الحرم ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيره  
 ولا يجيب التعريف بالهدايا والا فضل في البدن النحر في

جامع  
 لا يجوز الا بدنة  
 والبقرة







مولى اذا كان الاجل مقلوماً ومن اطلق اشمن في البيع

جاز وكان على غالب فقد ليلد فاما ان لنقود مختلفاً

بيع فاسد الا ان يبيعه احد حلاً ويجوز بيع الطعام ولو لم

مكاشلة وجاز في وبناء بغير ما يعرف مقداره ونوزن

بغيره لا يعرف مقداره ومن باع مرة طعاماً لا يقدر بدراً

بيع في قفيز واحد هذا يعني ان لا يبيع حلة قفيز اخا

وقال لا يقيم البيع على الحج ومن باع قفيزاً غنم كذا شاة

هم فالبيع فاسد في جميعها عند الحقيقة وقال في البيع

جائز وكذلك فوبانز اعترأ وادفوز اذ لا ادراج بد

هم ولم يسم حلة الذواغان ومن ابتاع مرة طعاماً حلاً

فوليد

منه

3 با

ما

بالة قفيز بالة درهم فوجدها اقل من ذلك كان المشتري

بالخيار افتأ اخذ الموجد بجملة من الثمن وانما فتح البيع

فان وجدها اكثر فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوباً بـ

عشرة دراهم بعثه دراهماً وارضاها ماية درهم بالة

درهم فوجدها اقل من ذلك فالمشتري بالخيار وانما اخذ

بجملة الثمن وانما اشترى وان وجدها اكثر من الدرهم الذي

سماه فهو للمشتري والخيار للبائع ولو قال بعتكوا على

الحما مائة درهم بما يتدوهه كل درهم فوجدها

ها فاقبضه فالمشتري بالخيار وانما اخذها بجمتها

من الثمن وانما اشترى وان وجدها زائفة فالمشتري بالخيار



انك اخذ الجميع كذا فباع بدوهم وانما فتح البيع  
 من باع راد دخل بنا وها في البيع وان لم يسر ولو قال  
 بعتك هذا على النخاعة عشرة امانا باية دودهم كذا ثوب  
 بعشرة دودهم فويدها ثوبا فصار اذا البيع بعشرة وان  
 كان  
 كان ازيدة فاباع فاسد من باع او شاد دخل ما فيها من  
 النخل والشجر في البيع وان لم يسر ولا يدخل الذراع من  
 الارض الا بالاشقية ومن باع نخلا او شجرة فبعت ثمرتها  
 للبايع الا ان فيه كلاما متباين ويقال للبايع ان يقطعها  
 ساعة وسلم الجميع ومن باع ثمرته لم يتبدل وجلاها  
 او قد بدأ اذا البيع ووجب على المشتري قطعها الى حال

صلاها

فان

فان شرط تكا على النخل فسد البيع عند الحنيفة وابو  
 وقال بعد موافق ان يداصلها فاباع جائزا استحسان  
 ولا يجوز ان يبيع ثمرة عا دوس النخل ويتشع منها اوطا  
 معلومة ويجوز بيع المخطئة في سبلها وبقا في قشره و  
 باع طاد دخل في البيع مقايح واقلتها واجرة الكيل او  
 ناقلا ثمن على الباع واجرة وزن الثمن على المشتري ومن باع  
 سلعة بثمن معلوم قيل للمشتري ادفع الثمن او لا فاذا  
 دفع قيل للبايع سلم الجميع فان باع سلعة بسبعة او ثمانية  
 بثمن قيل لها سلعة ما **باب** خيار الشراء خيارا شرطيا

في البيع للبايع والمشتري ولها الخيار الى ثلثة ايام فادى  
 ثلثة ايام كذا نقل صاحب الرمل  
 لها ثلثة ايام كذا نقل صاحب الرمل  
 ثلثة ايام كذا نقل صاحب الرمل



ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام منها عند الحنفية وقال لا يجوز

إذا ساء مدة معلومة وخيار الأيام يتم خروج المبيع من

بالقيمة <sup>فإن</sup> كان تبعا لمشتري في مدة الخيار فمالك يده ضمن وخيار المشتري

يذهب عند مكو <sup>فإن</sup> يخرج المبيع عن ملك المبيع إلا أن المشتري لا يملك عتائه

حلية <sup>فإن</sup> وعند مكي <sup>فإن</sup> كان حكم يده حكم مبيع التمسك

كذلك أن دخل مبيع في يده ومن شرط الخيار أن يقع في

مد لا يجوز له أن يخرجه قال أجازة بغير حق تصاحبه

والتمسح لم يخر إلا أن يكون ذلك خراجا أو إمامة من الخيا

بطل خياره ولم ينقل خياره إلى ورثة ومن باع عبدا على

الغيبا أو كاتبة وكان غلظ ذلك فاعترض بالخيار أنشا

أخذ جميع الثمن وأنشأ ثلث <sup>باب</sup> خيار الوتية ومن اشترى

شيئا لم يده ماله <sup>فإن</sup> خياره إذا ادعى أنشا أخذ جميع

التمن وأنشأ زده ومن باع شيئا لم يده فلا خيار له وإن تقدر

الوجه العبرة والظاهر أن يوجب موطئا والوجه الثاني

أو الوجه الثالث وكفلا فلا خيار له وإن رأى مكي الداء

أشتم اشتراه فلا خيار له وإن لم يشاهد يوجب له الأعي

وشرأ وخياره لا خيار إذا اشترى ويسقط خياره بغير المبيع

أمكن يورث بالخمس وبشره أن كلف باشم وبذوقه أن كان يورث

بالذوق ولا ينقطع خياره في العقار حتى يوصف له ومن باع

مكسرة بغير امره فلا خيار له أنشا أو البيع وأنشأ



ليس ولا حادثة اذا كان المعقود سليما بقيا والمتعلق  
 تداها بجائها ومن رأى إحدى الثوبين فاشترىها ثم  
 رأى الآخر جاز له ان يردّها وكذا بعد ان ومن مائة  
 وخيار الروية بطل خياره ولم ينقل خياره الى وثقة  
 ومن رأى شيئا ثم اشتراه بعد المدة فما كان على تلك  
 التي رآه فلا رد وان وجدده متغيرا فلا خيار فان اختلفا  
 في التغير فالقول قول البائع وان اختلفا في الدقة  
 فالقول قول المشتري **باب** خيار العيب في العلم المتقيد  
 على عيب المبيع كان عند البائع فهو بالخيار ان شاء اخذ  
 بيمينه واشارته وليس له ان يملك ويأخذ لقصا

صفحة

في خيار العيب في العلم المتقيد  
 ان كان العيب في العلم المتقيد  
 فالقول قول المشتري

وكلما وجب نقصان اثن في عمدة التجارة فهو عيب  
 والاباق والبورق والفراش والسرقة عيب في الصغير  
 يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاد به بدله  
 والجون في الصغير عيب ابدأ والخمر والدق عيب  
 في التجارية دون الغلام الا ان يكون من دأب الذناب كما ولو انما  
 في التجارية دون الغلام فحدث عند المشتري عيب فطلع  
 على عيبه لاخر كان عند البائع فلما ان يرجع ينقص ذلك  
 ولا يرد المبيع الا ان يوفى البائع ان يأخذه بعيب  
 ان قطع الثوب وخاططة او صبرا او لست السويق ثم  
 اطلع على عيب رجع بنقصان وليس للبائع ان يأخذ

احمر



بيبي ويرد الثمن ومن اشترى عبدا فاقامته وماتته  
اطلع على عيب كان عند البائع رجع بمقتضاه فانه كل  
المشترى العبد او كان طعاما فاكله او ثوبا فلبسه <sup>فنفق</sup>  
لم يرجع <sup>في</sup> ثمنه <sup>في</sup> ثمنه <sup>في</sup> ثمنه ومن باع عبدا فباعه للمشترى  
من اخرتم رده عليه بغير ثمنه بقضاء القاضيه فله  
ان يردده على بائعه لا وادوان قبل بغير تضام القاضيه  
فليس له ان يردده ومن اشترى عبدا وشرط لسراة  
من كراعيه فليس له ان يردده بغير ثمنه وان لم يسم  
العيوب ولم يبيدها عليه **باب** بيع الغاصد  
فاسداهي كان احد العوضين او كذا عزم فالباع المتيقن  
كالبيع ٨٢

اولدم او بالخنزير <sup>او</sup> بالخنزير وكذلك اذا كان  
احدا من غير مملوك كالخوبع ام الولد والمدبر  
الحكاتب باطلا وكذلك لو باع الخنزير بادرهم ولو <sup>ع</sup>  
العروض بالخنزير فالباع فاسد وان ماتت ام الولد  
والمدبر يد المشتري فلا ضمان عليه خذ اخيعة  
ولا يجوز بيع المسكة المأقبل ان يسطاده ولا  
بيع ايطر الحيا ولا يجوز بيع الحبل والانتاج ولا  
بيع الدنين في الفرع والصو على ظم الفهم ولا ذراع  
من ثوب واحد ولا خراج من سقف وقرية القاضيه  
وبيع المذاخر <sup>او</sup> بيع المذخر راس النخل بخمسة ثمنه <sup>او</sup> بخمسة  
بنو



البيع بالقبول واللامعة ولا يجوز بيع من ثوبين ومن  
 باع عبدا على ان يفتقه المشتري ومدبر او يكاتبه او  
 على ان يتولد له مال البيع فاسد وكذلك لو باع عبدا  
 على ان يتخذ له البائع حولا او شهرا او اذ اعطى ان  
 البائع حولا او على ان يقرضه المشتري وراعه او على ان  
 يجدي له حديته ومن باع عبدا على ان يسلمه الى راس شهر  
 فالبيع فاسد ومن باع حايضا او اطلقها فسد البيع و  
 من اشترى ثوبا على ان يقطع له البيع ويخيط قميصا او  
 قميا او ثوبا على ان يخرجه او يخرجه فاسد والبيع  
 الى اشر وذل المهرجان وموهو النصارى وفطر اليهود

اذ اشترى المتعاقدان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى  
 لمصاد والدياس والقطاف وقدر الحاج وان ترا  
 ضيا باستقاط الا حد قبل قدوم الحاج جاز البيع واذا  
 قبل المشتري المبيع في البيع الفاسد باهر البايع والعقد  
 حوطان كل واحد منهما مال ملك المبيع ولو البايع استردا  
 وها لفسادا لمبيع ما دام قائما بعينه وكان المشتري  
 على حاله وان اخرج من ملكه او هلك المبيع لزمه قيمته و  
 لكل واحد من المتعاقدين منحه فان باع المشتري نفذ  
 بيعه ومن جمع بين حرو عبدا وبقاة ذكية وميتة بطل  
 البيع فيها وان جمع بين عبده ومدبر وبين عبده



وعد عير صبح البيع في العمل الذي عصى من العقد  
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السوم على سورة  
 وعن ثلق الجلب وعن بيع الفار لئلا ذلك والبيع عند

اذا ان البعثة ولا ذلك مكره ولا يفسد بالعقد ومن  
 ملك مملوكين صير في احد هما ذودا ومن اخر له

عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 في بيع الجملتين

بينهما وكذلك كان اسدها كبر لان فرق كره ذلك و  
 جازا العقد وان كان كبيرين فلا بأس بان يقرق بينهما

اذا كان الاقالة جارية في البيع بثلثين الاول فان شرط  
 منها اقل او اكثر فالشرط باطلا ويرد عليه بثلثين الاول

ويجوز فتح في سوا المتعاقدين وبيع سديده في حق غيرها  
 كالتبعية

في قول ابن جنيته وهلاك البيع لا يمنع صحة الاقالة وهلاك  
 البيع يمنع صحته فان هلك بعضه ببيع جازة الا

قاله في باقية عند خيف وادب يوسف **باب** المراجعة

والتولية المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول باثن الا  
 ولزم زيادة دمج والتولية نقل ما ملكه بالعقد الاول

باثن الاول من غير زيادة ونقطة ولا تصح المراجعة  
 والتولية حتى يكون العوض مما لا مثل ويجوز ان يضيف

المدا من المال اجرة لقصار والصباغ والطراز والثلث و  
 اجرة من الطعام ويقول تمام على كذا ولا يقول اشترى

كذا فان علم المشتري على خيانه في المراجعة فهو بالخيار



عند اخيعة الشا اخذ جميع الثمن وانشأ دعه وان  
 طلع المشتري على اخيعة في التولية اسقطها من الثمن  
 عند اخيعة وقال ابو يوسف لا يحيط فيها وقال محمد  
 لا يحيط فيها ومن اشترى مما ينقل ويجوز له بيعه  
 حتى يقبض ويجوز بيع العقار قبل القبض عند اخيعة  
 وابو يوسف وقال محمد لا يجوز وان اشترى مكيل  
 بلة او موزونا موازنة فاكتل او اقرضه ثم باه مكلا  
 او موازنة لم يجز للمشتري منه ان يبيعه وان ياكله  
 يبيد الكيل او الوزن وان فرق في الثمن قبل القبض  
 جائز ويجوز للمشتري ان يزيد للمبايع في الثمن ويجوز

الزاني

المبايع

للمبايع ان يزيد في المبيع ويجز ان يحط من الثمن وتعلق  
 لا يستحق جميع ذلك ومن باع بثمن حال ثم اجدا  
 اجدا معلوما صار موجلا وكل دين اذا اجده صا  
 صار موجلا الا لقرض فان تاجدا لا تقع **باب** <sup>لذا</sup>  
 لو باع حرم في كرا مكيل او موزون اذا بيع بجنية متقا  
 ضللا فالعلة في الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس  
 اذا بيع الكيل او الموزون بجنية مثلا بمثل جاز ليس  
 ان متفاضلا لم يجوز ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما  
 الربوا الا مثلا بمثل واذا عدم الوصفان الجنس والمغنى  
 لمضموم اليه جلا التفاضل والسا واذا وجد احرم <sup>قل</sup>



والنأ وإذا وجد أحدهما وعدم الآخر فلا تقاض

وحرم <sup>في</sup> أشياء <sup>على</sup> كراهية رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> على تحريم

التفاضل غير كمال فهو مكيد أيد وإن ترك الناس فيه

الكيد مثل الخطة والشعر والحر والخل وكل ما انت

رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> على تحريم لتفاضل فيه وزنا فهو

مؤذون أبدا وإن ترك الناس الوزن فيه مثل الذ

والفقتة وما لم ينه فهو محمول على عادة الناس

عقد المرفوع وهو ما وقع مجلس <sup>على</sup> اثمان فيعتبر فيه تنفذ

عوضه في المجلس وما سواه مما يحوى فيه الوعدا يعتبر

فيه التقيين ولا يعتبر فيه التقاض ولا يكون بيع <sup>الخط</sup>

بالدقة ولا بالموتق ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند

الحنيفة واليه يوسف وقال محمد لا يجوز البيع و

يجوز بيع الدبطة بالتمثل مثل العنب بالزبيب مثل

مثل ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالزنج

حتى يكون الزيت والشيخ أكثر مما دابة الزيتون والسمسم

فيكون الدهن ينل والزيادة بالتجبر ويجوز بيع <sup>الكم</sup>

المختلفة بعضها ببعض متفاضلا وكذا بالان لبقرة والبان

انغم وشال الدقل غل العنب ويجوز بيع الخبز بالخط

والدقيق متفاضلا ولا بدعوا بين المولى وعبده ولا بين

المسلم والكوفي والحر والاسقرا والخنز لا يجوز عند



المحيطة ونفا ولا عدد او عند ابو يوسف ويجوز  
 ذنا ولا يجوز عدد او عند محمد يجوز ذنا وعدد السلم  
 سلم السلم جائز في المسئلة والمودونة والمعد  
 داة التي لا تتقاة كيجوز والبيض وفي المروا  
 ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في اطراف دابة الجلود معد  
 اذ في الحظيرة ولا في الدار حرة ولا يجوز السلم حتى  
 يكون المسلم فيه موقودا من حين العقد الى حين الحاد  
 لا تقبل السلم الا مؤجلا ويجوز الا بالجل معلوم ولا يصح  
 السلم بمكيل بغيره ولا بذراع وجل بغيره ولا في طعاما  
 بيعتها ولا يجوز ثم يخل فلان بيعتها ولا يصح السلم عند

يجوز

الاسح  
 اخية اشترائط تذكر في عقد ينس معلوم ونوع معلوم  
 وصف معلوم ومقدار معلوم واجل معلوم ومقدار  
 المال اذا كان مما يتعلق بالعقد على قعدة وتسمية  
 الذي يوفيه اذا كان له حمل وموتة وقال لا يحتاج الي  
 تسمية مقدار راس المال اذا كان معينا ولا الى كمال  
 المسلم ولكن يسل في موضع العقد ولا يصح السلم في يقين  
 راس المال قيل ان ينادى من المجلس ولا يجوز ان يقر  
 في السلم مال ولا في مسلم فيه قبل القبض ولا يجوز  
 ولا التولية في مسلم فيه قبل قبضه ويجوز السلم في ثياب  
 اذا بين طولها وعرضها ووقت معلوم ولا يجوز السلم في

كما مكيل والموزون  
 والمعدونات  
 التي لا يكتلونها



جواهر والالوان والخر واليابس في اللبن والابرة  
اذا سمى ملبا معلوما وكل ما يمكن ضبط صفة ومعرفة  
قدره جاز السليم فيه وما لا يمكن ضبط صفة ولا معرفة  
مقداره لا يجوز السليم فيه ويجوز بيع الطيب المملوء  
للعقد والبيع ولا يجوز بيع الخ والخنزير ولا يجوز  
بيع دود القز الا ان يكون مع القز والخل الا ان  
يكون مع الكواراة وقال يجوز بيع دود القز والخل  
وان كان منفردا وهذا الزمة في البياعات كالمسليين  
في الخ والخنزير فان عقدهم على الخ كعقد المسلمين  
على العير وعقدهم على الخنزير كعقد المسلمين على الناقة

باب في الفرق بين البيع كالمواحد من العوضين من  
جنس الا ان كان باع نقطة بفقعة او ذهابا بذهب  
يجوز التمثيل مثل وان اختلف في الصياغة والجودة  
ولا بد من قبض العوضين قبل الاغتراف من المجلس  
وان باع الذهب بالفضة والفضة بالذهب جازا  
لتفاضل وجب التقابض فان افرق في الفرق قبل  
العوضين عن المجلس واحدهما بطل العقد ولا  
يجوز الفرق في ثمن الفرق قبل قبض ويجوز بيع الذئبة  
بالفضة بمجازفة ويشترط قبض في المجلس ومن  
سيفتحها بمائة درهم وحيلة سحره ودعائه



من ثمنه حسين ددها ما ازاله و كان المقبوض في حصة  
الفضة والى لم يبين وكذلك ان قال اخذ هذه الحسين  
بثمنها فان لم يتقايض الحسين حتى افرقا بطلا انعقد  
في الحلية والسيطان كان لا يتخلص الا بغيره وان كانت  
يتخلص بغيره وجازا البيع في السيف بحصة وبطلان قد  
الحلية ومن باع الافضة ثم افرقا وقد قبض <sup>بعض</sup> بطلان  
فما لم يقبض <sup>بعض</sup> ما قبض وكان الا اذا اشتركا بينهما فان  
اشترقا بعضا لانا وكان مشري بالخيار انشا اخذ ابلق  
بحصة من اثنى واشادده وان باع قطعة فقرة <sup>حتى</sup> فاق  
بعضها اخذ ما بقى بحصة من اثنى والخيار له ومن باع <sup>در</sup>

هين ودينار دينين ويدرهم جازا البيع وجعل كل واحد  
من الحسين بدلا عن الجنس الاخر ومن باع احد عشر در  
ها بعشرة ددها ودينار جازا البيع وكانت العشرة  
تتعلق والدينار يدرهم ويجوز بيع درهم صحيح ودر  
حين غلبتين بدرهمين <sup>حسين</sup> درهم غلة واذا كان  
المال على لدواهم لفضة في فضة وكان الغالب على  
لدا نير الذهب فهو ذهب يعتبر فيهما من غيرهما تفاضل كما  
يعتبر في الجياد واذا كان الغالب عليهما الفضة فليسا في  
حكم الدراهم والدنا نير فاذا بيعت بحسب تفاضل  
جاذ واذا اشترى بها سلعة ثم كسدة قبل القبض وتوكل



الناعمة بها بطل البيع عند ايجيقه وقال ابو يوسف  
 قيمتها يوم البيع وقال محمد بن عيسى قيمتها اخر ما يتعامل الناس  
 فيها ويكوز البيع بالفلوس قال كانت فافقة جافوان  
 لم يعينها وان كانت كاسدة لم يحز البيع بها حتى يعينها او  
 اذا باع بالفلوس فافقة ثم كسدة بطل البيع قبل القبض  
 عند ايجيقه ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلو ساء  
 البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس ومن اعطى  
 اية درهم فقال اعطى بنصف درهم فلوس وبنصف  
 درهم الا حجة جازا البيع في الفلوس بطلها  
 حتى حذوها وعند الحجة بطل البيع في كل واحد

كانت الفلوس  
 ونصف درهم  
 حبة بلوس هم  
 قال اعطى بنصف  
 فلوسا ونصف  
 الا حجة عند البيع  
 الفلوس

في جميعها عند الحجة وقال جاز البيع

اعطى بنصف نصف درهم صغير وبنصف درهم  
 الا حجة وبالباقى فلوس جازا البيع وكال نصف الا حجة با  
 ذاء درهم والباقي با ذاء فلوس جازا البيع في قولهم جميعا  
 كتاب لرهن الوهن يتعقد بالايجاب والقبول ويتم با  
 القبض فاذا انقضى المدة رهن الوهن يجوز ما مرغا منه  
 اتم العقد فيه وما لم يقبض فالرهن بالخيار وانما سلمه  
 وانما رجع عن الرهن فاذا سلم اليه وقبضه دخل في  
 ولا يصح لرهن لا بد من مضمون وهو مضمون  
 بالاقلام من قيمة ومن الدين فاذا اخلد في يد المرحق  
 قيمة الرهن والدين سواء والمرقن متوقفا لدين حكم



وإن كان قيمة الدهن أكثر من الدين فالفاضل أمانة و  
إن كانت أقل سقط من الدين بقدرها ورجع المقتضى  
بالفضل على الواهب ولا يجوز دهن الشئ عندنا وعند  
لشأنه يجوز ولا يجوز دهن ثمة على دهن الفل دون  
ولا ذرع في الأرض ولا يجوز دهن الفخذ في الأرض  
ولا يبيع الدهن بأمانة كالأوداج والمواد ولا  
جاراة والكفالة بالدرك والمضاربة ومال الشركة  
ويصح براس مال السلم ومن العمد والمعلم فيه فإن هلك  
في مجلس العقد ثم العمد والسلم وصار المدين مستوفيا  
مكرا وإن لم يملك الدهن حتى انقضى قبل تجهز العوضين

أو اسدها بطلا اعتقد وإذا انقضى لموضع الرهن على اليد  
وإذا سار وليس للرهن ولا للواهب أخذ من يده فإن  
هلك يده هلك غرضه للمقتضى ويجوز دهن الدائم  
والدائمي والمكيل والموزون فإن دهنه بجهتها فملك  
هلك بطلان من الدين وإن اختلف في الجودة والحياسة  
فجيد وروديها سواء ومن كان له دين على غيره فله أخذ منه  
دهن مثله يده فافقه ثم علم أن كان ديونا فلا شيء عليه عند  
إيجته وشد وقال أبو يوسف يردده من الذبوق ويرجع  
بالجهد ومن دهن عبيدين بالف درهم تسقط حصة أحدهما  
لم يكن أن يقبضه حتى يرد باقي الدين وإذا أكل الواهب



والمرقن او لعدله او غيرهما يبيع الرهن عند حلول  
اجل الدين فالوكيل حايضة فان شرطت الوكالة في  
حق الرهن فليس للرهن عزل عنها وان عزل لم ينفع  
وان وكل بعد مقد الرهن فللرهن ان يزل عنها  
وان مائة الراهن لم ينزل ايضا والمرقن ان يطالب  
الراهن بدينه ويجب به وان كان الرهن في يده  
فليس عليه ان يبيع من يده حتى ينقضي الدين من غنه  
فانما تضي الدين قبله سلم الرهن اليه واذا باع الرا  
هن بغير اذن المرقن فالبيع موقوف فان اجازته المرقن  
جاز والا فلا وان تضي الراهن دينه جاز ذلك البيع

ان عتق راهن عبد المرقن فقد عتقه  
فان كان الدين جارا طولب باء الدين وان كان  
موجلا اخذ منه قيمته العبد وجبراد خا مكانته  
بيل الدين وان كان معسرا استع العبد في قيمة فيقف  
بالدين ويرجع العبد بما بيع على المولى اذا ابيع او  
لك ان استملك الراهن للرهن فان استملكه اخبر  
فالمرقن هو المحقق في قضيه وياخذ منه القيمة يكون  
رضا في يده وجاية الراهن على الرهن مضبوته  
المرقن عليه يسقطه من دينه بقدرها وجاية الراهن  
على الراهن والمرقن على مالها عدد واجرة البيت الذي  
نحوه اسن



يحفظ فيه الوهن على المرقن والبرة الرابع على الواهن  
 ونفقة الواهن على الواهن ونفاؤه للواهن فيكون  
 رهنا مع الاصل ويقبض انما انكرك الواهن بحصة وتقيم  
 الدين على قيمته الوهن يوم القبض <sup>او خلا المرقن</sup> وقيمة انما يوم <sup>للقبض</sup>  
 فاما صاحب الاصل سقطت الدين بقدر <sup>انها</sup> صاحب انما  
 انكرك الواهن بحصة ويجوز الزيادة في الوهن ولا يجوز  
 في الدين عند ائتمنه ولا يميز الواهن هنا بها وانما  
 عينا واحدة عند رجلين يدين لكل واحد منهما اجزا  
<sup>نهما</sup> وجميعها رهن عن كل واحد والمضون على كل واحد منهما  
 محقة دينه فان قبض لاحدهما دينه كانت كلها رهنا

فان هكذا الشارح يريده هكذا بغير شيء وان هكذا الاصل

يد الاخرى حتى يتوفى دينه ومن باع عبدا على ان ير  
 هذه المشرى رهن شيئا يمينه جاز فان امتنع لمشرى من  
 تسليم الوهن لم يجر عليه وكان البايع بالخيار انما دفع  
 بتوكد الوهن وانما دفع البيع الا ان يدفع لمشرى <sup>من</sup>  
 حالا او يدفع قيمته الوهن رهنا وللموثن ان يحفظ  
 الوهن بنفسه وذو جته وولده وخادمه الذي كان  
 في عياله وان استخلف من ليس في عياله او اودعه  
<sup>لغيره</sup> هلك من وان تقدر المرقن في الوهن ضمنه ضمان  
 بجميع قيمته وانما عا والموثن <sup>من</sup> الواهن فقبضه خرج  
 من ضمان المرقن فان هلك في يد الواهن هلك بغير شيء



والمؤمن ان يسترجع من يده الى يده فاذا اخذ  
 انفسان واذا امانة لواء من باع وعيد الوهن وقضى الدين  
 وان لم يكن له وجه نصيب القاضى له <sup>وص</sup> وامر وجهه  
 تضاديه **كتاب** الحج الا يستأجر جند للحج بغير الصوة  
 الذوق والمجنون ولا يجوز تقوى العفراء الا بآذن وليه  
 لا يجوز تقوى العدا الا بآذن سيده ولا يجوز تقوى المجنون  
 المقلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا او اشتراه  
 هو بطل البيع ويقضى فالفول بالخيار انشا اجازة  
 ان كان فيه مصلحة وان شأفتي وهذا المأثرا ثلاثة يوجب  
 الحج في الاقوال دون الافعال والبيع والمجنون لا ينجح

عقود

عقودها والا ترادها ولا يبيع طلائعها ولا اعاقمتها  
 وان انفق شيئا لزوجها طلاقا واما العبد فاقطاعه نافذ  
 في حق نفسه وبغيره نافذ في حق غيره فان اقترب بالذمة  
 بعد الحرية ولم يذم في الحال وان اقترب جدا وقصا من  
 لزم في الحال وينفذ طلاقه وقال ابو حنيفة لا يحل على  
 لسيه اذا كان عاملا بالفاعرا ومصرفه جاز في ماله  
 ان كان يذم وانفسد ميتة ما لا غنى الا غرض له فيه ولا  
 انفسا <sup>انفسا</sup> كونه <sup>نفسا</sup> كونه  
 مصلحة الا انه قال اذا بلغ الفلام وهو غير رشيد لا يذم  
 اليه حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فان تقوى فيه بل ذلك  
 نفذ تقوى فاذا بلغ خسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان



لم يوش من الرشد وقال ابو يوسف ومحمد بن علي السفي  
ويصح من تصرفه ما لم ياذن له شيئا لم ينفذ بيعه فانك  
فيه مصلحة اجازة الحاكم وان عتق عبده نفذ عتقه  
كان على العبد ان يبيع في قيمته وان تزوج امرأة جاز  
وان سمى لها مهر اجاز منه مقدار مهر مملوك وبطل النفل  
وقال اذا بلغ خمس وعشرين سنة او ثلثين وهو غير  
لا يدفع اليه ماله ابدان لم يوش من الرشد ولا يجوز  
تصرفه فيه يخرج الاكوة من ماله السفي وينفق على اولاده  
وزوجه <sup>من</sup> ويجب نفقة عليه من زوى اوطاه فان  
ادرجته الاسلام لم يبيع منها ولا يملك القامح ماله

لنفقة اليه ولكن يسلم له نفقة من الحاج ينفقها عليه  
طريق الحج فان مرضه واولاده يوصا في القربى وابواب الخ  
جاز ذلك من ثلث ماله وبلوغ الفلام بالاحتلام والافعال  
الاوطى فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثلثي عشرة سنة عند  
ابو حنيفة وبلوغ الجارية يور بالحيض والاحتلام و  
الحبل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها بيع عشرة سنة  
قالا اذا بلغ الفلام والجارية خمس عشرة سنة فقد  
بلغا وخرطها واذا خرق الفلام والحاجة وانك  
امسها في البلوغ فقال كل واحد منهما قد بلغند قال قول  
قولا واحكاما <sup>مها</sup> احكاما لبايعين وقال ابو حنيفة لا تجوز



الدين واذا وجبت الديون على رجل مفلس وطلب منها  
حسبه والاجر عليه لم يجز عليه وان كان له ملك يتصرف فيه  
الحكم ولكن يحسن ابداحة بيعه دينه وان كان له دين  
وداهم ولد داهم قضاها القاضى بغير امره وان كان دينه  
وداهم ولد وشايزا وما اشد ذلك بفساد القاضى في  
دينه وقال ابو يوسف ومحمد اذا اطلبنا لغرماء الجرحا  
لمفلس جواز القاضى عليه ونعذر من بيع وقدره والا فمرد  
حتى لا يضر بالغرماء وماله ان امتنع للمفلس من بيعه  
يقسم بين غرماءه بالخصص فان اقر في حال الجرحدين  
حال لو منه ذلك بعد قضا الديون وينفق على النفس


مما ملأ

من ماله وطاعة زوجته وولده الصغير وذوالارحام وان  
لم يعرف للمفلس مال وتطلب غرماء حسبه وهو يقول  
لا مال لي بحسن الحكم في كل دين لزمته بدلائل ما حصل  
في يده كمنه البيع ويدل القرض وفي كل دين لزمته يعتقد  
كالصحر والكفالة والحوالة ولم يحسن فيما سوا ذلك  
كعوض المفصوب ما لم يملك واذا شئ الجنايات الا ان يقول  
المدعى البينة ان داهم فحينئذ يحبس حتى يؤد الدين و  
اذا احسبه القاضى شهرين او ثلثة اشهر غرماءه عتقوا  
فان لم يظهر له مال على سبيله وكذا ان اقام البينة ان  
لا مال ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجهم من السجن



كان ما اقرب او معلوما فيقال له بين المجتهد فان  
تار بغلاف على شيئا لزم ان بين ما له قيمة والقول

بعدد في اقل





اقتراد بامانه في يده وان قال لو جلد لي عليك القاد  
 هم فقال اقترضا واجلني بها او قد تضيق بها <sup>اقتراد</sup>  
 منه وان قتر بدني موجب فصدقه المقر له في الدين  
 كذبه في التاجيل لزومه الدين حلا وسيتلاف مقر له في  
 الاجل ومن <sup>شئ</sup> اقتر واستثنى متصلا باقتراده <sup>شئ</sup> صح الا  
 ولزومه لباقي سواء استثنى الاقتراد والاكثر فان <sup>شئ</sup>  
 لجميع لزومه لا اقتراد وبطلا لاستثناء وان قال له على  
 مائة درهم القيمة الفقير الخطئة ولدنيار <sup>لزمه</sup>  
 مائة درهم القيمة الفقير والديار وان قال له  
 على مائة ودرهم لزومه كله وراهم وان قال له على

عائنه

مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير القيمة  
 اليه ومن اقتر بحق وقال انشأ الله متصلا باقتراده  
 لم يلزمه الاقتراد ومن اقتر بشرط الخيار لنفسه لزم  
 مع الاقتراد او بطل الخيار ومن اقتر بدار ولشئ  
 بناؤها لنفسه وللمقر له الدار وانباء وان قال  
 بناء هذه الدار لي والوصة لفلان فهو كما قال  
 ومن اقتر بتمرة قوهرة ومن اقتر بدابة في اصلب  
 لزمه الدابة خاصة وان قال اعصبت ثوماني مقدبل  
 لزمه جميع وان قال له على ثوب في ثوب لزمه جميع  
 وان قال له على ثوب في عشرة الثواب لم يلزمه عند <sup>حنية</sup>



وهو يوسف <sup>رضي</sup> الاثوب واحدة وقال عبد يلزمه احد  
عشر ثوبا ومن اقل يقبض ثوب وجاء بثوب محبب  
فالقول قول فيبي مع يمينه وكذلك لو اقربا درهم  
قال هي ديون وقال المقر له جياة لزوم جياة في قول  
احنيفة وان قال له على خمسة لا يريد به الثوب والحساب  
لزوم خمسة واحدة وان قال اذنة خمسة مع خمسة لزوم  
عشرة وان قال له على من درهم الى عشرة لزوم ستة عند  
الغايط  
احنيفة فيلزمه الابداء وما بعده ويسقط الدرهم  
عندما يلزمه كلها وان قال له الفاد درهم من ثمن عبد  
اشترت منه لم يقبض فان ذكر عبد يمينه قيل المقر له ان

ثبت سلم العبد واخذ الالف الا افلا شيئا لك عليه  
وان قال من ثمن عبد ولم يمينه لزوم الالف  
يصدق في قول ما قبضت عبده ولو قال له على الف  
درهم من ثمن خرا ونحوه لزوم الف ولم يقبل تقبض  
ولو قال له على الف من ثمن متاع ثم قال له في ثوبه  
قال المقر له جياة لزوم الجياة في قول اسنيفة وقال <sup>ع</sup> لا  
وصل صدق منفصل لم يصدق ومن اقل لغيره غاي  
فله الخلفة والقص وان اقر له ببيع فله النقص  
الحقن والحائل وان اقر بجيلة فله العبدان ولكن  
فلا تراوحيج فان هو لا قراد لم يصح عند اسنيفة وابو



يوسف ولو اقترب لجل جارية او بجل شاة للرجل  
 الا قرار ولزمه واذا اقر رجل في مرض سوتة بديون  
 وعليه ديون لزمته في صحة وديون لزمته في مرضه  
 ما يشاء معلومة فدين لصحة والدين الذي هو معروف  
 بالاسباب مقدم من دين الا قرار فاذا قضيت الديون  
 وقفلت شيئا منها يعرف الي اقرب في حال المرض وان لم  
 يكن عليه ديون في صحة جازا قراره وكان المقر له او  
 له من الورثة وقراره الحريص لو وثقه باطلا لا يصح  
 فيه بقية الورثة ومن اقر الاجنب في مرض ثم قال ضد  
 اني وبطل قراره ولو اقر الاجنب ثم تزوجها لم <sup>يطل</sup>

ثبت ثمة

القرار

الا قرار ومن طلق امرأة في مرضه قلنا ثم اقر لها بدين  
 ثم اقر بدين في عدة قلنا الاقر من الدين ومن مير  
 اشها منه ومن اقر بفلام يولد مثله لمثله وليس له شبه  
 معروفه اذ ابنه وصدة للفلام ثبتت منه ومنه وان كان  
 مريضا يشاء الورثة في اللوات ويقبل اقرار الرجل  
 بالوالدين ولولد والوجه والمولى ويقبل اقرار  
 المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل بالولد  
 الا ان يصدقها الزوج او تشهد بوجهه فقط قابلية  
 ومن اقر بدين من غير الوالدين والولد مثله لا يخ والعم  
 يقبل اقراره في النكاح فان كان له وادى مرقه قويا او



بعيد فمما ولي بالميراث من المقر له وان لم يكن له واد  
 استحق المقر لميراثه ومن مائة ابوه فما قد باخ لم يثبت  
 نسيانها ولكن يثبت في الميراث ومن مائة ابوه وذكر  
 ابنين وله على الاخر مائة فما قرأ أحدهما يقبض ابيه حين  
 من فلا شيء له المقر ولا الاخر فمسون **كتاب** الاجارة  
 الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا يصح حتى يكون المالك  
 نفع معلومة وما جاز ان يكون شئنا فليصح جاز ان يكون  
 اجرة في الاجارة والمنافع تارة تغير معلومة بالمدة كالسج  
 الدور كسكنى والاوضاع للزراعة فيصح العقد على <sup>المنافع</sup> معلومة  
 معلومة اي مدة كانت وتارة تغير معلومة بالعدل <sup>للمتبرع</sup>

كن استأجر رجل على مبلغ ثوب او خياطة او استأجر دابة  
 ليجعل عليها مقدار معلوما او يركبها مسافة معلومة  
 وسماها وتارة تغير معلومة باتعين والاشارة كن  
 استأجر رجلا ان ينقل له هذا الطعام الى موضع كذا  
 معلوم ويجوز استئجار الرود والحوانية للسكنى وان  
 يبين ما يبدل فيها ولم ان يبدل كل شيء الا عند الحد او  
 القضاة والصحا ويجوز استئجار الارض للزراعة ولا  
 يصح العقد حتى يسمي ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع  
 فيها او يقول على ان يزرع فيها ماشا ويجوز ان  
 يتأجر الباحة لشيء فيها او يزرع فيها نخلا او شجر افاد



انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقلع البنا والفرس  
 ويسلمها الى المالك فادخله الا ان يتجار صاحب الارض  
 ان يقوم له قيمة ذلك مقلوبها فيملك او يرفع بتركه على  
 حله فيكون البنا والفرس لهذا والارض لهذا ويجوز  
 امتياز الدواب للدكوب والحل فان اطلق الدكوب <sup>الحل</sup>  
 جاز له ان يركبها من شاء وكذلك ان يتاجر ثوبا باليس  
 اطلق اللبس قال قال علي ان يركبها فلان او ليس الثوب  
 فلان فان ادكبه غيره او يلبس غيره كان ضامن ان عطبت  
 وكذلك كلما كان يختلف باختلاف المستعمل واما العقار  
 وما لا يختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط لك واحد <sup>فلا في غير</sup>

ان يقول

ان يبيكن غيره وان ميسر نوسا وقد رملوما ليحمله على الدابة  
 فلان يقول ختمه اتفوزة خنط فله يحمله عليها ما هو مثل  
 خنطه في الفرلا واعلم منه كالشعر والمم وليس له ان يحل  
 عليها ما هو امير من الخنط كالملح والحديد ولو اشأ  
 ليحمل عليها قطنا سماه فليس له ان يحل عليها مثله  
 حديد فان ساجرها يركبها فارد في مورد جلا انصبة  
 من نصف قيمتها انما الدابة تحل دكوب لاثنتين وانما  
 لا تحل من جميع قيمتها ولا يعتبر بالنقل والحقة وان  
 ساجرها يحل عليها مقدار من الخنط فيحمل اكثر من  
 منعطبت من مازاد من النقل وان ساج الدابة يلجأ بها



او ضربها انعطبت ضمن اذا اذيان صاحبها عند اخيعة وثقا  
ان ضربها مثل ما يقرب الناس لم يضمن والى اجرة على ضرب  
اجر مشترك واجرها من قال اجر المشترك من لا يتحقق  
جرة حتى يفرغ من عمله كالصياغ والقصاد ونحوهما و  
المتاع امانته في يده او حكمه بغيره لم يضمن شيئا  
خفيفة وعندها يضمن وما تلد بعمله كتنقي الثوبين  
دقة وذل الخمار وانقطاع الحسل الذي شيد به المك  
الحل وخرق السفينة ثم مدحها فهو تيمار الا انه لا  
يجب عليه ضمان بني آدم فمن خرقت السفينة او سقطت  
الدابة فمطينة لم يضمن واذا مضى القواد او نزع الناق

فمطبو ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما  
عطيت من ذلك والبر الخالص الذي يستحق الاجرة بتسليم  
نفسه للخدمة وان لم يعد ممن استاجر شهر اعيد للخدمة  
ولحق الغنم شهر ولا ضمان على ابر الخالص فيما تلده في  
يده او من عمله الا ان يتعدى كالمودع والاجارة  
تفسدها شروط الفاسدة كما تفسد البيع ومن استأجر  
عبد للخدمة فليس له ان يباقر به الا ان يشترط ذلك و  
من استاجر جلا يجل عليه محلا ولا يبين الى مكانه جاز  
ولم المحل المعتاد وان شاهد الجار فهو لاجور وان  
استاجر لبيع يجل عليه مقدار من الزاد فكل في الطريق

فيه



جاء لم ان يؤيد عوض ما الكا منه والابرة لا تجب نفس  
العقد يستحق باحدى ثمانية اعم بشرط التجيل او  
بالتجيل بشرط او باستيفاء المعقود عليه عندنا وعند  
الثالث تجب الابرة العقد ومن استاجر دارا فلا موجب  
ان يطالب ابرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق في  
العقد ومن استاجر بميراث مكة فليجأ الى ان يطالب ابرة  
كل مرحلة وليس للقضا والخيا والصانع ان يطالب ابرة  
جرة حتى يفرغ من العمل الا ان يشترط التجيل ومن استاجر  
خاذا الخبزة في بيته فله ان يبيع بدهم لم يستحق الابرة  
حتى يخرج المخرج من التور ومن استاجر طباغا يبيع له

طباغا بالولية قالوا فتر عليهم ومن استاجر لرجلا يفرق ابنة  
ستحق الابرة اذا قام عند اجيفة وعند حال استحقاق  
حتى يشرح وان قال للخياط ان خطت هذا ثوبا فان  
سببا فبدهم وان خطت دوما فبدهم من جازاه  
واذا عملين عملا مستحقا للمشروط وان قال ان خطت لي  
فلكه درهم وان خطت هذا لك نصف درهم فان  
خاط اليوم فله درهم وان خاطه هذا فلا اجر المثل عند  
اجيفة ولا يتجأ وزعت نصف درهم وقال الشيطان  
جائذا ان ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا  
فبدهم في كل الشهر وان اسكنت حدا فبدهم



جاء الشرطان واي الشرطين وجدا استحقاق المسمى عند  
اشيعة وقال ادح هذا الاجارة فاسدة ومن سأل  
دار كل شهر بدلهم فالعقد صحيح في شهر واحد و  
فاسدة في بقية الشهر والآن بين عدد جملة ا  
لشهور فيكون معلومة فان سكن من الشهر الثاني  
ساعة صح العقد فيه ولزم اجرة ذلك الشهر كله ولم  
يكن للموثر ان يخرج الى ان تنقضي المدة وكذلك  
حكم كل شهر سكن في اوله ساعة واذا استأجر دارا  
بشرة دراهم جاز وان لم يسم قسط كل شهر من ال<sup>جدة</sup>  
ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ<sup>جرة</sup>

عبد لغيره ولا يجوز الائتجار على الاذان وتعليم القرآن  
والبحر والامانة والنفاء وانفوح ولا يجوز المنافع عند<sup>ا</sup>  
حقيقة دح الامن الشريك وعند ما يجوز ويجوز استيجار<sup>ا</sup>  
نظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها عند  
الاستيفاء وعند ما لا يجوز ولين المتاجران يبيع ذوا<sup>ا</sup>  
من وضيها فان جلت كان له ان يفسخ الاجارة<sup>ذا</sup>  
خافوا على الصبي من البضاخر او عليها ان تصل طمعا  
لصبي وان رضى في المدة بدين الفاشة فلا اجرة لها  
فلها اجر مثلها وكلا صانع لعملة ان في العين كالقصار  
والصباغ ند ان يحبس العين بعد الفراغ من عمله<sup>يصوغ</sup>



الاجرة ومن لم يكن له عمل اشرف العين فليس له ان يحسن<sup>المعين</sup>  
للمحام والملاح واذا اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له  
ان يعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يتاجر من يملكه  
اذا اختلف الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب  
امرتك ان تعمل قبا وقال الخياط قميصا وقال صاحب الثوب  
لصانع امرتك ان تعمل بضم امر وقال الصانع لا بل اسفر  
فالقول قول صاحب الثوب مع يديه فاه حلف بالخياطة  
والصانع ضامنان واذا قال صاحب الثوب عمل لي بغير  
امر وقال الصانع لا بل باجر فالقول رب الثوب مع يديه  
عند المحقق وقال الشافعي وابو يوسف ان كانا<sup>ع</sup>  
لصانع

لصانع حريفا فله الاجر الا فلا وقال ابو داود ان كان الصانع  
هو وقال انه ياخذ على هذه الصنع الاجرة فالقول قول  
والواجب في الاجارة لفاسدة امر الملك لا يتجاوزها  
لمسح اذا تجدد المتاجر الدار فليطه الاجرة وان لم<sup>يكنها</sup>  
فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة وان و<sup>مريده</sup>  
جدها عيبا بغيره بالكنة فلا الفسخ واذا خربت الدار  
او انقطع ضرب الضيعة او انقطع اسماء عن الدار  
لنقضت الاجارة واذا امة احد المتعدين المتعاقدين  
وقد عقدت الاجارة فنقضت الاجارة وان<sup>عقد</sup>  
غيره لم تنسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة وتنسخ



الاجادة بالاعذار كمن استجار دكانا في السوق ليترقي <sup>في</sup>  
 ماله وكن اجادة كاتنا او دارنا ثم انفس ولزمت <sup>تكون</sup> لا  
 يقدر على قضائها لاثن ما اجره في العقد وبها  
 حرمان الدين او كذا استاجر دابة يبيعها ثم يدا <sup>ع</sup> الملك  
 الرجوع ولا يريد استرو ولا يجر عليه للسر وان <sup>د</sup> يد الملك  
 ذلك فليس يقدر <sup>ك</sup> الشفعة اشقة وليست <sup>ك</sup>  
 الخليطة في المبيع <sup>ليس</sup> ثم في حق المبيع وهو كاشرب والطريق  
 ثم الجار المداحق وليس للشريك في الطريق وشرب الجار  
 شفعة مع الخليطة في نفس المبيع فان سلم الخليطة فاشقة  
 للشريك في الطريق والشرب فان سلم الشريك ياخذ الجار

والشفعة

والشفعة تجب بعقد البيع وتنتقز بالاشهاد ونك  
 بالاختاذ اسلمها للمشتري او سلم بها الحاكم واذا علم  
 الشفع بالبيع اشهد في مجلس ذلك على المطالبة ثم يفتن  
 منه شيعة على البايع اذ اكاف المبيع في يده او على المتباع  
 او عند العقار فاذا انعد ذلك استقرت شفعة بعد الا  
 شهاد ولم تسقط بالتأخير عند ايجبة وقال ابو <sup>د</sup> يوسف  
 ان تركها لمجدر من المجاسر الحاكم والبطلة الشفعة <sup>د</sup>  
 قال محمد ان تركها شرا بعد الاشهاد بغير عقد وبطلت  
 لشفعة والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا <sup>يقتسم</sup>  
 كالحمام والرحى ولا لشفعة في العروض والنفين والمسلم



والذي في الشفعة سواء ولا شفعة في البناء والنخل اذا  
بيع دون العروة واذا ملك العقار بعوض هو مال  
وعيب فيه الشفعة ولا شفعة في دار التي تزوج الرجل  
عليها او يخالف المواة بها واستاجر بها دارا او يباح  
عليها من دم عدا ويقتو عليها عبدا او يباح منها ما بكا  
فان صاح عليها باقرا وجبت فيه شفعة فانما تقدم  
الشفعة الى القاضى فادعى الشراء وطلب شفعة بيلا التقاضى  
المدعى عليه فان اقر المشتري بملك الذي يشفع به واه  
كل الشفعة قائم البينة فان عجز من البينة استحل المشتري  
بالله ما اتم ان ملك الذي ذكره مما يشفع به فان ملك

او قام

او قام اشفع البينة بباله القاضى فلا ابتاع امه فان  
انكر الابتاع قبل للشفيع اقيم البينة على المشتري فان  
عجز عنها استحل المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما  
يستحق هذه الدار شفعة من الزوج الذي ذكره  
ويجوز المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع المقتضى  
الى المجلس القاضى فاذا قضى القاضى بالشفعة لزم  
حضار الى المجلس القاضى وللشفيع ان يرد الدار بخيار  
العيب والروية وان حفر الشفع البائع والمبيع في يده  
فله ان يخاصم في الشفعة ولا يبيع القاضى البينة حتى  
يحضر المشتري فيبنيح البيع ويشهد منه ويقيم بالشفعة



على البائع ويجعل العمد مقلية وان ترك الشفع <sup>ان</sup>  
 شهد حين لم يبيع وهو قيد على ذلك بطلت <sup>شفعة</sup>  
 وكذلك ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد منا  
 قد بين رد عذر العقار وان صالح في شفعة <sup>على عوض</sup>  
 بطلت الشفعة ويرد العوض واذا امانة الفسخ بطلت  
 شفعة واذا امانة المشتري لم وان باع ما يشفع به قبل  
 ان يقضى لا يشفع بطلت الشفعة <sup>سقط</sup> وكذا البائع اذا ابلأ <sup>بيع</sup>  
 وهو الشفع فلا شفعة وكذلك اذا امن الدرك من  
 البائع وهو الشفع وكذا المشتري اذا ابتاع فلا  
 شفعة ولا باع بشرط الخيار فلا شفعة بالشفيع فان <sup>اسقط</sup>

تبدل لفظ

البائع

البائع الخيار وجبت الشفعة وان اشترى بشرط الخيار  
 وجبت الشفعة قبل ان يسقط ومن ابتاع دارا بئرا  
 فاسد فلا شفعة فيها ولو اكلوا احدا من ثمنها قد نزل  
 لفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى  
 ذي دار اخرا او خنزي فان كان شفيعها ذميا اخذ <sup>ها</sup>  
 بمثل الخنزير وقيمة الخنزير وان كان شفيعها عا اخذ ما <sup>بقية</sup>  
 الخنزير ولا شفعة في الهبة الا ان يكون <sup>شروط</sup> بعض  
 واذا اختلفا الشفعة والمشتري يؤمن بالقول قول  
 المشتري مع يمينه فان اقام البنية فالبنية الشفع <sup>خليفة</sup> عند  
 محمد وعند ابو يوسف البنية المشتري فاذا ادعى <sup>ذا</sup> المشتري



اثنا اكثر واحدا البايع اقل منه ولم يقبض المدة اخذها  
 الشئع بما قال البايع وكان ذلك خطأ عن المشتري فانك  
 قبضت ان اخذها بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول  
 البايع واذا اخطا البايع من المشتري بعض اثن سقط  
 ذلك من الشئع فاذا اخطا جميع اثن لم يسقط عن الشئع  
 فان زاد المشتري البايع في اثن لم يلزم الزيادة على  
 الشئع  
 واذا اجتمع اشفعان فاشفع بينهما على عدد رؤسهم ولا  
 يعتبر اختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بعوض اخذها  
 الشئع ببقية وان اشترى بكيل او موزون اخذها بمثل  
 وان باع عقارا بمقابل الشئع كل واحد منهما ببقية

الاخر واذا بلغ الشئع الخايعت بائنا سلم الشئع ثم  
 علم الخايعت باقل من ذلك او بزيادة او بشئ قيمتها الف  
 او اكثر فسلم باطل ولا الشئع وان بان الخايعت  
 بدنايز قيمتها الف درهم فلا شئع له واذا قيل له  
 ان المشتري فلان فلم الشئع ثم علم ان غيره فلا شئع  
 ومن اشترى دارا بخير فهو الخصم للشئع الا ان يسلمها  
 الى موكل فيكون الخصم هو الموكل فيكون الخصم هو الموكل  
 اذا باع دارا بمقدار ذراع منها في طول الحد الذي  
 الشئع  
 يله دار الشئع فلا شئع وان اتبع منها سحما ثمن  
 ثم اتبع ببقية فاشفع للجار في السحوا الاول دون



الثاني واذا ابتاع ثمن ثم دفع اليه ثوبا عوضا عنه فاشفع  
في الثمن دون ثوب ويكره الخيلة في الاستقاط للشفعة عند  
حقيقة وابويوسف وقال محمد يكره وكذلك في اعطاء الزكاة  
واذا ابتاع المشتري وخرس فيها ثم قضى للقاضي للشفعة بالشفعة  
نحو بالخيار انشاؤها فاشفع في ثوبه الفرس والبنا  
مقلوعا وانشاء كلف المشتري للمدعي ان اخذها للشفعة  
فيما اوخرس ثم استحققت رجع باثن ولا يرجع بقيمة البنا  
او الفرس واذا اخذ الدار وحرق بناؤها او خرب  
شجرة البنان بغير فعل احد فاشفع بالخيار انشاؤها اخذ  
بجميع اثن وانشا نذكر وان نقض المشتري البنا والبنا

قيل للشفيع ان ثبتت له حصة من الثمن وان ثبتت  
فدفع وليس له ان ياخذ لنقص ومن ابتاع ارضا وثوبا  
فأخذ على ثوبها ثم اشترى ثوبا اخر وان جزءه للمشتري  
عن الشفيع حصة من الثمن واذا قضى للشفيع بالدار ولم  
يكن راعيا فله خيار الدروية وان وجدها حيا بعد ان  
حارب وان كان للمشتري شرط البراءة عن العيوب واذا اشترى  
عربا بثلثين مؤجلا فالشفيع بالخيار انشاؤها منه ثمن  
حار وانشا صريحه ينقض الاجل فها اخذها واذا اتم  
للمرء الدار فلا شفعة الجارهم بالقسمه واذا اشترى  
دارا مسلم الشفيع الشفعة ثم ردها لمشتري بخيار الدروية



او بخيار البشروط او بخيار العيب بقضاء القاضى فلا تنفع  
للمتفع وان رددها بغير قضا او تقاضا بالبيع <sup>فيها</sup> فالتنفع  
للمتفع **كتاب** الشراكة بين شركة املاك وشركة عقود <sup>كتاب</sup>  
شركة الاملاك بين الذين يرفعون الجواند واشتراكها  
ولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا اذ امره وكل  
واحد منهما في نصيب الآخر كالاجنبى والغريب الثاني هي  
شركة العقود وهي على اربعة اوجه مفاوضة ومطابقة  
شركة المضاييع وشركة الوفود فاما شركة المفاوضة فهي ان  
يتشرك الرجلان في ثياب او ايات غما لها وتقرعها وتديها  
فيجوز بين المؤمنين المسلمين ان يفتقرا بين اثنين ولا يجوز

بين المؤمنين والمسلمين ولا بين نصيب وادباغ ولا بين المسلمين  
والكفار ولا بين العاتق والمجنون يتعقد المفاوضة  
على الكوفة والكفاية وما يشترطه كل واحد منهما ويكون على  
الشركة الاطعام اهل وكسوتهم والبيع ان يطالب بينهما  
ايهما شاء ان كل واحد منهما كفيلا من صاحبه وما يلزم  
كل واحد منهما من الديون بدلا عما يبيع فيه لا شراكة فاما  
لاخرضا من اموال وان وودت احداهما ما لا يبيع فيه الشركة  
او وهب له او وصلا اليه بده بطلت المفاوضة وصارت  
الشركة عالا ولا يتعقد المفاوضة الا بالدرهم <sup>كذلك</sup> والدرهم  
لداينير والفلوس اثنان فتنق ولا يجوز لهما سوى ذلك



الا ان يتعامل الناس بها كالنبر وانقرة فتصح الشركة  
بها وان اراد الشركة بالعرض باع كل واحد منها <sup>نصف</sup>  
ماله بنصف ماله الاخر ثم عقد الشركة وما شركة الغنا  
فتعقد على الوكالة دون الكفالة حتى لو اشترى <sup>أحد</sup>  
حما لا يظالمه من باع من ويصح مع التفاضل في المال ويصح  
ان يتباين في المال ويتفاضل في البيع ويجوز ان يعقد  
ها كل واحد منها ببعض ماله دون البعض ولا يصح <sup>ان</sup>  
يباينان في المقايضة ويصح به ويجوز ان يشتركا ومن  
جعة احدهما <sup>من</sup> دراهم جعة الاخر فغير وما اشتراه  
كل واحد منها للشركة فلوليه بمنه دون الاخر ثم يرجع

على شريكه بجعة منه واذا احلك مال الشركة او احدا <sup>لن</sup>  
قبل ان يتبرأ شيئا بطل الشركة والكفر والرق والنصف  
لا يمنع صحة العنان وان اشترى احدهما ماله وهلك <sup>ل</sup>  
الاخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شرط ويرجع على <sup>شريكه</sup>  
بجعة من اثنين ويجوز الشركة وان لم يحتلط المال في  
المقاومة والعنان ولا يصح الشركة اذا شرط لاحدهما  
دراهم سمانة من الدج والكل واحد من المقايضة <sup>ولا</sup>  
شريكه جبال عنان ان يبيع ماله ويبدعه مضاربة <sup>ولا</sup>  
من يتصرف فيه ويده في المال بامانة واما شركة <sup>لن</sup>  
كالخياطان والصابغان فيمكن ان يتقبل الاعمال



يكون الكسب بينهما مضافا فيجوز ذلك وما يتقبل كل واحد  
 حدها من العمل يلزم شريكه فان احدهما دون  
 الاخر فالكسب بينهما مضافا وكذا الضمان واما شركة  
 الوجوه كالاجلين فيشتركان ولا مال لهما على ان يشتر  
 بوجودهما ويبيعان فيجب الشراكة على هذا الطريق وكلوا  
 احدهما وكلا الاخرين فيشترية فان شرط ان يكون  
 المشتري بينهما مضافين فالبيع كذلك ولا يجوز ان يشتر  
 خلافيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما مثلا  
 فالبيع كذلك ولا يجوز الشراكة في الاحتجاب وال  
 الاصطاد وما احتاده كل واحد منهما او احتجب

فهو دون صاحبه واذا اشتركا ولا حدهما بفلا  
 لا خرافة استسقى عليهما الماء ولكسب بينهما لم يبيع  
 الشراكة الكسب كله للذي استسقى وعليه اجر مثل الاول  
 بانه ان كان صاحبه البعد استسقى وان كان صاحب الداء  
 وية استسقى فعليه اجر مثل البعد وكل شركة فاسدة  
 فالبيع بينهما على قدر اهل المال ويطلب شرط النفاذ  
 واذا مائة احد الشريكين او اذ تدون حتى يدار الحرب وجن  
 جنون مطبقا بطلت الشركة وليس لواحد من الشريكين ان  
 ذكوة مال شريكه الا باذنه فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان  
 يردى ذكوة ما لا خرافة في كل واحد من مال شريكه ثم ادى



شريك فالثاني ضامن سواء علم بالاول او لم يعلم عند

البيع وقيل ان كل من كان له نصيب في المظاربة

المضاربة عقد على الشركة بما له من احد الشريكين وعمل

من الآخر ولا يقع المضاربة الا بالمال الذي بيناه ان

الشركة تقع به ومن شرطها ان يكون البيع بين مائتين

ولا يستحق احدهما جزءا من مساهمة ولا يدان بكون الماد

واسر الماد مسلما الى المضارب ولا يدرب مال فيه فاذا

محتة المظاربة مطلقا جاز للمضارب ان يبيع وينجز

سافر ويقع ويؤكل من ينجز فيه ويدرب في المال يدرب

ليس لان يدرب في المال مضاربة الا ان ياتي له مال في

ذلك وان قصد له دينا لم لا يتفرغ في بلد بعينه او في

سنة بعينها لم يجز ولا ان يتجاوز من ذلك وكذلك ان

وقت المضاربة مدة معلومة جاز وبطل المقعد

بمختيار وليس للمضارب ان يفتري بالرجاء ولا يبيع

لا من يتفق عليه فان اشترط في كان مضربا لنفسه دون

المضاربة وان كان في المال دمج فليس له ان يفتري ما من يتفق

عليه وان اشتراه يقع لنفسه وضمن مال الما المضاربة وان

لم يكن في مال دمج جاز ان اشتراه فان زادة قيمته بعد

بعد الشراء متفق نصيب منه ولم يقين له بالمال شيئا من

المعقوب في قيمة نصيبه منه واذا ادفع المضارب مال المضاربة



ولم يأت في دليل المال في ذلك لم يضمن بالدينع ما لم يبيع  
 المضارب ثانياً فإذا بيع المضارب للمضارب الأول  
 للمضارب الأول وإذا دفع المضاربة بالنصف واذن له  
 يدمرهما بالتلف جازاً وإن كان دليلاً قال لعل أن يما  
 دة قال الله تعالى فهو بيننا نصفان فلهما المال نصفين <sup>البيع</sup>  
 والمضارب ثانياً ثلث البيع والأول السدس وإن قال  
 لعل أنما ذلك الله فهو بيننا نصفان فلهما المضاربان  
 الثلث وما بقى بين دليلاً للمال والمضارب الأول نصفان  
 وإذا قال لعل أنما ذلك الله فله نصفه فدفع المال إلى <sup>تت</sup> الآخر  
 مضارباً بالنصف فلهما ثلثي نصف البيع وللهما نصف

البيع ولا شيء للمضارب الأول فإن شرط للمضارب <sup>أنه</sup>  
 ثلثي البيع فلهما المال نصف البيع وللمضارب ثانياً <sup>نصف</sup>  
 البيع ويضمن المضارب الأول للمضارب الثاني مقدار  
 سدس البيع ثم له وإذا أمانة دليلاً للمال والمضارب بطلت  
 المضاربة فإن ارتد دليلاً عن الإسلام والعيادة  
 الله والمضارب وكحق بدار الحرب بطلت المضارب  
 وإذا ارتد دليلاً للمال والمضارب ولم يعلم بعرضه باع  
 أو اشترى فنتصره جازاً نيماً وإن علم بعرضه والمال <sup>فيه</sup> عره  
 فله أن يبيعها ولا يضمن العزل من ذلك ثم لا يجوز له أن  
 يشتري شيئاً منه شيء آخر وإن عرلها من المال دواهم أو دنا



يزددت فان لم يولد فليس له ان ينفرد في قية اذا  
 اقرت وفي المال ديونا وقد ربح المضارب فيه اجرة كما  
 كم المضارب على قضاء المديون فان لم يكن له ربح لم يلق  
 الاقضاء ويقال له وكل ربحا لم لا تقضا وما عكس  
 من المال المضاربة فهو من الربح دون راس المال فان  
 زاد هناك من الربح لم يضمن المضارب وان كان يقسمان  
 الربح والمضاربة بجاهلها ثم عكس المال كل او بعضه  
 سواء الربح حتى يتوفي ربحا لم لا راس المال فان تفل  
 شيء كان بينهما وان نقص راس المال فلا ضمان على المضارب  
 ان يبيع بالنقد واليتم ولا يزوج عبده او لامنه

وما عكس  
 فهو

من مالا

من مالا المضاربة وقال ابو يوسف يتزوج الامتن  
 مال المضاربة **كتاب** لو كان كل عقد جازا ان يقيد  
 الاطمان بنفسه جازا ان يوكل به غيره ويجوز التوكيد  
 في الخصومة في سائر الحقوق ويجوز يا يفاها ولا  
 استيفاء الا في الحدود والقصاص فان الوكلاء  
 فتح يا استيفاء لهما مع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو  
 حنيفة لا يجوز التوكيد بالخصومة الا برضا الخصم  
 ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلثة ايام  
 او قال ابو يوسف وعهد ويجوز التوكيد بغير رضا الخصم  
 ومن شرط الوكلاء ان يكون الموكل من يملك التفرق







من ماله وقبض المبيع فلا ان يرجع بطل الموكل فان ملك  
لمبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط  
ثم ولو كذا ان يجب حتى يتو<sup>د</sup> في الغن فان حبه هلك  
كان مضمون لو هن عند اخي<sup>د</sup>فة وابو يوسف وعند  
كان مضمونا فان المبيع واذا وكل رجلين فليس لا  
حدها يتعرف بنفسه فيما وكلا فيردون الاخر الا ان  
يوكلاهما بالخصومة او بطلاقة ذنبه بغير عوض او  
بمقت<sup>بقضاء</sup> عبده بغير عوض او يرد ودية عنده او  
الذين عليه وليس للموكل ان يوكلا فيهما وكلا به  
ان ياذن له في الموكل او يقول له اعمل برايك قال

وكلا بفرا<sup>د</sup>ن موكل فمقد وكلا بحفرة جاذ وان عقد بغير  
حفرة لم يجر فالعقد موقوف فان اجاز له الوكيل لا ولا  
لا فلا للموكل ان يزل الوكيل عن الوكالة فان لم يلج  
الزول فمضى الوكالة وتعرف جائز حتى يعلم به ويطلب الو  
كله بمو<sup>د</sup>ة الموكل او جنونه جنونا مطبقا او لهما<sup>د</sup>ة بدأ  
الحرب مرتدا واذا وكل المكلت<sup>د</sup> ثم جازا والمأذون فجر  
عليه والشريكان فافترقا فمضى الوجه يبطل الوكا<sup>د</sup>ل علم  
الوكيل او لم يعلم وان لم ي<sup>د</sup> الوكيل او جنونا مطبقا  
بطلت وكالة وان لم يجر الحرب مرتدا لم يجر لا تعرف  
الا ان يعود مسلما قبل الحكم بالحق فان عاد مسلما<sup>عند</sup>



محمد يهودا الى لوكا<sup>٢٥</sup> وعند ابو يوسف لايهود ومن

وكلا جعل يتي<sup>٢٦</sup> ثم تفرق نفسه لهما وكلا به بطلت لوكا<sup>٢٧</sup> وا

لوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يقعد عند اخيعة<sup>٢٨</sup> مع

ابيه وجده وجدته وولده وولد ولده وزوجته

وعبد ومكاتبه ومن لا يقبل شهادته لم<sup>٢٩</sup> وقال لا يجوز

بيع منه مثل القيمة الا مع عبده ومكاتبه ولوكيل لا

ليبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند اخيعة وقال لا يجوز<sup>٣٠</sup>

بيع بنقصان لا يتغابن الناس في مثلها ولوكيل لا يشرأ

يجوز عقده مثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثل<sup>٣١</sup>

والذي لا يتغابن الناس في مثلها ما لا يدخل تحت تقويم

للتقويم

بنزرا

للتقويم وان نقص لوكيل بالبيع المتع من المتاع فطام<sup>٣٢</sup>

ياكل واذا وكل به عبده فباع نصفه خاضع عند اخيعة

وقال لا يجوز بيع نصف العبد ولو وكل بنزرا<sup>٣٣</sup> جدي فاشترى

نصفه فاشترأ موقوف فان اشترى باقية لزم الموكل والا

فلا واذا وكل بنزرا عشرة او طالعه بدرهم فاشترى<sup>٣٤</sup> عشرة

او طالعا بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند

الاجنيعة وقال لا يلزم عشرون ولو وكل بنزرا<sup>٣٥</sup> شئ بعت

فليس له ان يبيعه لنفسه ولو وكل بنزرا عبد بغير عينة

فأشترى عبدا فهو للوكيل ان يقول لوكيل نوي<sup>٣٦</sup> الشراء

للموكل واشترى بمال الموكل والوكيل يقف الدارين



وكيل بالخصوصة والوكيل بالخصوصة وكيل بالقبض  
 عند ايجته وقال ليس لوكيل نجيم واذا اقر لوكيل  
 بالخصوصة على مولا عند القاضى جازا فراه اذا كان  
 في غير مجلس القاضى عند ايجته وعند الامام يخرج  
 من الخصوصية وقال ابو يوسف في رجل اقراده عليه في  
 غير مجلس القاضى ومن رعى ان وكيل فلا ان القاضى يقبض  
 دية قصده الغرماء من تسليم الدين اليه فان حقه لغايب  
 قصده ولا دفع الدين اليه الغرماء شيئا ويرجع به على  
 الوكيل ان كان باقيا في يده قال لم يكن في يده لم يرد  
 عليه الا ان يكون منه عند دفعه وان قال انه وكيل فلا

يقبض

يقبض الودية قصده المودع في يوم تسليم الودية  
 اليه **كتاب الكفالة** على ضربان كفالة بالنفس و  
 وكفالة بالنفس جاز وان لم ياد به المكفولة وكفالة  
 المضمون بها احقر المكفولة عند تنقذ الكفالة اذا  
 قال مكفلة بنفس فلان او بركة او بروحه او بجيد  
 او بواسا او بشئ او بشئ وكذا كفالة ضمة او قال  
 هو على والى اذا انا زعيم به او انا قبل فانه شرط في الكفا  
 تسليم المكفولة به وقت بيعه لا في اخطاره اذا انا لية  
 في ذلك الوقت فان احقره بربى والى الحكم فانه احقره و  
 سلم اليه في مكان يقدر المكفولة على تخايمه بربى المكفو

صحة



بالنفس عن الكفالة واذا انكفط على ان يسلمه فمفادته  
 لم يبرأ واذا امانة الكفول عنه برى الكفيل بالنفس من  
 الكفالة ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص  
 عند ائمتنا وعندنا يجوز وبما يرى في القصاص باعطاء الكفيل  
 لمن ادعى عليه الحد والقصاص وان تكفل بنفسه على انه  
 ان لم يواف به في وقت كذا فهو حرام بما عليه وهو  
 القدر ثم لم يخبر في ذلك لوقت الزم ضمان المال ولم  
 يبرأ من الكفالة بالنفس واما الكفالة بالمال فجائزة  
 سواء كان المكفول معلوما او مجهولا اذا كانت  
 يتا صحتها مثل ان يقول تكفلة عنه بالحد درهم <sup>في</sup>

بما

بما انكفلا وبما يبرأ ككفله هذا لبيع والكفول له  
 بالخير وانما طالبه الاصيل وانما طالب الكفيل ويجوز  
 يفتوا الكفالة باشرط ان يقول ما لا يثبت فلا فهو على  
 او ما نصيبك فعلى واذا قال تكفلت ما لك عليه فقامت  
 لئيبه عليه باللف الكفيل وان لم تقم الئيبه فالقول قول <sup>منه</sup>  
 تكفيل مع يمينه بمقدار ما يمينه فيه فان اعترده المكفول  
 عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويجوز الكفالة بالمال  
 المكفول عنه وبغير ليرة فان تكفل بامر درهم بما يود <sup>ب</sup>  
 عشر فان كفل بغير ليرة لم يوجب بما يود وعليه وليس <sup>الكفيل</sup>  
 ان يطالب المكفول بعشر مال قبل ان يودي عنه فان



لو قدم بالمال كان له ان يملك المكفول عنه حتى يخلص  
 فان سبى المكفول كان له ان يخلص المكفول عنه وان  
 يرى الطالب المكفول عنه واستوفى حقه يرى المكفول  
 لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز بيعه لبراءة من الكفالة  
 بالشرط ولا حتى لا يمكن استفاؤه من المكفول <sup>لانه</sup>  
 الكفالة اسم للحدود والقضام واذا تكفل عن  
 المتري بائنه جاز وان تكفل من البائع بالبيع  
 لم يبيع ومن تبرأه الجلا فان كانت بيعها لم <sup>تصح</sup>  
 الكفالة بالحل وان كانت بغيره جاز في الكفالة و  
 لا تصح الكفالة الا بقول المكفول له في مجلس العقد

الا في صلاة واحدة وهو ان يقول المريد لو ادنى تكفل  
 عنه مع عيت الغراء جاز واذا كان الدين على اثنين  
 واحد منهما كفل من الاخرين ادى احدهما لم يبرأ <sup>له</sup>  
 على شريك بنصفه حتى يبرأ ما يورده على الشريك فيلزم <sup>منها</sup>  
 بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالف وكلا واحد <sup>قليل</sup>  
 كفل عن صاحبه فيما ادى احدهما يوجب نصفه على شريك  
 كان او كثير او لا يجوز الكفالة بالالكساية سواء تكفل  
 بجزء او بعد واذا عاقبة الرجل ووليه ديون ولم <sup>تصح</sup>  
 تكفله عنه رجل بدينه كذا الدين للغراء لم تصح الكفالة <sup>منه</sup>  
 ابيهم وعندنا يجوز ان لا لا ينفذ <sup>منه</sup> **كتاب**



الحواله الحواله الحواله بالدينون وتصح برضا المجلد وال  
 المحال والمحال عليه فاذا اتمت الحواله بدي المجلد من  
 ولم يرجع المحال له على المجلد الا ان يتوى عقد والقوى  
 ابيح ما جلد الامر من ملكه المحال عليه الحواله وحلف  
 ولا يثبت له عليها اويوه ملها وقال ابو يوسف  
 محمد النوى على ثلثه اوجه وثمان ما ذكرنا والوجه  
 هو ان يحكم الحكم بطلية حال حيوة واذا اطلت المحال  
 عليه المجلد بمنزله الحواله فقال المجلد اسلمت بدين كان  
 لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه من الدين واذا اطلت  
 المجلد المحال له بالاحاله فقال المجلد احكم به

منقذ

اسلمت لي وقال المحال له لا بل اسلمت بدين كان لي عليك  
 قال قوله قول المجلد مع يمينه وكبره لسعاج وحقوقه  
 الشفاعة فيه المخرج من سقوطه خط الطريق **كتاب**  
 صلح الصلح من ثلثه اخرج صلح مع افراد و صلح مع سكو  
 وهو ان لا يقدر المدعي عليه ولا يتكبر و صلح مع ان كان  
 كل ذلك جائز فان وقع الصلح من افراد اعتبر فيه ما يعبر  
 في البيعة وقيم من مال بمال وان وقع من مال بمال  
 يعتبر فيه بالبيعة والصلح من اسكوة والا تكاد في حق  
 المدعي عليه لا اذا اذ المدين ومنظم الحضوره وفي حق  
 بغير الحواضه فان صلح عن داييم تحب الشفاعة فيها



والصالح على دار وجبت الشفعة وان كان الصالح عن آخر  
 فاستحق بعض الصالح عنه ربح المدعى عليه بحمد ذلك  
 من المعوض وان وقع الصالح عن مكوة وان كان فاستحق  
 المتنازع فيه ربح المدعى بالخصوصية الى المستحق وردا  
 للمعوض وان استحق بعض ذلك رد حصته ويخرج به  
 الخصوصية فيه واذا ادعى متنازعا ولم يبينه فصول  
 من ذلك على ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد  
 ثمانية العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيها شيء  
 الصالح بما يميز من دعوى اسوال والمتنازع فيها رد للمد  
 والحقا ولا يجوز من دعوى سد وان ادعى رجل على امر

نكاحا وهو يتخذ فصالحه على مال بذلة له حتى يتوكر الدعي  
 جاز وكان في معنى الخلع فان ادعت امرأة على رجل  
 نكاحا فصلحها على مال بذل لها لم يجز وان ادعى <sup>رجل</sup> على <sup>امرأة</sup>  
 ازعبده فصالحه على مال اعطاه ياه جاز وكان في المدعى  
 يعني المدعى على مال وكل شيء وقع عليه الصالح وهو مستحق  
 بعقد المداينة لم يجز على المعاوضة وانما يجز على اذا <sup>مستحق</sup>  
 بعض حقه واستقطب باقيد يمكن كان له على رجل الف ودينه <sup>جاء</sup>  
 فصالحه على خمسين ذيو فحاق وصار كان ابراه <sup>بعض</sup> عن  
 حقه ولو كان له الف حلال فصالحه على الف موجود جاز  
 ماد كان له انفسا الحق ولو صالحه عن دهم على دنا <sup>بشر</sup>



الى شهر لم يميز ولو كان له عليه الف موبل فصالحه على غيره  
حالا لم يميز وان كان له عليه الف وصدقه سود فصالحه على  
خمسائة اميد لم يميز ومن ولا رجلا بالصلح عنه فصالح  
لم يلزم الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمن قال الهال لاذم على  
لموكل فان صالح منه رجلا على شيء بغير امر دفعه على اربعة  
اوجه ان فصالحه على ماله وضمنه ثم الصلح ولزمه تسليم <sup>كذلك</sup>  
اذا قال فصالحك على الف دهم هذه ثم الصلح ولزمه  
تسليمها وكذلك لو قال صلحك على الف وسلمها اليه  
ثم الصلح وان قال صلحك على الف ولم يسلمها قال للعقد مو  
قوت فان اجاز المدعي عليه جاز ولو نسأ الف وان لم

يميز بطل واذا كان الدين بين الشريكين فصالح احدهما  
من نصيب على غوب شريكه بالخيار انشا اتبع الدين و  
لو استوفى احلا الشريك نصيبه من الدين كان شريكه ان بنا <sup>نصف</sup>  
فيما تضمن ثم يرجعان بالغيرم بالباقي ولو اشترى احدهما  
نصيبه من الدين سلفه كان شريكه ان يضمنه ربع الدين  
وان كان سلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على  
واحد من مال لم يميز حقيقة وعقد وقال ابو يوسف ويحوز  
الصلح واذا كانت الزكة بين الودعة فاترجوا احدهم منها  
بما اعطوه اياه والزكة مقدار او مروض جاز قليل كان <sup>ل</sup>  
او كثيرا اعطوه وان كانت الزكة فضة فاعطوه ذهب



او اعطوه فضة فهو كذلك ولو كانت الزكاة نفقة وذبح  
 غير ذلك فصالحه على فضة او ذهبا فلا بد ان يكون ما <sup>سلوه</sup>  
 اكثر من قيمة مائة ذلك الجند حتى يكون نصيبه بمثل الزيادة  
 بحصة ما يستحق من قيمة الميراث واذا كان في الزكاة وفي كل  
 الناس فادخلوه في الصالح على ان يخرجوا للصالح عنه ويكون  
 الدين له فالتحريم باطل وان شرطوا ان يبرأ الغريم عنه ولا  
 يرجع عليهم بتعدي الصالح عنه فالصالح عنه جائز **كتاب** الهبة  
 الهبة يصح بالايحاي والقبول ويتم بالقبض وان قبض <sup>ب</sup>  
 في المجلد بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الامتثال  
 تصح الا ان ياذن الواهب في القبض وتنفذ الهبة <sup>ب</sup>

وهو

وحكمه ونفقاتك واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب  
 لك واعمرك هذا شيء وجعلك على هذا الدابة اذا نوي بالحل  
 الدابة الهبة والحيوان الهبة فيما يقسم النجاسة مقسوما <sup>يصح</sup>  
 في القبض وهبة المشاع في ما لا يقسم جائز ومن <sup>شخصا</sup>  
 مشاعا فيها يقسم فالهبة فاسدة فان قسم وسلم اليه جاز  
 ان ذهب في قبضه حطه او ذهبا في سهم فالهبة فاسدة  
 وان طعن الحطه وسلم اليه لم يحن وان كانت العين <sup>موت</sup>  
 في يد الموهوب لا ملكها بالهبة وان لم يبد فيها قبض  
 اذا ذهب الاب لا يبد المصير هبة ملكها الابن بالقبض وان  
 لم يبد فيها قبض وان وهب له اجنبية هبة تمت <sup>ب</sup>



واذا ذهب للتم هبة فبشرها وليد جاز وان كان في حجر  
 فقبضها لا جاز وكذا ان كان في حجر ابيه يرد له فقبض  
 لا جاز وان قبض العقب الهبة بنفسه وهو يعقل جاز  
 ان وهب اثنتان من واحد او اياها وان وهب واحد  
 من اثنتين لا يجمع عند ائمة واختلاف وقالوا لا يجمع واذا وهب  
 شيئا هبة فلا الرجوع فيها الا ان اليعقوبي رحمه الله اورد  
 زيادة مقالة او يورث احد المتعاقدين او يخرج الهبة  
 من ملكا لموهوب له وان وهب هبة لغيره لم يرجع منه  
 قالوا يرجع فيها مطلقا وكذا كانت اهلها احد الزوجين  
 الاخر فلا يرجع فيه واذا قال الموهوب للمواهب اخذ

لهذا

لهذا عوفى من ملكا وبدا عنها او في مقابلتها فقبض  
 لواهب سقط الرجوع وان عوضا اجنبيا عن الموهوب له  
 برعا فقبض المواهب عوض سقط الرجوع قلنا لان العوض  
 اكثر واذا استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان  
 استحق بعض العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما بقي من  
 العوض ثم يرجع ولا يجمع الرجوع لا يترا فيها او يكملها  
 وان تلقت العين الموهوبة فبدأ الموهوب بها فاستحق  
 مستحق ففرض الموهوب له قيمتها لم يرجع على الواهب شيئا  
 واذا لم يبعده وان عوضه يرجع لموهوب له من العوض  
 واذا وهب بشرط العوض اعتبر انقباض في العوضين



فإذا تقاضى صحيح العقد مضار في حكم البيع فلا أن يرد  
بالعيب وخيار الردين وجب فيه الشفعة والبرق  
جائزة للمر لا في مال يبي<sup>ن</sup> ولو وقت من بعد موته  
المرأة بائنة عند أخيه<sup>ة</sup> وقد<sup>ت</sup> قال أبو يوسف جائزة<sup>ة</sup>  
ومن وهب جارية لأحملا صحت الحمل وبطل<sup>ت</sup> الأ<sup>م</sup>  
ستتأ والصدقة كالبرقة لا تقبض إلا بالقبض ولا كبر<sup>ة</sup>  
في مشاع يحتمل القسم وإن تصدق واحد على فقير من<sup>ه</sup>  
جاز ولا تقبض المجمع في صدقة بعد القبض ومن تزاد  
أن يتصدق بما له<sup>ن</sup> أن يتصدق بخمس ما عيب فيه  
الأكوة ومن تزاد أن يتصدق ما يملك له<sup>ن</sup> أن يتصدق

ببيع

جميع ماله ويقال له<sup>ن</sup> أن يتصدق على نفسه وماله  
إلى أن يكتسب مالا وإذا اكتسب مالا تصدق بماله<sup>ن</sup> البقية  
**كتاب** الوقف الوقف لا يزول ملك الواقف من الوقف<sup>ن</sup>  
أخيه<sup>ة</sup> إلا أن يملك له الحكم أو يعلق بوجه فيقول إذا  
ميت فقد وقفت دارى على كذا وقال أبو يوسف<sup>ن</sup>  
يزول بمجرد القول وقال<sup>ن</sup> لا يزول الملك من غير<sup>ن</sup>  
الوقف سؤيا وللمرأة<sup>ن</sup> ما في الوقف على انتقال<sup>ن</sup>  
خرج عن ملك الواقف ولا يدخل في ملك الموقوف عليه<sup>ن</sup>  
وقد<sup>ن</sup> المشاع بجائزة عند أخيه<sup>ة</sup> وأبو يوسف<sup>ن</sup>  
وقال<sup>ن</sup> لا يجوز ولا يتم الوقف عند أخيه<sup>ة</sup> وعهد<sup>ن</sup>



حتى يجعل آخره يخرج لا تنقطع ابداء قال ابو يوسف  
اذا سمع خبيرة تنقطع جاز ووصا وبعدها القتر  
والمساكين وان لم يسمع ويصح وقف العقار ولا يصح  
وقف ما ينقل ويجوز قال ابو يوسف اذا وقف ضعيف  
يقرها وثبوتها والوقفها وم يبدى جاز وقار جاز  
يجوز حبس الكراع والصلاح واذا صح وقف لم يجز بيعه  
لا تملك ولا حبة ولا يقاسم الا ان يكون متاعا عند  
ابو يوسف فيطلب الشريك العقب فتصح مقاسمته والوا  
ان يبداء من ادفع الوقف بعمارة شرط ذلك الوقف  
اولم يشرط واذا وقف دا على اسكنه ولده قال القائل

على من لا اسكنه فان امتنع من ذلك وكان فيقر الجرها  
الحاكم وعمرها باجرها فاذا اصادة معورة يرد  
من لا اسكنه وما المخدم من بنا الموقف ويقر القائل  
مرفا الحاكم في عمارة ان احتاج اليه وان استغنى  
اسكنه حتى يحتاج الى عمارة لو وقف غير فنيها ولا  
يجوز ان يبيع او يقيم بين تحقق الوقف الا اذا  
كان شيئا لا يصلح العمارة فاذا جعل الواقف غلة  
وقف لنفسه وجعل الولاية الى نفسه جاز عند ابو  
يوسف وقال محمد عليه لا يجوز بيعه واذا بنى مسجدا لم  
يزول ملكه حتى يفرغه عن ملكه بطريق وبان للنا



فيه فان ما فيه واحد زال ملكه عند اخفيته وقال  
ابو يوسف <sup>روى</sup> يزول ملكه عند مجرّد قوله جعلت مسجد  
ومن بنى سقاية للسلين او غانا لمسكنها انبا الليل  
او دباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك  
عند اخفيته <sup>روى</sup> حتى يحكم به الحاكم وقال ابو يوسف <sup>روى</sup>  
عنه بالقول وقال محمد <sup>روى</sup> اذا اتى الناس من السقاية  
سكنوا الخان والرباط ودنووا من المقبرة زال ملكه  
**كتاب** لعصب ومن عصب نيا ماله مثل كالمكيل  
والموزون فملك في يده فعليه ضمان مثل وان كان  
مالا مثل له فعليه قيمة يوم عصب على القاصب <sup>وذكر</sup> العين

المقصورة

المقصورة ما دام في يده بها لها فان ابدى اهلها <sup>هلك</sup>  
حسب القاطن حتى يعلم اهلها لو كانت باقية لا ظهرها  
ثم نقص عليه يديها والقصب فيما ينقل ويجول واذا  
غصب عقار فملك في يده لم يضمن عند اخفيته وابو  
يوسف <sup>روى</sup> وقال محمد <sup>روى</sup> والشا يضمن وما نقص منه بفعله  
او بكنائه ضمن في قولهم جميعا واذا هلك المقصوب في  
يد القاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمان وان نقص  
في يده فعليه ضمان النقصان ومن ذبح شاة غيره فاعا  
لها بالخيار اثنان من قيمتها وسلمها اليه واثنان  
منه نقصان ومن خرقا ميراثا نقصا له وان خرقا



حاشا وذهب عاتق منافع فلان لك ان يفيض جميع قيمته  
واذا تغيرت العين المغشوبة بفعل الغاصب من زل  
اسمها او اعظم منافعها زال ملك المغشوق منه عنها  
وملكها الغاصب قيمتها ولم يجز له الانتفاع بها حتى  
يودي بدولها وهذا كمن غصب شاة فذبحها وشو  
لها او طبخها او كانت حنطة فطبخها او سويدا فآخذ  
سيفا او صنرا فعمله ائنة وان غصب فقة او ذها فغير  
اوم<sup>ك</sup> بهم او دنانيرا وائنة لم يزل ملك مالكها به عند  
الحقير<sup>ة</sup> وعند ما يزول ولزم الغاصب ثلثها ومن  
غصب ساجنة وبني عليها زال ملك مالكها عنها ولزم

الغاصب قيمتها ومن غصب ارضا وزرع فيها او نخلة  
قبل ان تطلع الفرس والبنا ووردها اليه فامكانة  
الارض تنقص بقلع ذلك فلانها لك ان يفيض لقيمة  
البنا والفرس مغلوغا فيكون له ومن غصب ثوبا  
فصبغه اهدا او سويق فلتت ليمين فصاحبه بالخيار  
نشا من قيمته ثوب ابيض ومثل السويق وسلمها  
الى الغاصب وانما اخذها وعزم ما زاد لضعف<sup>من</sup>ها  
فيها ومن غصب عينا فغيرها ففقد المالك قيمتها ملكها  
الغاصب القول في القيمة قول الغاصب مع يمينه الا  
ان يقيم المالك ائنة باكثر من ذلك فان ظلمت الدين



قيمتها اكثر مما ضيق وقد كان ضمن بقول المالك او  
 بغيره اقامها او بكون الفاضل من المين فلا خيار للمالك  
 وان كان ضمنها بقول الفاضل مع يمينه فالمالك بالخيار  
 ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ لعين ورد العوض  
 وولد المفضولة وتماؤه ونحوه البنان المفضولة  
 امانة في يد الفاضل ان هلك فلا ضمان الا ان يثبت  
 فيها ذلك او يثبت اليها ما لكها فيمنعها اياه وما نقت  
 المجاورة بالولادة فهو من ضمان الفاضل فكان في يمينه  
 الولد وفاء جبر النقصان بالولد وليسقط ضمانه عند  
 الفاضل لا يضمن منافع ما غصب الا ان ينقص بالاستعمال

في

فيهم النقصان واذا استحلك المسلم خمر الذمي او خنزيره  
 ضمن قيمتها وان استحلها المسلم لم يضمن **كتاب**  
 الرديئة الرديئة امانة في يد المودع اذا اهلكته لم  
 يضمنها ولا المودع ان يحفظها بنفسه ومن غلبها فان  
 حلتها بغير من غلبها او او دبرها عنهم ضمن الا ان  
 يقع في دواه حريق فيسلمها الى جاره او يكون في سفينة  
 تحاذي الفرق فياقتتها في سفينة اخرى فان غلبها المودع  
 طلبها صاحبها فحسبها عنه وهو يقدر على تسليمها  
 عند الخفية وان اختلطت بماله من غير فعل فهو شريك  
 لصاحبه وان اتفق المودع بغيرها ثم رد مثله فاطم بالباقة

ما راجع لا يضمن  
 ضمنها فان



من الجميع واذا تقدم المودع في الوديعة بالثبات دأ  
نركبها او ثوبا بطلب او عبدا فاستخدمه او اودعها  
عند غيره ثم قال التعدي ورد لها الى يده والافان  
وان طلب صاحبها فجدد اياه ضمنها فان عاد الى  
عزاف لم يبرأ من الشئان ولا يودع ان يباقر بالوديعة  
وان كان رجلا وموتة واذا اودع رجلا وديعة  
عند رجل ثم احرق عندهما وطلبه نصيب منها لم يدفع اليه  
حتى يحضر الاخر عند الخيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه وان  
اودع رجلا عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفع  
احدهما نصيبه الى اخر ولكنهما يقسمانه ويحفظ كل واحد

منه

او بعد وثوب واحد  
منها نصيبه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما  
باذا لا يبرأ وانما قال صاحب الوديعة للمودع لا تسلمها  
الى ذواتك تسلمها اليها وهلك لم يضمن وان قال  
احفظها في بيتي اخر من هذه الدار لم يضمن وان حفظها  
في دار اخرى يضمن **كتاب** الداية العادية جازية  
وفي تكيل المتافع يغير عوضه وتصح بقوله امرتك واطعك  
هذه الارض او منحك هذا الثوب وحملك على هذه  
الداية اذا لم يرد الخيبة واخذ منك عند العبد ودا  
وي لك سكنى وداوي لك عري للمير يرجع في العادية  
منه شيئا والعادية امانة ان هلكت من غير تعدا لم



يضمن وليس للمتعير ان يواجرها استعادة له ان يعير  
اذا كان مما لا يخلط باختلاف المتعل وعادية الاداء  
والدنانير والمكيل والموزون تؤخذ واذا استأ  
ارضا لينة نيعا ويغرس جازو للمعير ان يبيع نيعا  
ويكلف قطع البناء والقرس فان لم يكن وقت العاقبة  
فلا ضمان عليه وان كان وقت فيرجع قيل الوقت فمن  
ما تقتض البناء والمفرس بالقطع واجرة رد العادية  
على المستعير واجرة رد العين المتاجرة على الموارير واجرة  
رد العين المفصورة على الغائب واما اسقاده اذ  
ها الى اصبله مال كفا لم يضمن استئمانا واذا

اسقار

اسقار عينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها فغيب يضمن  
وكذلك المتاجر اذا ردها الى دار المور وان ردا  
لوديعة الى دار مالكها ولم يسلمها اليه **كتاب**  
القيط القيط حرون نفقة من بيتا لاني ان القيط  
لم يكن لغيره ان ياخذ من يده وان ادعى مدعي  
انه ابنه فالقول قول وان ادعا واثنان ووصف  
احدها علامة في جسده فهو اولد وان وجد  
في مصر من اصناد المسلمين او في قرية من قري  
هم فادعي ذي له انه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما  
وان وجد في قرية من قري اهل الذمة او في قرية



او كنية كان ذميا وان دعي ان للقيط عبده لم يقبل  
منه وان ادعى ان ابيه ثبت فيه منه وكان حروا  
ان وجد مع القيط مال مثل ود عليه فهو له ولا  
يجوز تزويج ولا تفرقة مال القيط ويجوز ان <sup>يقين</sup>  
المحيط ويمل في ماله ويواجره **كتاب** للقطعة <sup>كن</sup>  
اللقطة امانة في يد الملتقط اذا اشتد اذا  
ها ليحفظها ويرد صاحبها فان كانت اقل من  
عشرة دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة دراهم  
عرفها شهرا وان كانت مائة او اكثر عرفها حولا فان  
جاء صاحبها والا تصدق بها وان جاء صاحبها

بجو

بعد ذلك فهو بالخيار انشا في الصدقة وانشاخذ  
للنقط ويجوز الالتقاط في الشاة ولبقر والبغير فان  
انفق الملتقط عليها فيراذ ان الحاكم فهو متبرع فان  
انفق بامر له كان ذلك دنيا على صاحبها واذا دفع  
ذلك الى الحاكم فظروفيه فان كانت للبيعة متفقا  
جرها وانفق عليها من امرها وان لم يكن لها  
منفعة وثاق وان يتفرق النقة يمتثلها باعها و  
امره بحفظ ثمنها وان كان الاتفاق اذن <sup>عليها</sup>  
اذن في ذلك وجعل النقة دنيا على مالكها فان  
حرقها لكانت للنقط ان ينزعها حتى ياخذ النقة <sup>مذاكل</sup>



ولقطة الحرم سواء واذا احضر الرجل فادعى ان اللقطة  
 لم تدفع حتى يقسم البينة فان اعطى علامتها حل للامتناع  
 ان يدنوا اليه ولا يجزى ذلك في القضا ولا يتصدق  
 اللقطة على غنيه وان كانت للفقير طيبا لم يجز ان يتبع  
 بها وان كان فقيرا فلا بأس ان يتبع بها ويجوز ان  
 يتصدق بها اذا كان غنيا على ابيه وابيه وذو حجة  
 اذا كانوا اقرباء **كتاب الخنثى** الخنثى اذا كان للولد  
 فزوج وذكر فهو خنثى فان كان بيولا من ذكر فهو مذكر  
 وان كان بيولا من الفرج فهو امرأة وان كان بيولا  
 منها فهو مشكوك وان كان البيول يسبق من احداهما

ينسب الى الابوي وان كان في البق سواء قال اخفته زوج  
 لا علم له بذلك فلا يصبر الكثرة عند اخفته وقال لا ينسب  
 الى اكثرهما فاذا بلغ الخنثى وخرجت له الحية او وصل  
 الى الناء فهو رجل وان ظهر له حدى كدعائه او  
 له بن في نديته او حاضنت او جلت او امكن الوصول  
 اليها من الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احدى هذه  
 الالاماة فهو خنثى مشكوك فاذا وقف خلفا امام  
 وقف بين صفين للرجال والنساء يتبع له امة للخنثى  
 ان كان له مال فان لم يكن له مال اتبع له الامام من بيت



لما فاذا اخته بابها وددت ما في بيت المال وان  
ابوه وخلط ابنا ونخس قال لما بينهما ابلا فاعدا <sup>خفية</sup>  
للان سهمان والخنثى سهم وهو انثى عنده في حق <sup>ث</sup>  
الا ان ثبت غير ذلك وقال ادم للخنثى نصف ميراث <sup>ك</sup>  
ونصف ميراث الانثى وهو قول الشافعي واختلف في  
قياس قول فقال الحد لما بينهما من اثني عشر <sup>ث</sup>  
ابن سبعة الخنثى خمسة وقال ابو يوسف المال على سبعة  
اسمه للان اربعة اسهم والخنثى ثلث <sup>ك</sup> **كتاب**  
المفقود المفقود اذا غابا لاجل ولم يعرف (موت)  
ولا يعلم انه ميت او ميم مضى بقاض من يحفظ ماله

ويقوم

ويقوم مقامه ويتوفي حقوقه ويتقوى على ذبحته  
واولاده من ماله ولا يفرق بينه وبين امراته حتى  
يمضي تسعين سنة عندنا وعند الشافعي وما لك اذا <sup>ث</sup>  
مضى اربع سنين من يوم المفقود يفرق فاذا تم <sup>ث</sup> لم يما  
وعشرون سنة من يوم ولد فيه حكمنا بموتة واعتد  
امراة وقسم ماله بين ورثة الموجودين في ذلك  
لوثة ومن مائة قبل ذلك من عدم يعرف منه ولا <sup>ث</sup>  
المفقود من احد مات في حال فقده **كتاب** <sup>ق</sup> الابا  
اذا يقول لم يكرهه وجعل على مولاه من ميرة ثلثة  
ايام فصاعدا فله عليه جعله اربعون ذراعا وان <sup>ث</sup>



اقل من ذلك فبحسبها وان كانت قيمة اقل من اربعين نفقة  
 وبالقائمة الادوية واذا ايقان الذي يردده فلا  
 غنى عليه ويصح ان يشهد اذا اخذه يردده فانك  
 ايقادها فالحمل على الوطن وان كان غنيا فالحمل  
 على الغائب **كتاب** احياء الموات ما لا ينقطع  
 من الارض اما ان ينقطع المأخرة او الغلبة المأخوذة  
 او ما اشبه ذلك مما يمنع الزاد لغيره فان كان منها عام  
 يالك ما لك لا او كان مملوكا في الاسلام ولا يعرف <sup>ك</sup> ما  
 يبيته وهو بعيد من القرب وهو ان يكون بحال اذا و<sup>ت</sup>  
 انسان في القصر الغامر فصاح لم يسمع صوته منه فهو <sup>ت</sup>

ومن احيائها بان يكون الامام يملك ومن احيائها غير ان  
 الامام يملك عند اخيه وقال يملك ويملك والذي با<sup>ك</sup>  
 لا احياء المسلم ومن صبر وضاع لم يورثه تلك سنين اخذه  
 الامام ودفعها الى غيره ولا يجوز احياء ما قرب من العلم  
 لم يتركه من الدواب اهل القرية او مطيعا لمساكين  
 ومن صغر براني بركة فله حرمها فان كانت للوطن فحرمها  
 اربعون ذراعا وان كان للناحية فستون ذراعا وان كان  
 حينا فحرمها ثلثائة ذراعا وان اودان يحفر في حرمها  
 منع منه ما ذكره الغزاة والديلة وعدل عنه ما و<sup>ه</sup>  
 ويجوز عوده اليه لم يخبر وان كان لا يجوز ان يعود اليه



فهو كالمواث اذا لم يكن حريما للعالم عليك من احياء  
 ذن الامام ومكانه في ارض غيره وليس له حريما  
 عند الخليفة الا ان يقسم النبي على ذلك والمناه لصاحب  
 الارض وقال له من امة النعم عليه اولى به من امة عليا عليه  
 السلام **كتاب** ما يكون اذا اذن المولى لبعده في التجارة اذا  
 كان **كتاب** ما يجوز في سائر التجارة في بيع وشر  
 هن فاذا اذن في نوع متعاد وفي غيره فهو ما دون  
 في جميعها واذا اذن في شراء معينة كشاء اللحم فليس  
 بما دون واقرار الماذون بالديون والمفوض جائز  
 وليس له ان يمتنع مما يملكه وعند ابو يوسف زوج امة

ما خلا

ولا يكتف ولا يفتقر على مال ولا يجب بعوض ولا بيع  
 الا يهدى اليه من الطعام او يضيف من طعامه وعند محمد  
 يجوز ان يهب بعوضا وديونا متعلقين برقية يباع  
 في طلبه بعد الحرة وان حجر عليه يصير عبدا عليه  
 يظهر الحجر بيت اهل سوقه لا وعلم العبد الحجر فان مات  
 لمولى او جن او الحق بدا الحرب مرتدا صاد الماذون  
 عجزوا وان ابقوا العبد الماذون ما دام الحجر عليه واذا  
 حجر عليه فاقتراد حبايز فيما في يده من المال عند الخليفة  
 وعندنا واذا المزمع ديون يحيط بماله وقتها لم يملك  
 المولى ما في يده فان استحق المولى عبدا لم يفتقر عند

الا ان يقيد المولى ببيع  
 مبيعه بالبحر فان فعلت  
 دوز

لا يجوز ان يقرده فان اقرده  
 لم يكن اقراره



ويستقون وينفذ  
مستقر عليه

احيى وعندهما حق ويملك ما في يده واذا باع

من المولى شئ بمثل القيمة جاز وان باع بمقدار لم

يجز وان باع المولى شئ بمثل القيمة او اقل جاز بالبيع

جاز فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن فان اسكر

في يده حتى يتيقن الثمن جاز وان عتق المولى الماد

وعليه ديون فعتق جاز والمولى ضامن بقيمة الثمن

وما يقع من الديون يطالب به المعتق واذا ولد له ما

ذوقه من مولى فذلك حرج عليهما واذا اذن المولى للصبي

للعب في التجارة فهو ما دون البيع واشراء العبد لما

دون اذا كان يبيع الدابة واشراء كماله - لمذاقة

و

لا

قال ابو حنيفة المذاربة بالثلث والرابع باطلة وقا

هي جائزة وهي عندهما على اربعة اوجه اذا كانت لاد

والبذر لواحد والعم والبقر من اخر جازة لمذاقة

واذا كانت لاد من لواحد والبقر والعد والبذر

لاخر جاز وان كانت الارض والبذر والبقر لواح

والعمل لاخر جاز واذا كانت لاد من والبقر لواحد

لبذر والعمل الاخر جاز باطلة ولا تصح المذاربة الا على

مدة معلومة ويكون الخراج شايها بينهما فان شرط

لاحد حيا قفيرا اسما فمعي باطلة وكذلك ان شرطه

حد حيا لما ذى افاة واليسوان واذا اشترى المذاربة

الخارج على ما شرط فان لم يخرج الارض مينا فلا شيء  
للعامل فاذا انسدت المزاومة فالخارج المصاحب الذي  
فان كان البذر من قبل رطب الارض فللعامل اجر <sup>مثل</sup>  
لا يراى على المقدار ما شرط له من الخارج وقال <sup>ح</sup> الجدل  
لم اجر مثله بالتمام بله وان كان البذر من قبل العامل  
فللعامل الارض اجر مثلها واذا عقدت المزاومة  
فما تمتع صاحب البذر من العمل لم يجز عليه وان امتنع  
الذي ليس من قبل البذر واجره الحاكم على العمل واذا  
مات احد المتعاقدين بطلت المزاومة واذا انقضت  
مدة المزاومة والذم لم يرد ذكره كان على المذاع

اجرة مثلها نصيبها الى ان يتحدد ونفق الذرع <sup>عليها</sup>  
عاقبتهما واجرة الحصاد والرفع والدياس وال  
لتدريته عليهما بالحصص فان شرطاه في المزاومة  
على العامل فسد المزاومة **كتاب** لمسافات قال  
ابو حنيفة لمسافات يجزى من الثمر باطلة وقال <sup>ح</sup> روح  
حائزة اذا ذكر مدة معلومة وسعى جزم من التمد  
معا ويجوز للمسافات غلات الخيل والشجر والكرم و  
لوطاب واصول الباردخان والبيوت فان دفع <sup>تخلل</sup>  
مسافات والشر يزيد بالعمل جاز وان كان قد <sup>تمت</sup>  
لم وانسد فقلل كامل اجر مثله وبطلت المسافات





كان لها من قبل ومن زنى بامرأة حرمت عليه امها و  
ابنتها وحرمت هي على ابنيها وابنه واذا طلق الرجل <sup>مرأة</sup>  
طلاقا بائنا لم يجوز ان يتزوج باختها حتى تنقضي  
عدتها ولا يجوز ان يتزوج المولى امه والمراة <sup>ها</sup> عبد  
ويجوز ان يتزوج المولى امه والمراة عبيدها <sup>يجوز</sup>  
تزوج لكنا مائة ولا يجوز تزويج المجوسية والالو  
ثنية وتزوج تزويج الصابية عند ائمة <sup>انكا</sup>  
يومنون يدين بنه ويقرون بكاتب <sup>الله بالان</sup> وانكا نوايبدين  
الكواكب ولا كتب لهم لم يجوز ما كتمهم ويجوز للموم  
والمحرم ان يتزوجا في حالة احرام وينقذ نكاح

المرأة

لمراة الحرة الباتة العاقلة برضاها وان لم ينفذ <sup>عليها</sup>  
وليها عند اخيعة وهو رواية عن ابو يوسف <sup>رح</sup>  
بكالانته او ثنيا وقال الخدرج ينفذ مو قوفا بايما <sup>زة</sup>  
المولى وقال الشافعي لا ينفذ الا بالولى ولا يجوز <sup>للو</sup>  
اجار والكبر المبالغة على النكاح ولا اجار الصغير والصغير  
بكر لانت او ثنيا واذا استاذنها منكت او ضكت او  
بكت لا يلزم سوال ذلك وهي بكر فذلك اذن وان ابنت  
لم يزوجهما فان استاذن العيب الباتة فلا بد من <sup>ضا</sup>  
بالقول او بما يقوله مقامها واذا زالت سكرتها  
يوثت او يظفرة او حيضت او جرحا او نفس في



في حكم الابن وان زالت بكارتها ينفق في كذا  
عند الخيفة وقال الزوج يزوج كما تزوج النبي <sup>قال</sup> واذا  
الزوج بلغ النكاح فمكت فمكت <sup>وحد</sup> والفقول  
قولها ولا يبين عليها ولا ينفق في النكاح <sup>خفية</sup> عندا  
وقال لا ينفق فيه والنكاح ينفق النكاح والتزوج  
والتملك والميت والصدقة والبيع ولا ينفق  
بلفظ الاجارة والامانة والاعادة والتخليد  
ويجوز النكاح الصغير والصغيرة واذا زوجها  
لي بكر الحنت الصغيرة او شيئا والولي هو العبد  
اذا زوجها لاب والجد فلا خيار لها بعد بلوغها

اذا زوجها غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغا  
انثاء اقام على النكاح وانثاء فصح ولا ولاية لعبد  
ولا صغير ولا مجنون ولا كافرا على مسلمة وقال  
اخيفة يجوز غير العصابة من اقامه <sup>بها</sup> الزوج كما  
لام والاخت والحالفة ومن لام عليها اذا زوجها  
مولى لها الذي اختفها <sup>جاز</sup> واذا اغاب المولى الاقرب  
غيب منقطعة لمن هو <sup>جاز</sup> ابعد منه ان يزوج <sup>الغيب</sup>  
المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليه القواغل  
في السنة الائمة واحدة والكفاة في النكاح معبرة  
واذا تزوجت المرأة غير كفوف <sup>قو</sup> فلا خيار لها

بينهما والكفاوة يعتبر في النيب والدين والمال و  
هو ان يكون مالكا لاسم والنفقة ويعبر في ال<sup>ن</sup>  
واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها فلا  
ليا والاعتراض عليها عند اخيصة حتى يتم لها مهر  
مثلها او ينادقها واذا تزوج الاب لابنة الصغيرة  
ونقص من مهر مثلها وتزوج ابنه الصغيرة ورا  
في مهر امه جاز ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير  
الاب والجدة ويصح النكاح اذا سمى فيه مهر او  
يسمى فيه مهر او اقل المهر عشرة دراهم ومن سمى  
مهر اشرة دراهم فاذا زاد نعليه المسمى ان دخل بها

او ما ز

او مات عنها ذوجها وان سمى اقل من عشرة دراهم  
فلما العشرة وان طلقها قبل الدخول والخلوة<sup>بها</sup>  
فلما نصف المسمى وان تزوجها ولم يسم لها مهر او تز  
جها على ان لا مهر لها فلما مهر مثلها ان دخل بها او ما  
عنها ذوجها وان طلقها قبل الدخول فلما الممتعة و  
المتعة ثلثة ثواب من كسوة مثلها وان تزوجها  
لمعلم على آخره خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها و  
وان تزوجها ولم يسم لها مهر ثم تراضيا على تسوية  
فهي مهر لها ان دخل بها او مات عنها ذوجها فان  
طلقها قبل الدخول فلما المتعة عندا جيفة ومعد<sup>ح</sup>



وان زادها المهر بعد العقد لزمت الزاوة <sup>لن</sup> شغل  
بالمطلق بعد الدخول فان <sup>سند</sup> حطت من مهرها <sup>سند</sup> المط  
والداد على الزوج بالمرأة وليس هناك ما يمنع من  
الطلاق ثم طلقنا قبل الوطى فلها المهر فان كان <sup>سند</sup> ا  
المهر ايضا او صاغا في دمضاك او حرمها بالبيع او بالقر  
او لانت جافضا فليت جلاوة <sup>سند</sup> حية حتى لو طلقها  
بعد ذلك قبل الدخول بها فلها نصف المهر وان كان <sup>سند</sup>  
احدها متلوغا فلها المهر كله واذا دخل المحرم <sup>سند</sup>  
مرأة فلها كمال المهر عند انقضاء <sup>سند</sup> وعند انقضاء المهر  
ويستحب التسعة المطلق المطلق واحدة وهي

ثم طلقها

ان يطلقها قبل الدخول <sup>سند</sup> وقدم مهرها واذا تزوج  
الرجل ابنة او اخته على ان يزوجه الرجل اخته او  
ابنة فيكون احدا للمتعقد بن عوصا من الاخر فالعقد  
ان جائزان وكل واحد منهما مهر مثلها وان تزوج <sup>سند</sup>  
امراة على خذمة اياها سنة او على تعليم القرآن فلها مهر  
مثلها وعن محمد يجب لها قيمة الخذمة سنة وان تزوج <sup>سند</sup>  
عبدة باذن مولاه على خذمتها سنة جاز واذا اجتمع  
في المحرمات ابوها وابنها فالولي في نكاح ابنتها عند  
اجبيفة وابو يوسف <sup>سند</sup> وقال محمد ابوها ولي والي <sup>سند</sup>  
نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد

والامة الاباذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن

مولاه فالمردين في ذمة يباح نصيبه واذا تزوج

لمولى امة فليس عليه ان يتزوجها الزوج ولكن ما عدا

المولى ويقال للزوج من فلفت بها ولها وان تزوج

امراة على الفرد وهم على ان لا يخرجها من البلد او

على ان لا تزوج عليها اخرى فان اوفى بالشرط

فلها المهر وان خرجها من البلد وتزوج عليها

خري فلها مهر مثلها وان تزوجها على سيوان غير موقوف

فحق النسيئة ولها الوسط والزوج مخير ان انشاها

ذلك الخيوان وانشاها على قبيتها ولو تزوجها على

استخدم

المهر

نور

لشوب غير موصوف لم يبيع النسيئة ولها مهر مثلها ونكاح

الموقت باطلا وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما

هما موقوف باجازة فان اجازة المولى جاز وان رد

بطل وكذلك لو زوج المولى امراة بغير رضيلها او رجل

بغير رضائه ويجوز لابن العبد ان تزوج بنته عمه من نكاح

اذا كان هو المولى في التزوج واذا اذنت المرأة للمولى

ان يتزوجها من نفسه فعقد بغير شاهدين جائز

وان ضمن المولى المهر صرنا فله المهر في الخيار في طاعة

زوجها او وليها واذا فرق القاض بين الزوجين في

النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد



الخلوة وان دخل بها فلها مهر مثلها لا يزداد على  
مهرها وعليها العدة وتبت النسبة ولدها منه  
مهر مثلها يعتبر باخوانها وبناتها وبنات عماتها وبنات  
عمها ولا يعتبر بامها وخالتها اذ لم تكونا من  
قبيلتها ويعتبر بمهر المثل ان ميا وكالموا ان في السن  
والجمال والعقل والدين والعمر والبلد ويجوز  
تزوج الامة مسلمة كانت او كتابية ولا يتزوج امة  
على حرة ويجوز ان يتزوج الحرة عليها والحر ان يتزوج  
اربعة الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج باكثر من ذلك  
ولا يتزوج العبد الاكثر من اثنين فان طلق احدا

الاربعة للاقا بانثاء او رجيا لم يجوز له ان يتزوج  
وابعد حتى تنتهي عندها واذا زوج الامة مولها  
ثم احتقت فلها الخيار حر كان ذوقها او عبدا وكذا  
المكاتبه واذا تزوجت امة بغير اذن مولها ثم احتقت  
صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين امرأتين  
في عقد واحد لا يحل له النكاح صح نكاح البتة على  
له النكاحها وبطل نكاح الاخرى ولو سمى في عقد  
اكثر من واحد صح نكاحها عند اخيعة وعند اهل يقض  
لها عيشتها من المهر واذا كانت بالزوجة عيب فلا  
خيار لتزوجها وان كان بالزوج جنون او جزام او

او برض فلما خيّر المرأة عند اخيقت وابعده يوسف  
قال محمد لما خيّر اذ ان كان الزوج غيبا اجل الحاكم  
وان وصل اليها والافراق القاضيه بينهما ان طلبت  
لمرأة ذلك والفرقة خطيئة بائنة ولما كالا المهر ان  
كان قد دخل بها وان كان محبوبا فارق القاضيه بينهما  
في الحال ولم يوجب له الحاكم والخصم يوجب له كما يوجب له  
لعينين واذا اسلمت المرأة وذويها كما تعرض القاض  
عليه السلام فان اسلم نفي امراته وان ابرءه الاسلام  
فوق بينهما وكان ذلك للطلاق فابينا عند اخيقت محمد  
وان اسلم الزوج وتحت مجوسية عرض عليها الاسلام

فان

فان اسلمت نفي امراته وان ابنت فوق القاضيهما ولم يكن  
الفرقة طلاقا بائنا فان كان دخل بها فلما لم وان لم  
يكن دخل بها فلما لم وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها و  
اذا اسلمت المرأة في دار الحرب وذويها كالا قدم تقع  
لفرقة عليها حتى يحض ثلث حيض فاذا اسلمت  
بائنة من ذويها واذا اسلم زوج الكتابية فمهرها نكاحا  
حما واذا اخرج احد الزوجين اليها مسلما من ذويها  
وكذلك وقعت البيوت بينهما وان سبب احداهما وقعت البيوت  
وان سببا معاهم تقع البيوت بينهما واخرجت المرأة  
اليها مهاجرة جازا ان تزوج ولا عدة عليها عند



ابيته <sup>رج</sup> والكلالة سامة لم يتزوج حتى تنزع حملها وإذا  
 ارتد أحد الزوجين عكسا لاسلام وقعة البينة  
 بينهما ويكون فرقة بغير طلاق فان كان الزوج هو المرتد  
 وقد سلبها فلها المهر كاملا وان كان لم يبدخلها فلها  
 نصفه وان كانت لمودة هي المرتدة قبل الدخول فلا مهر لها  
 وان كانت لودعة بعد الدخول فلها المهر وان ادتكا <sup>معا</sup>  
 واسلما معا فمهرهما على النكاح ولا يجوز ان يتزوج المرتد  
 مسلمة ولا افرقة ولا مرتدة وكذلك المرتدة ولا  
 يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتد وإذا كان أحد  
 الزوجين مسلما فالولد على دينه صحيح وكذلك ان <sup>الرجل</sup>

والمرأة

أحد

أحدهما ولد ولد صغيرا وولده مسلما باسلامه وإذا  
 كان أحد الأبوين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كتابي  
 وإذا تزوج الكافر بغير شتم أو عدة كافر ذلك  
 في دينه حايث لم يمسك اسلا او عليه وإذا تزوج المجوسي  
 مسيحية او انسية ثم اسلما فوك بينهما وإذا كان للرجل  
 امرأتان حرتان فعليه ان يبدل بينهما في القسم بدين  
 كانتا او شيئين او أحدهما بكر والآخر شيبة وان كان  
 أحدهما حرة والآخر امة فلهمة ثلثان من القسم  
 والامة الثلث ولها حق لها في القسم حال السفر <sup>في</sup> مسيا  
 فوالرجل من شأمنه ولا ولي ان يقع بينهما <sup>في</sup>

بمن خرجت قد عتتها واذا ارضيت احدا لزوجها بتركها  
لصاحبها حال ولها ان ترجع **عند كتاب** - لوضع قليل  
الارضاع وكثرة سواها اذا حصل في مدة الارضاع  
تعلق بها التحريم ومدة الارضاع عند اخيعة ثلثون  
شهرا وقال استبان واذا امتدت مدة الارضاع لم يتعلق  
بالارضاع فانه يجوز ان تزوجها ولا يجوز ان يتزوج  
ام الحريم من النيب ويجوز ان يتزوج اخت ابنه من الرضا  
ولا يجوز ان يتزوج اخت ابنه من النيب ولا يجوز ان  
يتزوج امرة ابيه وابنه من الارضاع كما لا يجوز ان  
تزوجها امرة ابنه من النيب والبن الحلال يتعلق بها

في

التحريم وهو ان تضع المرأة يديها في ذواتها واعلم  
اباية وابنايه ويغير الزوج الذي نزل من اللبن ابا  
لمرضعة ويجوز للرجل ان يتزوج باخت اخيه من  
الارضاع كما يجوز ان يتزوج اخت<sup>ابيه</sup> من النيب وذلك  
مثلا لاخ من الاب اذا كان لا اخت من امه جازل  
اخي من ابيه ان يتزوجها ولا يصح اذا اجتمعا في  
امرة واحدة لم يحسن لاحدهما ان يتزوج الاخرى  
لا يجوز ان يتزوج المرضعة احد من ولد التي ارضت  
ولا ولد ولدها ولا يتزوج النيب المرضع اخت  
زوج المرضعة لانها حرة من الارضاع واذا اختلف



اللبن بالماء واللبن هو القالب يتعلق به التحريم وان  
 غلب الماء يتعلق واذا اختلط بالطعام لم يتعلق  
 التحريم وان كان اللبن غالباً عند اخيعة واذا  
 اختلط اللبن بالدواء اللبن هو القالب <sup>يعلق</sup> بالبحر  
 واذا احل اللبن من المرأة بعد موطنها فاجزأ ثم ينجس  
 منه فعلق به التحريم واذا اختلط اللبن بلبن الشاة لبن  
 هو القالب يتعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم <sup>يتعلق</sup>  
 به التحريم واذا اختلط لبن امرأتين فعلق به التحريم <sup>كشد</sup>  
 حماد اشيعه وابو يوسف وقال يحد بها واذا  
 نزل للبكر لبن فلا وضعت حبياً يتعلق به التحريم او <sup>ن</sup>

نزل للعجل فلا وضع به حبياً لم يتعلق به التحريم واذا  
 شرب حبياً من لبن شاة فلا وضاع بينهما واذا تزوج  
 الرجل صغيرة حرم على الزوج فان لم يدخل بالكبيرة  
 فلا سوطها ولا الصغيرة نصف المهر ويصح به الزوج  
 على الكبيرة ان كانت تعدة به القصاد وان لم تعد فلا  
 عليها ولا تقبل في الرضاع شهادة متفردة وانما  
 تقبل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين **كتاب**  
 الطلاق على ثلاثة اوجه الاحسن وستة والبدعة <sup>سن</sup> ثمانية  
 لطلاق ان يطلق الرجل امرأة تطلق واحدة في <sup>طهر</sup>  
 لم يجامعها فيه وتكفي <sup>تتقصد</sup> عدتها وطلاق <sup>النت</sup>

ان يطلق الرجل المدخول بها ثلثة في ثلثة اطهار و  
طلاق البدن ان يطلق الرجل امرأته ثلثة بكلمة واحدة  
او ثلثة في طهر واحد او في طهر جامعها فيه او طلقها  
في جارة الحيض فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبات  
منه وكان حايضا واثمة في الطلاق من وجهين من  
في العدة وثمة في الوقت فاثمة في العدة تنوي  
في المدخول بها وغير المدخول بها والتمت في الوقت  
ينبت في المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها ان في  
طهر لم يجامعها فيه ثلثة في طهر وغير المدخول بها  
ان يطلقها في حالة الطهر والحيض واذا كانت المدخولة

لا تحق من صفرا وكبر فاذا ان يطلقها للتمت طلقها  
واحدة واذا امته شهر طلقها اخرى فاذا امته في  
طلقها اخرى ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين  
وطيها وبين طلاقها زمان وطلاق الجمال يجوز  
الجماع فيطلقها للتمت ثلثة بفصل بين كل تطليقتين  
بشهر عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال عبد لا يطلقها  
للتمت الا واحدة واذا طلق الرجل امرأته في حالة  
الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يرجعها فاذا طهر  
وحاض ثم طهرت فانشأ طلقها وانشأ امسكها ويقع  
طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق



الرجع والمجنون والشايم وإذا طلق العبد امرأته و  
تم طلاقه واطلاق مولاه على امرأة وظلّة المكذبة  
والسكران وأتم والطلاق على ضربين صحيح وكذبة  
فالصحيح قوله أنت طالق أو مطلقت أو طلقك فهذا  
ينقع به الطلاق الرجعي ولا ينقع به الا واحدة وانفع  
أكثر من ذلك ولا يفتقر فيه إلى النية وقوله أنت طالق  
أو أنت طالق طلاقاً أو أنت طالق نكاحاً فإن لم يكن  
في نية ترمي واحدة رجعية وإن نوى اثنين كانت  
حد رجعية وإن كاذباً ثلاثاً ثلاثاً والغرباء ثلاثاً  
لا ينقع بها الطلاق الا بالنية او بدلالة الحال ورجع على ضربين

ثلاثة الفاظ ينقع بها الطلاق الرجعي ولا ينقع  
بها الا واحدة وهي قول العتدي واسترى ومركب  
أنت واحدة وبقيت الكشايات اذا نوى بها الطلاق  
فكانت واحدة بالنية وان نوى ثلث كانت ثلاثاً  
ان نوى اثنين كانت واحدة وهذا من قول الله  
وبنته وتبلة وحرام عليك على غاوبك والحق باهلك  
خلعت وبرأته ووهبك لأهلك وسرحتك وقادرتك  
وأنت حرة وتقع وتخييري واسترى وأغرى وتبيخ  
الاذواج فإن لم يكن في نية لم ينقع بهذا اللفاظ  
الا ان يكون في مذكورة الطاق ينقع بها الطاق ينقع

بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما يليه وبين الله تعالى  
ان ينوي وان لم يكن في مذاكرة لطلاق وكان في  
او خصومة وتم الطلاق بكل لفظ لا يقصد به  
والشبهة ولم يقع بما يقصد به السبب والشبهة ان  
ان ينوي واذا وصف الطلاق بغير من الزيادة او  
شدة كان بايضا مثلا ان يقول انت طالق يا ابن  
انت طالق اشد للطلاق <sup>الطهارة</sup> وتحبس الطلاق او طلاقا  
لشيطان او لطلاق البعثة او كالجمل او ملائكة  
كان هكذا كله بايضا واذا اضيق الطلاق الى جملتها  
الى ما يغير بغير جملته وتم الطلاق مثلا ان يقول انت ط

او ارمك طالق او وفتك طالق او ورجك طالق او  
بدك او جسدك او فرجك او وجهك طالق وكذلك ان  
طلق جزءا شائعا منها مثلا ان يقول لظفرك او ثنك  
او ركبك طالق يقع الطلاق فانه قال بدك او ورجك  
طالق لم يقع الطلاق وان طلقها منفعة تطلقه او تلك  
تطلقه كانت تطلقه واجدة رجعت وطلاق المكة  
والسكران واقع ويقع طلاق الاخرى بالاشادة و  
اذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل  
ان يقول تزوجك فانت طالق او كلما رايتك زوجا  
تم طالق واذا اضافها الى شرط وقع عقيب الشرط



شلا ان يقول لامرأة وان دخلت الدار فانت طالق  
 ولا تخرج اضافة الطلاق الى الشرط الا ان يكون <sup>نفس</sup> الخا  
 مائلا او يتيه الى ملك فان قال لاجنبيه ان دخلت  
 الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار <sup>تطلق</sup>  
 والفاظ الشرط ان اذا واذا ما وكله كلادته و  
 ميماء ولا هذا لفاظ الشرط فاعدا وجد منها ان شرط  
 تحت اليقين الا ان كان الطلاق يتكرر ويكرر او الشرط  
 حتى يقع تلك تطليقات فان تزوجها بعد ذلك و  
 تكررا الشرط لم يقع شيء الا اذا كان التعليق بالمر  
 وج و ذوالا ملك بعد اليقين لا يبطلها الملك ان تحت

اليقين

اليقين ووقع الطلاق وان وجد ثم غير الملك تحت  
 ليعين ولم يقع شيء واذا اختلفا في وجود الشرط فاعدا  
 لقول قول الزوج الا ان يقيم المرأة بعينه فان كان الشرط  
 لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل  
 ان يقول ان حلت فانت طالق وفلانة فقالت قد  
 حلت فطلقت هي ولم تطلقا فلانة واذا قال لها ان  
 حلت فانت طالق فوافاة الدم لم يقع الطلاق حتى يتم  
 ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام حكمنا بالطلاق مقفا  
 حين حاضت وان قال لها ان حلت فانت طالق حتى <sup>تظهر</sup>  
 من حيضها وطلاقة الا ان تطليقتا نحران زوجا

طلقت

عبدًا وللأول مرة ثلاثة حركات زوجها أو عبدًا  
أو أطلق لزوجها مرة قبل الدخول ثلاثاً <sup>عليها</sup> وتعت  
وإن فورة لطلاق راشت بالاولى ولم تقم الثانية  
وإن قال لها أنت طالق واحدة وقمت عليها وا  
حدة وإن قال لها أنت طالق واحدة قبل واحدة  
وقمت عليها واحدة وإن قال لها أنت طالق وا  
حدة بعد واحدة وتعت واحدة وإن قال  
واحدة بعد واحدة أو قبلها أو مع واحدة أو  
واحدة وتعت شتان وإذا قال لها إن ضلكت  
فأنت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وتعت عليها

واحدة

واحدة عند الخيف <sup>و</sup> وقال أبيع شتان وإذا قال لها  
أنت طالق مئة في طالق في كل البلاد وكذلك إذا قال  
أنت طالق في الدار وإن قال لها أنت طالق إذا دخلت  
مكة لم تطلق حتى يدخل مكة وإن قال أنت طالق عند  
وتم الطلاق عليها بطلوع الفجر وإذا قال لامرأة ا  
ختاري بيني وبينك الطلاق أو قال لها طلق نفسك  
فلما ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك <sup>ثان</sup>  
قامت وأخذت في هذا خرج الأمر من يدها وإن  
اختارة نفسها في قول اختاري لانت واحدة <sup>بأية</sup>  
ولا يكون ثلاثاً وإن نوع الزوج ذلك وهو يد من



ذكر النفس في احد كلاميه او في كلامه او في كلامه  
 ان طلق نفسها في قولها طلق نفسك في واحدة <sup>جدة</sup>  
 وان طلق نفسها في قولها طلق نفسك في واحدة  
 وجبة وان طلق نفسها ثلاثا وقد ادا الفرج  
 ذلك وتعت عليها وان قال لها طلق نفسك في ثلث  
 فلما ان تطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال لا  
 طلق امراته فلا ان تطلقها في المجلس وبعده فان قال  
 لا اطلقها ان ثبت فلا ان تطلقها في المجلس خاصة  
 وان قال لها ان كنت تحبني او تبغضني فاستطقت  
 فقالت انا احبك او يبغضك وقع الطلاق وان

وله قال الحارثي وقالت امرته  
 بعد طلاق وان طلق نفسها ثلاثا  
 في قولها طلق نفسك في واحدة وجبة

لانه فلما خلا ما اظفرت واذا طلق الرجل امراته طلاقا  
 باثنا ومائة وجه في العدة ودش منه وان مائة بعد  
 انقضاء العدة فلا ميراث لها واذا قال لامرته انت طلاق  
 انقضاء فلما خلا ما يقع الطلاق وان قال انت  
 طلاق فلما ان الاثنين طلق واحدة واذا امكك <sup>الزوج</sup>  
 امراته او شقها منها او ملكها المرأة ذوحها او  
 شقها وتعت الفرقة بينهما **كأن** - لوجبة اذا  
 طلق الرجل امراته تطلقه رجعية او تطلقه  
 فلا ان يراجعها في عدتها وحيث بذلك او لا تزورها  
 لوجبة ان يقول راجعك وراجعت امراتي بطلها

او يلقبها او يلبسها بشهوة او نظر الى فوجها بشهوة  
ويستحب ان يتخذ على الرجعة شاهدان فان لم يشهد  
مئة الرجعة واذا انقضت العدة فقال الزوج قد  
رجعتها في العدة فصدقة في رجعة وان كذبت  
فالقول قولها <sup>ح</sup> و<sup>ح</sup> يبين عليها عند الخيعة واذا  
قال الزوج راجعت فقالت بخيبني لم تدانققت  
عدة لم تقم الرجعة عند اجيعة <sup>ح</sup> وعدها تقم الرجعة  
واذا قال زوج الامة بهذا انقضت عدها فكذلك  
رجعتها وصدقه المولى وكذبة الامة فalcول قولها  
عند اجيعة <sup>ح</sup> وقال قول المولى واذا انقطع الدم

في ميرز

من بيعة الثالثة عشرة ايام انقضت الرجعة ان لم  
يغسل وان انقطع لا قد من عشرة ايام لم ينقطع الوطء  
حتى يغسل او يمسح عليها وقت صلوة او يتم وتصل  
عند الخيعة <sup>ح</sup> وابو يوسف <sup>ح</sup> وقال عدها اذا اتممت انقضت  
الرجعية وان لم تقط واذا اتممت وبقت شيئا من  
بدنها لم يصح الملاء فان كان عضو او فوطه لم ينقطع  
الرجعة وان كان اقل من عضو انقضت والمطلقة  
الرجعية تشوق وتنزبن ويستحب لزوجها ان لا  
يدخل عليها حتى يوذنها او يمسحها خفف نعله  
الطلاق الرجعي لا يبرم الوطء واذا كان الطلاق



ينادون الثلث انه ان يتزوجها في عدتها وبعد  
 انعقادها وان كان لطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين في  
 الامه لم يخل احد منهن بغير نكاح صحيح <sup>خل</sup> ويدخل  
 بها ثم يطلقها او يموت عنها والصبي المراهق <sup>القبيل</sup>  
 كالباقي ووطئ المولى لا يجدها واذا تزوجها بغير  
 التحليل فلكاح مكروه فان وطئها سحلت الكاح <sup>ولا</sup>  
 واذا طلق الحرة تطليقتين او تطليقة وانقضت  
 عدتها وتزوجت بزواج اخر ودخلها ثم عاده  
 الى الاول عاده بثلاث تطلقات ويجوز <sup>الثاني</sup> الزوج  
 ما دون الثلث من الطلاق كما يجزم الثلث وقال عبد

جائز ونكح

يجزم

يجزم ما دون الثلث واذا طلقا ثلثا فقالت قد  
 انقضت عدتي وتزوجت بزواج اخر ودخل في الزوج  
 الثاني والثالثة وانقضت عدتي والمدة مقصورة <sup>لها</sup> لكل  
 للزوج الاول ان يصدر قضا اذا كان في غلبه <sup>لها</sup>  
 صاد <sup>كتاب</sup> الايلاء الا يدا اذ اقال الزوج <sup>لها</sup>  
 مراة والله لا اقربك ولا اغد بك اذ بعة اشهر فهو <sup>مؤ</sup>  
 فان وطئها في الاذ بعة اشهر في الايلاء الموقت حنث في  
 يمينه ولزمت الكفارة وسقط الايلاء وان لم يقر بها  
 مضت اذ بعة اشهر ثابتة منه بتطليقه فان كان حلف على  
 اذ بعة اشهر فقد سقطت اليمين فان كان حلف على الايلاء

فاليقين باقية فان عاد قتر وجها عاد الاليل فان طبعها  
لزم الكثرة والادقة بمفع اربعة اشهر تطبيقه  
فان تفرجها عاد الاليل ووقع بمفع اربعة اشهر طلاق  
اخرى ان لم يفرجها فان تفرجها بعد زوج اخرى لم يقع  
بذلك الاليل طلاق واليهين باقية فان وطبعها كثر  
غيبه وان سخط اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى او  
حليف او صوم او صدقة او عتق او طلاق فمضى  
وان الى من المطلقة الرجعية كان مولى وان الى من  
البائنة او تلاقا لم يكن مولى ومدة الاليل الائمة شهر  
ان وان كان المولى سريضا لا يقدر على الاجماع او

مرفقة او كان بينهما سافة لا يقدر على ان يصل اليها  
في مدة الاليل فغيره ان يقول بقاء قد فت اليها  
فان قال ذلك سقط الاليل وان صح في المدة بطل  
انغى وصار فيه الجاه واذا قال لامرأة انك على حرام  
سكت عن نية فان قال اردت الكذب فهو كما قالوا  
قال اردت لطلاق فمفع تطبيقه باقية لا ينوي الثلث  
فان قال اردت لظهار فهو ظهار وان قال اردت  
لنحر او لم ارد به شيئا فهو يمين فيصير مولى والله  
اعلم **كتاب** الخلع الخلع اذا اتفق الزوجان وخافا ان لا  
يقيم حدود الله فلما باس بان تفتدي نفسها مذهب



تخلعها به فاذا فعل ذلك وقع المخلع تطليقة بائنة  
ولو تم المأكل فان كان التزوج من قبله كرهه ان يأخذ  
منها عروضا وان كان التزوج من قبله كرهه ان يأخذ  
منها اكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جاز في القضاء  
وان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها ما  
وكان للطلاق ولزمها المأكل وكان للطلاق بائنا وان  
العوض في المخلع مثلا ان تخلع المسلمة على اخوها ونحوه  
فلا يقع الطلاق ثابت والفرقة بائنة واي بطلان  
في الطلاق لان رجعيها وما جاز ان يكون مهره لكاح  
جاز ان يكون بدلا في المخلع وان قالت له خلعي علي ما

في يد غلامها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء لعلها  
لغية وان قالت على ما يدي من مال ردة عليه مهرها  
ان قالت على ما في يدي من دراهم فلم يكن في يدها  
شيء فعليها ثلثه دراهم وان قالت طلقني فلا فاقا  
فطلقها واحدة ثابت منه بواحد فعليها ثلثه للاف  
والطلاق بائنة وان قالت طلقني فلا فاقا على الف فطلقها  
واحدة فلا شيء لعلها عند اخيعة ويكفي الوصية  
قال الزوج طلقني ففك فلا فاقا بالف او على الف فطلقت  
نفسها واحدة لم يقع عليها شيء والمباراة كالخلع و  
المخلع والمباراة ييقظان كل واحد منهما واحدا من الاخرين

في يدي غلامها

على الآخر مما يتعلق بالكاح <sup>3</sup> عند اخيعة <sup>3</sup> - لظهار  
لظهار اذا قال الزوج لامرأة انت كظهر اى نقد  
حرمت عليه ولا يجل ولا طيبها ولا مسها ولا تقبلها  
حتى يكفر عن كظهر فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله  
عز وجل ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاد  
حتى يكفر والعود الذي يجب بالكفارة ان يبرأ  
وطئها واذا قال انت على كبد اى او كزجهما او كخذ  
فهي منظار وكذلك ان شبهها بالجل ان قال لمن  
لا يجل ان قال داسك على كظهر اى او فرجك او جفك  
او رقبك او نصفك او ذلك وان قال انت على مثل

اى يرجع الى نية فان قال اردة الكرامة فهو كما قال  
وان قال اردت لظهار فهو ظهار وان قال اردة  
الطلاق فهو طلاقا يمين وان لم يكن لزم نية فليس بشيء  
ولا يكون للظهار الا من ذواته وان ظاهرا من امة  
لم يكن مقاهرة وان قال لثيابة انتن على كظهر اى <sup>ظها</sup>  
من جملتين وعلى كل واحد كفارة والظهار عتق  
دبيرة فان لم يجدها ففياض شهرين متتابعين فان لم يتبع  
فإطعام ستين مسكينا كل ذلك قبل المسر ويجزئ عن العتق  
الرقبة الخافضة والمستهمة والذكر والانثى والصغير  
الكبير ولا يجوز العيا ولا مقطوعة اليدين او الرجلين



ويجوز الاسم ومقطوعة اليدين واحد للرجلين من  
خلاق ولا يجوز اخرس ولا يجرز مقطوع ارجام  
ليدين ولا من فائتة ثلث اصابع من كل كد سوى  
بهام ولا المجنون الذي لا يعقل ولا يجوز عتق  
لمدبر وام ولد والمكاتب الذي ادى بعضا كاله  
فان اعتق كاتبه لم يؤدي شيئا حيا فان اشترى اياه  
او ابشره نوى بالشراء الكفاوة جاز عنها وان  
نصف عبد مشترك وهو موسر وضمت قيمته باقية  
عتقه لم يجز عند اخيه وان عتق نصف عبد من  
لكفاوة ثم اعتق الباقى عتقا جاز وان عتق نصف

عبد من الكفاوة ثم جامع التي ظا منها ثم اعتق ما  
قيمة لم يجز وان لم يجز المظاهر ما يعتق فكفاوة صوم  
متابعين لم فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم  
الحز ولا ايام الشريفة ان جامع التي ظا منها في  
الشريفة ليد اعمدا او لها ناسيا استأنف الصوم  
اخيرة ولحمد وقال ابو يوسف يفتقر على صيامه وان  
منها بعدد او بغير عدد استأنف الصوم واذا ظاه  
العبد لم يجوز في الكفاوة لصوم فان اعتق المولى عند  
لم يجوز الكفاوة وان لم يشطع المظاہر الديام اطعام  
ستين مسكيا كل مسكين نصف صاع من برد او صاع

من عتوا وشيرا وقيمة ذلك وان غداهم ومساهم  
جاء قليل ما اكلوا او كثير فان اكله سكتا <sup>حد</sup>  
ستين يوما اجده فان اعطاه في يوم واحد <sup>يجز</sup>  
الا من يومه ان اقرب اليه ظاهر منها في خلا <sup>طعام</sup>  
لم يستأنف ومن واجب عليه كفارة طعام دين فاقه  
دقيقتين لا ينوي احدها بعينه اجازتهما وكذلك  
ان صام اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا  
جاء وان احتقر وقبة واحدة او صام شهرين كان له  
ان يجبر ذلك عن آتيتهما <sup>كلام</sup> لعاد اللعان اذا  
قضى الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل الشهادة <sup>ولم</sup>

من يجحد قاذفها او نفي نسب ولدها وطلبها بموجب  
القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حسم الحاكم <sup>تلا</sup>  
عنه او يكذب نفسه فيجحد فان لعن وجب عليها <sup>للعان</sup>  
فان امتنعت حبسها الحكم <sup>عن</sup> حتى تلاعنها او تصدقوا  
اذا كان الزوج عبدا او كافرا او محدودا في قذف  
فقد فعليه الحد وان كان الزوج من اهل الشهادة  
وهي امته او كافره او محدودة في قذف او كانت  
عمن لا يجحد قاذفها فلا حد عليه في قذفها <sup>واللعان</sup>  
صفة اللعان بيد لقاضي بالزوج فيشهد اربع مرة  
يقول في كل مرة اشهد بالله اني لعن الصادقين فيما



وميتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة ان لفظة الله  
 عليه ان كان من الكاذبين فيما دميتها به من الزنا  
 يشترط اليها في جميع ذلك ثم تشهد المودة اربع مرات  
 تقول في كل مرة اشهد بالله ان لمن الكاذب بيننا  
 وما في به من الزنا وتقول في الخامسة ان غيب الله  
 عليها ان كان من الصادقين فيما دعاها به من الزنا  
 فاذا اذنا افرق لقاضي بينهما وكانت لفرقة تطليقة  
 بانته عند الخيفة وحده وقال ابو يوسف <sup>رحم</sup> تحريم <sup>يد</sup>  
 وان كان لقد بول في لقاضي به منه والحقة بال  
 فان عاد الزوج فاكذب بنفسه حد بالقاضي <sup>ح</sup>

ان تزوجها وكذلك ان قد في غيرها فداوزت فحدثت  
 واذا قد امرأة وهي صغيرة او مجنونة فاللعان <sup>منها</sup>  
 وقد في الاخر من لا يتعلق باللعان واذا قال الزوج  
 ليس حاكم مني فاللعان وان قال زنيته وهذا الحمل  
 من الزنا يلد اعنا واذا في الرجل ولد امرأة عقيب  
 الولادة والحال المظن تقبل التهمة وابتاع الزلو <sup>لا</sup>  
 صح نفيه ولا عن به وان نقاه بعد ذلك لا عن <sup>ثبت</sup>  
 النبي منه وقال ابو يوسف <sup>رحم</sup> <sup>رحم</sup> صح نفيه <sup>مد</sup> مدة  
 النفاس واذا ولدة ولد في بطن واحد نفي لا  
 ولا واخرى بانثاء ثبتت بينهما وحد الزوج وان

لم يلق القاضي  
 ١٤١

اعز بالاول وثاني نحت بينهما ولا حن **فان**  
 العدة العدة واذا طلق الرجل امراته طلاقا باي  
 او رجعي او نكاحا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق  
 وهي حرة من تحيض فعدتها ثلثة اشهر واذا طلق  
 الحيض وان كانت لا تحيض من مفرا وكبر فعدتها ثلثة  
 اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حايها وان  
 كانت امرا لا تحيض فعدتها اشهر ومضى واذا ما  
 الرجل عن امراته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرون  
 يوما وان كانت امرا فعدتها اشهر وان وخمسة ايام  
 وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حايها واذا طلق

المرحمة مطلقة في مرض فعدتها البعد الاجلين فان اعتقت  
 الام في عدتها من الطلاق رجعي انتقلت عدتها الى  
 عدة الحايير وان اعتقت وهي متوتية او متوايح منها  
 ذوبها لم ينتقل عدتها الى عدة الحايير وان كانت  
 امرا فاعتدة بالشهود ثم رأت الدم انتقص ما  
 مضى من عدتها وكانت عليها ان تستأنف العدة با  
 الحيض والمنكوحه نكاحا فاسدا او الموطوءة شجرة عد  
 تها الحيض والفرقة والموت واذا مات الموطوء المولود  
 عنها واعتق فعدتها ثلث حيض واذا ماته الصغير  
 عن امراته وبها حبل فعدتها ان تضع حايها فان وجد



الحبل بعد مائة مئة لها او بعد اشهر وعشرين يوما  
 اذا طلق الرجل امراته في حال الحيض لم تقعد بالحضة التي  
 وقع فيها الطلاق واذا وطئ المرأة لمعددة الطلاق  
 بشقة فعليها عدة اخرى وتداخلت بعد ثمانية <sup>لها</sup> فكلوا  
 تراه من الحيض لمحتبا منها جميعا واذا انقضت العدة  
 الاولى ولم تكمل الثانية كان عليها تمام العدة <sup>لثان</sup>  
 وابتدى العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة  
 عقيب الوفاة فان لم يعلم بالطلاق والوفات حتى مضت  
 العدة فقد استقضت عدتها والعدة في النكاح الفاسد  
 عقيب الترتين بينهما او حرم الواطئ على الترتين وطئها و

على الميتة والميتة عنها ذوبها النكاح بالعدة  
 مسلمة الحداد والاعتداد وهو ترك الخطيب والدية  
 والدهن والحمل الامن عذر ولا تختص بالخطا ولا  
 تلبي ثوبا مبروشا بعصفر ولا زعفران ولا اعتداد  
 على كافرة ولا صغيرة على الامة وليس في عدة النكاح  
 الفاسد ولا في عدة النكاح الفاسد ولا في عدة ام  
 الولد حداد ولا ينبغي ان يخطب لمعددة ولا يامن  
 بالتعريض في الخطبة ولا يجوز للطلقت الرجعة والى  
 لميتة الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا والمستوفى عنها  
 زوجها يخرج نهارا وبعض الليل ولا يثبت في غير

منها وهي المعتدة ان تعتد في منزل الذي ينفق  
اليها بالكنى حال وقوع الفقة فان كان فيها من  
داد ميت لا يكفيها واخراجها الورثة من نصيبهم  
ان تفلت ولا يجوز ان ينفق الزوج بالمطلة  
لوجبة واذا طلق الرجل امرأته طلاقا باينا ثم تز  
وجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه  
مهر كامل وعليها عدة متقلة وقال محمد <sup>في نصف</sup> لها  
المهر وعليها تمام لعدة الاولى ويثبت نسب  
ولي المطلقة الرجعية اذا جاءت سنتين او اكثرا  
لم يقربها منقضاء العدة فانها اذا جاءت به <sup>فان</sup> قبل سنتين

بشر

ثبت نسب وكانت رجعية ويجعل كانه وطبقا في العدة  
والمتبوعة ثبت نسب ولها اذا جاءت به <sup>فان</sup> قبل سنتين  
واذا جاءت به تمام السنتين من يوم الفقة لم يثبت  
نسب الا ان يدينه ويبين نسب ولاعتق في غمها ذو  
جها ما بين وفاة وبين سنتين واذا اعترفت <sup>ب</sup> المعتدة  
بانقضاء عدتها ثم جاءت لاف من ستة اشهر ثبت نسب  
وان جازمت بستة اشهر لم يثبت نسب واذا ولدت  
المعتدة ولدا او انكروا الزوج لولادة لم يثبت نسب  
عند اخيصة الا ان يثبت عد بولادتها رجلان او رجل  
وامرأتان الا ان يكون هناك جذا برا او لفرقة <sup>قبل</sup>



الزوج يثبت نسبه من غير شهادة وقال ابو يوسف  
وعمد يثبت في الجمع بشهادة امرأة واحدة واذا تز  
وج امرأة فبما ثبت يولد لأمك من سنة أشهر عن ي  
زوجها لم يثبت عليه منه واذا جاءت به ستة أشهر  
فصاعدا يثبت نسبه ان اعترف به الزوج او سكنت و  
ان تجد الولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد  
بالولادة وأكثر مدة الحمل ستا شهرا واقل ستة أشهر  
واذا طلق الذي للزينة فلا عدة عليها واذا تز  
الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع  
حملها وقال ابو يوسف لا يجوز النكاح **كتاب** النفقة

النفقة

النفقة واجبة للزوج على زوجته مسلمة كانت او  
كافرة اذا اسلمت في منزله فعليه نفقتها وكسوتها و  
سكنها ما يعبى ذلك بحالهما جميعا مواعدا كان الزوج  
او معسر فان امتنع من قسيم نفقتها حتى يعطيها  
مهرها فلها النفقة وان تضرعت وقبض الصداق  
بين مهرها فلا نفقة لها حتى يعود الى منزلها وان كانت  
صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان طلت نفسها  
اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء والمرة  
كبيرة فلها النفقة ثلثا واذا طلق الرجل امرأة فلها  
نفقة والسكنى في عدةها جميعا كان الطلاق او بانها

ولا نفقة له في نفسها زوجها ولا فرق جأت من  
قبل المدة بعصية فلا نفقة لها وإن طلقها ثم ارتدت  
سقطت نفقتها وإن أمكت ابن زوجها من نفسها  
إن كان بعد الطلاق فلها نفقة وإن كان قبل الطلاق  
فلا نفقة لها وإذا جئت المدة في دين أو لحساب <sup>بل</sup>  
فذهبها وحجبت مع حرم فلا نفقة لها وإن مرضت  
في منزل الزوج فلها نفقة وتقرض على الزوج <sup>نفقة</sup>  
خادمها إذا كان موصرا ولا تقرض لأكثر من خادم  
واحد وعليه أن يبكرها في دار مفردة <sup>نفسا</sup> ليس بها  
أخدم من أصل إلا أن تتخارده ذلك وإن كان لولد

من غيرها فليس له أن يسكنه معها ولا زوج أن يزوج والد  
بها ولدها من غيره وأهلا لا دخول عليها ولا يمنع  
من النظر اليها ولا مهاجعة وقت انتارها ومن  
أجر نفقة امرأة لم يفرق بينهما ويقال لها استدني  
عليه وإذا غاب الرجل وله مال في يده رجل يعترف به  
لزوجته فرض القاض في ذلك المال نفقة لزوجته <sup>لها</sup>  
وولده الصغار والديه وباخذ منها كفضل لها ومن  
يقضي بالنفقة في مال الغائب الأهل وإذا قضى  
لها بالنفقة المصارف ثم أيسر الخاضعة لها نفقة المعسر  
وإذا قضى مدة لم ينفقه الزوج عليها وطالبته بد



فلا شيء لها الا ان يكون لها نفقة فرض لها نفقة  
صالحه للزوج على مقدارها فيقض لها النفقة ما  
منه فان مات الزوج بعد ما قضى لها عليه نفقة و  
مضت الشهور سقطت النفقة وان اسلمها  
منه ثم مات احد الزوجين لم يرجع منها شيء عندها  
وقال محمد يجب لها نفقة ما منته وما بق الزوج  
واذا تزوج بعد حرة باذنتها لا نفقة لها دين عليه  
يباع فيها واذا تزوج المرحله امة غيره باذنها  
فيها مولاها مومنا من نفقة وان لم يزوجها  
فلا نفقة لها ونفقة الاولاد الصغار على الاولاد

فيها احد كما لا يشاؤكم في نفقة الزوج احد وان كان  
الصغير رضيعا فليس على ميراث ترضع ويتاجر الاب  
ترضع عنها فان استاجرها وهي زوجة او معتدة  
عنه للرضع ولدها لم تجز وان انقضت عدتها فاستأجر  
ها على رضاها جاز فان قال الاب لا استاجرها وجاء  
بغيرها فرفضت الام بخلاف اجلبة كانت اهل حق  
به وان التمت زيادة لم يجبر الزوج عليها ونفقة  
الصغير واجبة على اليه وان خالفه الدين كما تجب نفقة  
الزوج على الزوج وان خالفه دينه **كتاب الحضانة**  
اذا وقعت الغرة بين الزوجين فالام احق بالولد

فان لم تكن الام قام الام ويومن ام الاب فان لم تكن  
ام الام قال اب او من الاموات فان لم تكن له جدة فاما  
اولى من العمالة والمخالطة وتقدم الاخت من الاب  
الام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم المخالطة  
في من العمالة والمخالطة يتردد كما يتردد في الاخوات ثم العمالة  
يتردد كذلك وكل من تزوجت من حواء سقطت قبلها  
الاخوة اذ الابن زوجها الجدة فان لم تكن للصبي امرأة  
من اهله فاختهم قريبا للرجال فان لم يجدوا فاختهم قريبا  
والام والجدة اخت بالانساب حتى ياكل وسده ونسبه  
وجده وليس وحده ويستجني وحده بالجارية حتى

عنف

تحيط ومن سوى الام والجدة اخت بالجارية حتى  
تبلغ حد شهوة والامة اذا اعتقها مولاه وام ولد  
اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس لامة ودهم الولد  
قبل الفتوة في المولد والذمي حتى يولد لها من  
ما لم يعقل الا بدين وظاهر ان يالف الكفر واذا  
ادانت المطلقة ان يخرج يولد لها من المهر وليس لها ذلك  
الا يخرج اليه وطهره وقد كان الزوج تزوجها فيه  
على الولد ينفق على ابويه واجداده وجدة اذا  
كانوا اقراء وان خالفوا في دينه والام تحب النفقة  
مع اختلاف الدين الا للزوجة والابويه والاجداده





لم يبق كذا كذا اذا قال راسك حرا و رقبك اوبذلك او  
 قال لامة فوجك حرا وان قال لاسك في عليك ونوى بالحرية  
 عتق وان لم ينو لم يعتق وكذلك سائر كنايات العتق  
 وان قال لاسلطان عليك ونوى بالعتق لم يعتق و  
 ان قال هذا انبي ومثني على ذلك او قال هذا مولاى  
 او قال يا مولاى عتق وان قال ابني او يا ابني لم يعتق  
 وان قال لفلان لم لا يولد مثله مثله هذا بنو عتق  
 الى حنيفة فاذا قال امته انتك طالع بنو الحرية يرم  
 يعتق واذا قال لعمدة انت مثل الحر لم يعتق واذا قال  
 ما انت الا حر عتق واذا ملك الرجل ذراعا حرم منه عتق

عليه واذا عتق لمولى بعض عبده عتق ذلك البعض وسع  
 في بقية قيمة لمولاه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف <sup>ع</sup>  
 ومحمد يعتق كله واذا كان لعمد بين شريكين فاعتق احد  
 هما نصيب عتق فان كان موصرا فشريكة بالخيار وان شاع عتق  
 وان شاع من شريكة قيمة نصيبه واذا شاء استع العبد  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس بالخيار مع  
 اليار والسعاية مع الامار واذا اشترى رجل ابنا احد  
 عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا وثق فاعطى  
 بالخيار وان شاع عتق نصيبه وان شاع استع واذا شهد  
 كل واحد من شريكين على الاخرى بالحرية عتق كلا وسع



العبد لكل واحد من شريكين في نصيبه موصرين كانا  
 او موصرين عند ابيهم <sup>د</sup> وقال ابو يوسف ومحمد <sup>نا</sup>  
 موصرين فلا سعاية عليه وان كانا موصرين مع لها وان كانا  
 احدهما موصرا والاخرى موصرا مع للمعسر ومع للمعسر  
 ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى او للتيطان او للضم  
 عتق وعتق الكفر والسكون واقع واذا ضاق لعتق  
 الى ملك او شرا مع كما يصح في اللقح واذا اخرج عبدا  
 من الحرب اليه مسلم عتق واذا عتق جارية جازم  
 عتق مع حملها وان اعتق الحرة خاتمة عتق ولم يعتق الام  
 وان اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق والزوجة <sup>ال</sup>

ولو قال اذ ادبتك الف فانت حر صرح وصار ما ذوقنا  
 فان احرم المال اجبر الحكم المولى على قبضه وعتق العبد  
 ولدا لمة من مولاها حرو ولدها من زوجها مملوك  
 ليدها ولدا لمة من العبد **كتاب** التدبير واذا قال  
 لمولى لمملوك اذا عتق فانت حرا وانت حر عن دبره  
 او انت مدبر او قد دبرتك فقد صار مدبرا لا يجوز بيع  
 ولا هبة ولا موط ان يستخذ بواجره وان كانت امته وطيها  
 وان يزوجهها فان مات المولى عتق المدبر من ثلث  
 ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره سعة في  
 ثلث قيمته فان كان على المولى دين سعة في جميع قيمة الغرماء

وولد المدبرة مدبرة فان خلق قد يرمو به عاصفة  
مثلا ان يقول ان مت من مرض هذا او سفر هذا او مرض  
كذا نلين يد برنجوز بغير فان مات المولى على صفة النسخ  
حاشا كما يفتق المدبر مطلق **كتاب** الاستيذان اذا  
ولدت الامه من مولد حاشا قد صاد ام ولد له للبحر  
بغيرها ولا عديها ولا وطئها واستد امرها واجبرها  
وتزوجها ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعرف به المولى  
فان جاءت بعد ذلك بولد يثبت ابنه من غير دعوة فان  
نفاه انتفى بقوله وان تزوجها فاجأت بولد فهو في  
حكم امه واذا امة المولى عتقه من جميع المال ولا يلزمها

الساعة

الساعة للغرماء ان كان على المولى دين واذا وطئ رجل  
امراة غيره ونكاح فولدت منه ثم ملكها صارة ام ولد  
واذا وطئ الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه  
ثبت نسب وصادة ام ولد وعليه قيمتها وليس عليه  
عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ الاب امه بغيره بغيره  
لم يثبت فان كان الاب ميتا يثبت النسب من الجدة كما يثبت  
من الاب واذا كان الجدة ميتة يثبت من شريكين فجات بولد فادعاه  
احدا يثبت نسب منه وصادة ام ولد وعليه نصف عقر  
ها ونصف قيمتها وليس عليه شيء من قيمة ولدها فان اد  
عياه جميع ثبت منه منها وكانت ام ولد لها وحاشا



منه فمقتضى العقر قصاصا على الابن ويرث الابن من كل  
واحد منها ميراث ابن كامل وهاهنا فان ميراثا خالفا  
حد واذا وطئ المولى جارية مكاتبها فبطلت له  
فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وكان عليه عقرها  
وتمة ولدها ولا تقير الجارية ام ولد له وان كذب في  
النسب لم يثبت **كتاب** المكاتب واذا كاتب المولى  
عبد او امه على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار  
مكاتباً ويجوز ان يشترط المالك له ان لا يجوز له ان يتزوج  
يجوز كتابة العبد الصغير اذا كان بعتا بالبيع والنسب  
اذا صحح الكتاب خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج

منه

من مكاتبه فيوز لا البيع والشرا والسفر ولا يجوز له  
التزوج الا باذن المولى ولا يهبت ولا يتصدق  
الا بشئ يسير ولا يكفل فان ولد له ولد من امه دخل  
في كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه له فان زوج المولى  
عبد من امه ثم كاتبها فولدة منه ولدا دخل في كتابته  
بنتها وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته لزمت العقر  
فان جنس عليها وعلى ولدها الزمة الجنائية وان ائلف  
مالها عتق وان اشترى المكاتب اباه وابنه دخل في كتابته  
وان اشترى ام ولد دخل في كتابته ولم يجوز له بيعها  
وان اشترى ذواحم محرمة لادله لم يدخل في كتابته

عند الخليفة وإذا عجز المكاتب عن نجم نظر الحاكم في حاله  
فإن كان لدين في نفسه أو مال يقدم اليه لم يعجل بغيره  
والنظر عليه اليومين والثلاثة وإن لم يكن له وجه وطلب  
لمولى تغييره ويحوز موجهًا ومنجما فتنسخ الكتابة  
وقال أبو يوسف لا يعجز حتى يتولى عليه بجان وإذا  
عجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق وكان مافي يده من مال  
كتابة المولاه وإذا مات المكاتب ولم مال لم يفسخ الكتاب  
وقضيت كتابة من الكتاب وحكم بعقده في الزجر من جونه  
وإن لم يتذكر وفاء وترك ولدًا مولودًا لكتابة سعيه  
كتابة أبيه على جرمه وإذا أدى حكمة بعقوبة قبل موته

وعتق الولد وإن ترك ولدًا مشق قبله أمان أو قد  
الكتابة حالًا ولا أدلة في الرق وإذا كاتب المكاتب بعد  
على نحو أو خنزير أو على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة  
فإذا أدى الخدم عتق ولزم أن يبيع في قيمة ولا تستغنى  
من المسموع ويؤاد عليه والكتابة على حيوان غير موصوف  
فالكتابة جارية وأكاتب عبدي كتابة واحدة باللف  
درهم إن أذبا عتقا وإن عجز أراد إلى الرق وإن كان  
على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر جازية الكتابة  
أيها أدى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما أدى وإن  
عتق المولى كتابة عتق بعقود سقط عنه مال الكتابة



واذا امة مولى المكاتب لم تنفخ الكتابة وقيل  
اذا مال الى ورثة المولى على الجحيم فان اعتقوا<sup>حد</sup>  
الود ثم لم ينفذ عتق وان اعتقوا جميعا عتق ويسقط  
عنه مال الكتابة واذا كاتب المولى ام ولده جازوا<sup>ن</sup>  
ما كان لمولى ام ولده جاز وان امة المولى سقط عنها  
مال الكتابة وان ولده مكاتبه منه فيم بالخيار ان شاء  
مشت على المكاتب وانما دعت عجزت ففها وصادة ام  
ولده واذا كاتب مدبره جاز واذا مات لمولى  
اذا مال لم كانت بالخيار بين ان يبيع في ثلثي قيمتها  
او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبه صح الذبيح

ولم يخيار انشاءت مضت على الكتابة وانما عجزت<sup>نفسا</sup>  
وصارت مدبرة ومضت على الكتابة فامة المولى ولا  
مال له وهي بالخيار انشاءت سعت في ثلثي مال الكتابة  
او ثلثي قيمتها عندا بيمينه واذا اعتق المكاتب عبد  
على مال لم يجوز واذا وهب على عوض لم تصح وان كاتب  
عبد جاز وان ادعى الثاني قبل ان يعتق الاول قولاً  
للمولى فان ادعى بعد عتق المكاتب الاول قولاً **كتاب**  
لولا اذ اعتق الرجل مملوكه قولاً وهو لو كذا كذا لم يوات  
عتق فان شرط ان يساويه فالشرط باطل فالولا لمن اعتق  
فاذا ادان المولى عتق ولاؤه للمولى وان اعتق بعد موت





الى غيره ما لم يقتل عنه فاذا اعتقل عنه لم يكن له ان يقتل به  
 ثانيا الى غيره وليس لمولى العاق ان يولى احد **كتاب** كذا  
 الجنائيات لقتل على خمسة اوج عدد وشبهة عدد وخطا  
 ما اجرى جرى الخطا والقتل بسبب فالعد ما تعدد فربه  
 بطلح او ما اجرى جرى السلاح في تفريق الاجزى كالمحد  
 من الخشب والحجر والمروء والنار وموجب ذلك الائم  
 القوال ان ينفى الاولياء ولا كفارة فيه وثبت العد عند  
 ايجبة ان ينفى القرب بالين بسلاح وما اجرى جرى  
 السلاح وقال ابو يوسف ومحمد اذا ضرب بكر عظيم وخبة  
 عظمه فعدو شبه العد ان ينفى قربه بما لا يقتل به غالبا

في القتل  
 في القتل  
 في القتل  
 في القتل

وموجب ذلك على القولين الائم والكفارة ولا قوة عليه  
 وفيه دية مغلظة على العاقل والخطا وحيث خطا في القتل  
 وهو ان يرمى شخصا بدينه صيدا فاذا هو ادى وخطا  
 في الفعل وهو ان يرمى عريضا قضيبا دما وموجب ذلك  
 الكفارة والدية على العاقل ولا يائم فيه وما اجرى جرى  
 الخطا مثل ان ينفى بغيره او بغيره فيقتل حكمه الخطا  
 واما القتل بسبب كافي البين ووافع الحجر وغيره ملك  
 وموجب ان ينفى قيدا دمي الدية على العاقل ولا كفارة  
 فيه والقصاص واجب بقتل كل محفوظ الدم على التابيد  
 اذا قتل عددا ويقتل الحر بالحر والحر بالعدو والعبد

ذلك

بالعبد والمسلم بالذي ولا يقتل المسلم بالمتأسن ويقتل  
الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى بالزمن  
ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد ولا بمدبره ولا مكاتبه  
ولا بعبد ولده ومن ورت قصاصا على لايته سقط  
ولا يتيون في القصاص بالسيف واذا قتل المكاتب عدا  
وليس له ورت الاموال قبل القصاص وان ترك وفاء  
وورثته يبرمولى فلا قصاص لهم وان اجتمعوا لمولى  
واذا قتل عبد لرجل ليبي القصاص حتى يجتمع له  
والمدحقة ومن جرح رجل عدا فلم يزل صاحب فراشه حتى  
ماتة فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عدا من الفضل  
تقطع

قطعت يده وكذلك الرجل ومادن الانف والاذن  
من حرج عين الرجل فقلعها فلا قصاص عليه فان كانت  
نخلة فذهب ضوها فعليه القصاص حتى المداة ويجعل على  
وجهه قطن وطب وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ضوها  
ولا يلبس لقصاص وفي كل شئ يمكن فيها المماثلة للقصاص  
ولا قصاص في عظم اللسان وليس فيما دون النفس  
شبه عدد وانما هو وعدا وخطاء ولا قصاص بين  
والمداه فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد  
ولا بين العبد بين ويحب القصاص في الاطراف بين  
المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصف الساعد



جود جافقة نيراي منها فلا تقصص عليه واذا كان  
يد المقطوع صحيحة وبذل لقاطع مثله او لا تقصص الا  
صابع فالمقطوع بالخيار اذا قُطِع اليد لمعية ولا  
شيء غيرها وانما اخذ الارش كاملا ومن شجرجل  
فاستوجب الشجرة ما بين فروع الشاج فالشجرج بالخيار  
انما تقصص بمقداد شجرة فيتبدى من اى النجا نباتا  
اخذ الارش ولا تقصص في اللسان ولا في الذكوالا  
ان يقطع الخنفة واذا اصل القاتل واو ليا مقتول  
على مال سقط لقصاص وجب له مال قليلا او كثيرا  
عنه احد النكاح من الدم او صالح من نفيه على موته

مقطوع

سقطت خذ الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيب من الدية  
واذا قتل جماعة واحد عموما اقتص من جميعهم اذا كان عد  
واذا قتل واحد جماعة فخذوا وليا المقتول ابن قتل جماعة  
ولا شيء له من ذلك فان حفر واحد قتل به سقط حق  
الباقيين ومن وجب عليه القصاص فانه سقط القصاص  
واذا قطع رجلان يدي رجل واحد فلا تقصص على واحد  
شما وعليهما نصف الدية وان قطع واحد يدي يمين  
جليل فحفر اقلهما ان يقطع يده ويأخذ منه نصف الدية  
يقسمان نصفين وان حفر واحد منهما قطع يده فلا  
عليه نصف الدية واذا قتل العوف بمقتل العمد لزم العوف

ومن دى رجل عدا فقد السهم منه الى اخر فاقه فليل  
نقص من الاول والديت الشاغرة على عاقلة **باب** الدية  
واذا قتل رجل رجل ثمة العبد عند الجنيته وقال ابو يوسف  
ماية من الابل رباعا وخمس وعشرون بنت لبون وخمس  
وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت القليل  
الا في الابل خاصة وعلموا ان لا يفتنون حقة ثلاثة  
جذعة الحوامد اقله فدية من غير الابل لم تقطع  
وفي قتل الخطأ تجب بالدية على العاقلة والكفارة على  
لغاة والدية في الخط ماية من الابل انما بها عشرون  
سبخا وخمسون ابن نخاض وعشرون بنت لبون

١٥  
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن الذهب الف دينار  
ومن الدود عشرة الاف درهم ولا يثبت دية من  
هذه الا انواع الثلاثة عند الجنيته وقال ابو يوسف  
ويحد من البقر مائتين ومن الغنم الف غناة ومن  
الحمل ما يباع له كل سنة مؤبدا ودية لمسلم والذي  
سواء وفي النفس الدية وفي المادون الذوالان  
الدية في الذكوالدية وفي العقد الدية اذا غرِبَ راسه  
فذهب عقد الدية وفي اللية اذا حلفت فلم تنه الدية  
وفي الشعر الداس الدية وفي الحاجب الدية وفي  
لصين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية



وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي <sup>شبه</sup> <sup>ال</sup>  
 الدية وفي احدى الحواشي الدية وفي كل واحد من  
 هذا الاشياء نصف الدية وفي استنقاذ العينين الدية  
 وفي احدى ربيع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين  
 والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اظفر  
 فيها ثلاثة مفاصل ففي احدى فمها ثلث دية الاصابع  
 ما فيها مفصلان ففي احدى نصف دية الاصابع  
 وكلا من خمس من الابل والامتان والاراس كلها  
 سواء ومن فريد عضوا او ذهب منقعة ففيه دية كاملة  
 كما لو قطع اليد اذا شلت واليمين اذا ذهب ضوؤها

والنحو

والشجاج عشر الدية والذراع والذراع والذراع والباقي  
 والمتلاحة والسمحاق والموضحة والحاشية والمنقلة  
 والامة والجايقة ففي الموضحة القصاص ان كانت عدل  
 لا قصاص في بقية الشجاج وما دون المواضحة ففيه  
 حكومة عدل وفي الموضحة ان كانت خطأ نصف عشر الدية  
 وفي الحاشية عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية  
 وفي الامة ثلث الدية وفي الجايقة ثلث الدية فان نفذت  
 جانفتان ففيهما ثلث الدية وفي اصابع يدي نصف الدية  
 وان قطعها مع الكف نصف الدية وان قطعها مع نصف  
 الساعد ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل

وفي الاصحح الزايد حكومة عدل وفي عين الصبر وذكر  
ولسالة اذالم يعلم صيته حكومة عدله من شيخ رجلا  
موضحة فذهب عقله وشعر داسه دخل ارض الموضحة  
في الدية وان ذهب سبعة وبعيره او كلامه فعليه <sup>ن</sup> الدية  
الموضحة مع الدية من قطع اصبع رجل فثلث الاخرى الى  
جنبها وفيها الارش ولا قصاص فيه عند ابي حنيفة  
قالا يقطع في الاولى وفي الثانية ارضا ومن قطع من  
رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش ومن شج رجلا  
فالتوت ولم يتولها اثم وبنت الشو سقط الارش عند  
ابيعنيفة وقال ابو يوسف عليه رش الالم وقال محمد <sup>عليه</sup>

ابرة

ابرة الطيب ومن جرح رجلا بجلد لم يقتص منه حق  
براء او يموت ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتل قبل البراء  
فعليه الدية وسقط ارض اليد وكل عدا سقط فيه  
قصاص بغيره فالدية في مال القتيل وكل ارض وقب  
بالصحة فهو في مال القتيل واذا قتل الابن ابنه عدا  
فالدية في ماله في ثلاثين ولا يقتص في الكفارة و  
يمنع ليراث وكل عناية اجرة في الجاه فمعه ماله ولا  
يصدق على عاقلة وعمل الصبر والمجنون خطأ وفيه  
الدية على العاقلة ومن حفر بئر في طريق المسلمين او في  
حجر اقلع بذلك انسان فدية على عاقلة وان اقلع فيه



قيمة مقيمتها في مال وان يخرج في طريق كنفها او روثا  
او ميراثا مستقطقا امتان فعطبت والدية على عاقلة  
لا كفارة على احاد البهائم واضع الحجر ومن حفر بئر في  
مكة فعطبت بها الفئان لم يضمنه والمواكب ضامن لما  
او كادت الدابة وما احابت يدها او كدمت ولا يقرب  
ما تقترب لرجلها او ذبيها فان دانت او باليت في نظر  
معتبته بد امتان لم يضمن والسايق ضامن لما احابت  
بيدها دون رجلها ومن قاذف او قطع او ضامن لما او  
طاه فان كان معه سايق فالضمان عليهما واذا جنى العبد  
خطا قبل المولى له اما ان يدفعه لها او تقديره فان دفعه

مكرر في الجناية وان فداها باوشها فان عا دلفني  
لان حكم الجناية الثانية حكم الاولى فان جنين جنايته  
قبل للمولى اما تدفعه الى ولي الجنايتين مقيما فاعلى  
تدور حقهما واما ان تقديره لاوش كل واحد منهما  
وان اعتقه المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من  
قيمة ومن ادشها ومن باعه المولى او اعتقه بعد العلم با  
الجناية وجب عليه الاوش كاملا واذا جنى المدير او ام  
المولى لجناية ضمن المولى لاقل من قيمة ومن ادشها فانه  
جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة الى الاولى بقضاء نقاض  
فلا شيء عليه ويصح في الجناية لثانية المولى الجناية الا

ولي يشا ذكر فيما اخذ فاحكام المولى دفع القيمة  
 بغير رضا المولى الجارية بالخيار ان شاء المولى  
 وانما البيع على الجارية الاولى واذا مال الحايض  
 الى طويق المسلمين فطوبى لصاحب الحايض ينقض  
 اشهد عليه فم ينقض في مدة وهو يقدر على تقفه  
 حتى سقط من مائت من نفس او مال ويبتغي  
 ان يطالبه ينقض مسلم او ذمي وان كان مال الى  
 رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطلم  
 فارسان فاما على عاقلة كل واحد منهما ذمية الاخر  
 فاذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمة لانه اذ على عشرة

ثاني

الالف درهم والكائنات قيمة عشرة الاف او اكثر قضى عليه  
 عشرة وفي الامة اذا اذقت قيمتها على الدية تضيخمته  
 الالف الا عشرة وفي يد العبد نصف قيمة لانه اذا على  
 غنمة وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من  
 قيمة العبد واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنباً ميتاً  
 فعليه الفرة وهو نصف عشر الدية فان النقة حيا ثم  
 مائة فعليه دية كاملة والنقة ميتاً مائة امه فعليه  
 دية الام وغرة ولد وان ماتت ثم النقة ميتاً فعليه  
 في الام صح ولا يشي في الجنين الاحتمال مومة يموت  
 امه ونحو جنين الامة اذا كان ذكر نصف عشر قيمة لو



لأنه حيا وعشيرة النكان اني ولا كفارة في الجنين  
والكفارة في شجرة العمد والخطأ ستور وقية  
مؤمنة فان لم يجد نصيبا من شرين متابعين ولا  
يجزى فيها لا طعام **لا** لقتل واذا وجد القتل  
في محلة لا يعلم من قتل استخلف خيسون وجل منهم  
فمن حرم الولي بالقتل ما قتلنا ولا ما علمنا لا قاتل  
فاذا حلفوا قتلوا على اهل المحلة بالمدينة ولا يتخلف  
الولي ولا يقضى بالجناية وان لم يكن اهل المحلة  
خيسون كردت الايمان عليهم حتى يتم خيسون  
يدخل في القسامة في ولا يحق ولا ارامة ولا

عند وان وجد ميتا فان لم يلقا قاتله لا دية و  
كذلك ان كان الدم يسيل من انفه ووجهه او من  
فيه وانما لا يخرج من عيبيه او اذا نير فهو قاتل واذا  
وجد القاتل على دابة ميتا قاتله دابة على عاقلة  
دون المحلة واذا وجد القاتل في دار الانسان قاتل  
القسامة عليه والدية على عاقلة وعند اهل حد  
لا يدسل الكائن في القسامة مع المالك عند الجنيحة  
وعند اهل يدسل وهي على اهل المحلة دون المحلة  
وان قتل واحد منهم وان وجد القاتل في القسامة  
القسامة على من قتل من الوكاتب والملايين وان

وجد القليل في مسجد مكة قال قامة على اهلها وان  
جد في الجامع والشارع لا عظم فلا تفتنه فيه ودينه  
على بيت المال وان وجد في بيت ليس بقربها عاونة فهو  
هدور وان وجد بين قريتين كان على اقربهما منه و  
ان وجد في وسط القرأتين لم يجره للماء فهو هدر وان كان  
في بيتا لثلاثة فمضى على اقربا القرأتين من ذلك البيت  
وان ادعى رجل واحد من اهل الحلة بغيره لم تقطع  
المقامه عنهما وان ادعى واحد من غيرهم سقط  
تساعته والى قال المستلف قلنا لان استأجر بالله  
ما قلناه ولا عرفة الا لا غير فلا تفتنه فان اشهدا فان

من اهل الحلة تعالى وجل من غيرهم ان قلنا لم تقبل شهاد  
تها **باب** لعاقلة الدين في شفعة العود الخطا وكلايته  
وحيت بنفس لقاتل على العاقلة والعاقلة اهل الدين  
ان كان لقاتل من اهل الديوان ان يخذ من عطايهم في  
ثلث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين او  
اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة  
يقسم عليهم في ثلث سنين لا يزداد لواحد على او يقر  
هم في كل سنة وينقص منها فان لم يستع القليل كذلك  
ضم اليهم اقرب لقاتل اليهم من غيرهم ويدخل لقاتل  
مع العاقلة فيكون فيما يورى مثل احداهم وعاقلة المقتول



قبيلة مولاه ومولى الموالاة يعقل عن مولا وقبيلة ولا  
يتحمل للعاقلة اقل من نصف عشر الدين ويتحمل نصف العشر  
فصاعدا وما نقص من ذلك فهو في مال الجاه ولا تعقل  
العاقلة جنانية العمد ولا تعقل الجنانية التي تفرق بها الجاه  
الا ان يصد قوة ولا تعقل ما يلزم بالصالح واذا اجب  
الحرج على العبد جنانية خطأ كانت عاقلة **باب**  
لزنا الزنا يثبت بالبيت والامراء فالبينة ان تشهد اذ  
من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فبنيهم الامام عن  
الوقت ما هو وكيف هو واين ذمة وبين ذمة ومن ذمة  
فاذا بين ذلك وقالوا ايناه وحيثما في فرجها كالميل في

لكلمة وسال القاضي عنهم فعدلوا في السر والعلانية حكم  
فيما قد قدموا والاقرار ان يقدر الحال في العاقلة على نفسه  
بالزنا اربع مائة او بقدرها من المقدار اقرده  
القاضي اذا سمع اقراره اربع مائة يسأل عن الزنا ما هو  
وكيف هو واين ذمة وبين ذمة فاذا بين ذلك فزومه  
الحديث فان كان الزنا محصنا دحر بالمجادة حتى يوه بوجه  
الى ارض فضاء يبيت الشهود بوجه ثم الامام ثم الناس  
فان امتنع الشهود من الابتداء سقط الحد وان كان  
الزنا مقرا ابتداء الامام ثم الناس ويعقل وكيف  
ويصل عليه وان لم يكن محصنا كان حواشيده مائة

جلده بامر الامام فيقرية مبطو لا تقدر ضربا متوازيين  
عنه ثيابا ويفرق المغرب على اعضائه الا اسروا  
وفرجه وان كان عبدا جلد خمسين وكذلك الامارة  
ان رجم المقتول عن اقراره قبل اقامة الحد او <sup>سط</sup>  
قبل وجوده وخطه ببيل ويستحب للامام ان يلقن <sup>المقتول</sup>  
الرجوع ويقول لعنك لعنت اوقيت وادخلوا  
لمادة في ذلك سواء غير ان المواء لا تنزع عنها  
من ثيابها الا لقراءه والحشو وحفر لها في الرجم ولا  
يقع الموت الجحد على عبده الا باذن الامام واذا رجم  
احد لشمه بعد الحكم قبل الرجم ضرب والحد وسقط

الرجم

الرجم عن لشمه وعليه فان رجم بعد الرجم حد الرابع  
وحده وضمن رجم الديبة وان نقص عدد لشمه  
عنا رجمه واوغرط لاصحان الرجم ان يكون حوا  
بالقاعا قد مضى قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل  
بها وجم على صفة الاحصان ولا يجم في المحسن بغير الجلد  
والرجم ولا يجم في الكويين الجلد ولا في الا ان يرى  
الامام في ذلك مصلحة فيقره على قدر ما يراه واذا  
ذبح المدين وحده الرجم رجمه فان كان حده الجلد  
لم يجلد حتى يبرأ واذا اذنت الحامل لم يجده حتى تضع  
حملها ان كان حدها رجم فان كان حدها الجلد فتمت <sup>ل</sup>تتأ



من نفسهما فاذا كان حدهما الوجه رجة في الحال واذا  
شهد الشهود بحد متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعد  
هم عن الامام كان وجه قديم من الامام لم يقبل شهادته  
ولم يالغ حد قلة رقة ومن وطئ اجنية في مائة  
الفرج عذو ولا سدا من وطئ جارية ولده وولد  
ولده وان قال طئت انها على حرام واذا وطئ جارية  
ابيه او امه او زوجة او وطئ العبد جارية مولاه و  
قال طئت انها على حرام حد وان قالت طئت انها على  
حرام لم يجز ومن وطئ جارية اخيه وان قال طئت انها  
ياحد ومن زفت اليه غراما وقلة النساء انها زوجتك

فوطئها لاحد عليهم او عليه المحرم من وجد امارة على امرها  
ثم فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها  
فوطئها لم يجز عليه الحد ومن اتى امرأة في الموضع المذكور  
او على قوم لوط فوطئها عليه عند ابي حنيفة ويعد ذلك  
ابن يوسف وعده هو كالزنا ومن وطئ بغيره فلا حد عليه  
ومن زنى في دار الحرب او دار البغي ثم خرج اليها لم يقم  
عليه الحد **باب** الحد شرب ومن شرب الخمر فاخذ  
دايكتها موجود فتشهد الشهود بذلك عليه او امر عليه  
الحد وان اقرب بعد ذهاب دايكتها لم يجز ومن سكر  
من النبيذ حل ولا حد عليه من وجد منه دايكة الخمر او

تقيها ولا يجزئ السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ  
شرب بطوعه ولا يجزئ تواله عند السكر وحده في  
الحرقانين سوطا يفرق عا بده كما ذكرنا في الزنا  
فان كان عبد افرد اربعين ومن اقرب فثرب  
الحرقان والسكر ثم رجع لم يجزئ ويثبت حد الشرب بها  
شاهد من او باقرافه مرة واحدة ولا يقبل فيه  
شهادة النساء مع الرجال **باب** لقذة اذا اقتد  
وجردت من اعضائها وامرأة محضنة بجميع الزنا وطا  
المقذوف بالحد حده الحاكمانين سوطا ان كان  
حرا يفرق عا جميع اعضائه ولا يجزئ من ثياب غيره

غير ان يشرع الزنا والكفر والكف وان كان عبد اجلد  
اربعين سوطا والاصطان ان يكون المقذوف  
حوا عا قلا بالفاصل اعقبها عن فصل الزنا ومن  
نفي شبه غيره فقال لست لابيكا ويا ابن الزانية  
واصبية محضنة وطالب لا يجزئ واحد القاذف ولا  
يطلب بحد القذف للميت الا من يقع القذف في شبه  
يقذفه وان كان المقذوف محضا جاز لا بد الكافرو  
العبد ان يطلب مولاه يقذفه امر الحرة وان اقربا  
بالقدمة ثم رجع لم يقبل وجوعه ومن قال لعربي يا  
بنطي لم يجزئ ومن قال للرجل يا ابن ماله ثيابين بقاذف



واذا نسي الى حرام او خال او زوج احد فليس بقا  
ذوق ومن وطئ وطئ حراما غير ملك لم يحد  
فرو الملاءمة بولدها لا يحد ثا ذنبا ولدا الملاءمة  
ولدا الزنا يحد ثا ذنبا ومن قد ذنبا او عبدا  
او كافرا بالزنا او قد ذنبا سدا بغير الزنا فقال يا قاي  
سوا او يا كافرا او يا بنيت عذر ولو قال طاحا  
او يا بنيت لم يحد والقرين اكثره تسعة وثلاثون  
سوطا واقد ثلاث سوطا وقالي ابو يوسف يبلغ  
بالقرين خمسة وسبعين سوطا فان دى الامام ان  
يضم الى القرين القرين الجيد فعدل واشد القرين

القرين

القرين ثم حده الزنا ثم حده القرين ثم حده القذف  
ومن حده الامام او عوده فمأه فدمه حد حده  
المسلم ثم حده القذف سقط شعرا وقص وان تاب  
وان حده لكا فزنا القذف ثم اسلم قبل شعرا وقص **باب**  
سرقا اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما قيمته  
عشرة دراهم مفروقة من حرز الاشعة فيه وجب عليه  
القطع والعبد والحر في القطع سولا ويجب القطع با  
قواده مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذا <sup>ترك</sup>  
بما في سرقية فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع  
وان اصابه اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فربو حد

تأنيها ما حافه دار الاسلام كل الخشب والقصب الخيش  
والسك والصيد وكذلك لا يقطع نيا يسرع اليه الفساد  
كالقواكح المطبوخة الابن والحم والبيخ ولا في طيور  
الفاكهة عا دوس الشجر ولا الذرع الذي لم يحصد ولا  
تقطع في الاشربة المطربة ولا في سرقة المصحف وان كان  
عليه حلية ولا في صلب الذئب ولا في شجر ولا في الزهر  
ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حيا ولا قطع  
في سرقة العبد الصغير ولا قطع في الدفائر كلها الا في له  
فائر الحشا ولا قطع في السرقة الكلب ولا مفد ولا دف  
ولا يطر ولا مزمار ولا يقطع في المساج والقنا والابن<sup>س</sup>

والضور

والضور اذا اتخذ من الخشب او ان او باب قطع فيها  
ولا قطع على خاين ولا خائفة ولا ناسق ولا متقب<sup>ل</sup>  
ولا مختلس ولا قطع السارق من بيت المال ولا من مال  
للسارق فيه شركاء ومن سرق من ابويه او لولده  
او ذى دجر غرم مدم يقطع وكذلك اذا سرق احد  
الزوجين من الآخر والعبد من سيده او زوج  
سيديته والمولى من لكا تبة والسارق من المغنم والحز  
على ضربين حرزا المعنى فيه كالبيوت والدور وحز بلحا<sup>فظ</sup>  
فمن سرق شيئا من حرزا او غير حرز وصاحبه عنده يحفظ  
وجب عليه القطع ولا قطع لمن سرق حمام او من



بيت اذن للشاس في دخوله من سرق من مسجد ما  
وصاحبه عنده قطع ولا قطع على الضيق اذا سرق من  
اضافه واذا انقبى للعد البيت ودخل فاخذ المالا  
ولا اخراج البيت فلا قطع عليها واذا القاه في  
المطريق ثم خرج فاخذه قطع وكذلك ان جلعن  
عما دساقه اخرجها واذا اخل الحوز جماعة فتولى بعضهم  
الاخذ قطعوا جميعا ومن نقب البيت ودخل يده  
فاخذ شيئا لم يقطع وان دخل يده في صندوق المير  
في لم يغير فاخذ لا قطع ومقطع بين السارقين  
المؤند ونجس فان سرق فانيا قطعته وجب اليرى

فان سرق ما كان لم يقطع وخلف في السيف حتى يتوب  
اذا كان سارقا مثل اليد اليرى او قطع او مقطوع  
الرجل اليمنى لم يقطع لصادق الا ان يحضر المروق  
منه فطالب بالسرقة فانه وجهها من السارق او با  
عها اياه ونقضت قيمتها من النصاب لم يقطع و  
من سرق عينا فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقتها  
وهو بالعلم لم يقطع فان تفرقة عن حالها مثل ان كان  
غزوا فسرقة فقطع فيه ورده ثم منعه فعاد فسرقة قطع  
واذا قطع السارق والعين لمسرقة فانية في يد  
ردها وان كانت هالكه لم يضمن واذا ادعى

ان العيان المسروق تملكه سقط القطع عنه وان لم يقيم  
بينة **فصل** في القطار لطريقه واذا خرج جماعة  
تغيب او واحد يقدر على الامتناع فقصدها <sup>تطع</sup>  
الطريق فاخذوا قتل ان ياخذوا ماله ولا تملوا  
انفسهم الا امام حتى يجد ثأنته وان اخذوا  
مال مسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جماعة  
كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا فبينة ذلك  
تقطع الاطام ايديهم وارجلهم من خلاف وان تملوا  
ولم ياخذوا ما قسم الاطام حدا فان غلبوا  
عنهم لم يملكه اي عضوهم وان قتلوا واخذوا ماله

فالاطام بالخييار انشاء قطع ايديهم وارجلهم من  
خلاف وقتلهم وصلبهم جزا القتل وانشاء صلهم  
ويصلب حيا ويبيع بطنه يربح الخان بيرة ولا يصلب  
اكثر من ثلثة ايام فان كان فيهم صبي او مجنون او  
ذو عجز حرم من المقطوع عليهم سقط الحد عن اليا  
قين وضاد القتل الخالا واليا انشاءوا قتلوا  
شأوا عفووا وان باشر الفعل واحد منهم احرس  
الحد على جماعة **باب** الاشرية الاشرية المحرمة  
اربعة الخرافة غير العيب اذا غلا واشددت  
بالزيد والعير اذا طبع حتى ذهب اقل ثلثة ونفع



أقروا الذئبيب إذا اشتد حرام ونبذ التمدد والذئبيب

إذا طبع كل واحد منهما أدنى طبعه سلا وان اشتد

إذا شرب منه ما يقلب في لسانه لا يبيكه من غير لحو

طرب ولا يابس بالخليطين ونبذ العسل واليافا

لحظة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وسير

العنبا إذا طبخ حتى ذهب منه ثلثاه ويقع ثلثه حلال

وان اشتد ولا يابس لا يفتاد في الدباء والختم والمز

والشعير وإذا غطت الحز حلت وطهرت سواء صارت

خلا بنفسها أو بشي طرح فيها ولا تكدر تخليلها **باب**

لصيد بغير زالا صليها دبا للكلب المعلم والفهد وا

بأذه وسائر الجوارح المعلة وتعليم الكلب ان يترك

الاكل ثلاثة مواضع وتعليم البازي با يرجع إذا دعوة

فان ارسل كلبا لمعلم او بازيه او صقره على صيد وذك

اسم الله تعالى عند ارسله فاخذ الصيد وجره ثمانية حل

الكل وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البازي

الكل وان ادرك المرسل لصيد حيا وجب عليه ان يذكيه

وان ترك تركيبة حتى مات لم يؤكل وان خنق الكلب

لم يجز حرياته لم يؤكل وان شادكم كلب غير معلم او

كلب مجوسي او كلب لم يذكرا اسم الله تعالى عليه لم يؤكل و

وإذا أدى الرجل سهم إلى الصيد فسمه عند رمي الكلب

اصاب اذا جرح السم غماة وان ادرك حيا ذكاه و  
ان ترك تركية حتى مائة لم يוכל واذا وقع السم في  
لصيد فتحا ملح حتى غاب عنه ولم يزل في ظليه حتى اصاب  
حيه الكلا وان فقد عن ظليه ثم اصاب ميتة لم يוכל  
وان رمى الصيد فوقع في الماء لم يוכל وكذلك ان  
وقع على سطح او جبل ثم تدرى عند الارض وان  
وقع ابتدأ على الارض الكلا وما اصابه المعراض بعرضه  
لم يוכל وان جرح الكلا ولا يוכל ما اصابته البندقة  
اذا مائة منها واذا رمى الى الصيد فقطع عضوا منه  
اكل لصيد ولم يוכל العضو واذا قطع ثلاثا والا

والا ترك ما ياكل الجزا الكلا ولا يוכל لصيد المحبوس  
الموت والوثني ومن رمى الصيد فاصابه ولم يتخذ ولم  
يخرج من حيث لا متلاح فوماه اخر فقتله فهو للشاة و  
يוכל والثان الاول لا يتخذ فوماه لثاة فقتله لم يוכל  
ولثاة ضامنه بقيمة الاول غير ما نقصت جراحة ويجوز  
الطبايد ما يוכל منه الحيوان وما لا يוכל وذبيته المسلم  
والكتاب حلال ولا يוכל ذبيته المحبوس والموت والوثني  
والحرم وان ترك الذابح التسمية عند الذبيحة ميتة لا يוכל  
وان تركها ناسيا الكلا والمذبح في الملق بين اللبنة واليمين  
والعروق التي تقطع في الزكوة اربعة الملقوم والمري



والودجان فان قطع بها حللا لا الاوان قطع اكثرها  
فكذلك عند ابي حنيفة <sup>ع</sup> وقال لا بد من قطع الحلقوم  
والمرج واسدلو دجانه ويجوز الذبح بليطة القصب  
والمروة وبكل شيء ينهر الدم لا السن بقائمة والظفر قائمة  
ويستحب ان يجرد الذليج مشفرة ومن قطع بالمكين  
للتخاع او قطع راس كل كره له ذلك ويؤكل ذبيحة و  
الشاة من مضاعها فان بقي جيبه حتى قطع الفروق سلا  
يكوه وان مائة قبل قطع الفروق لم يؤكل وما امتا من  
من الحديد فذكاة الذبيح وما توحش من النعم فذكاة  
الميتة والجوح والمستحب ما لا يبل الفخ فان ذبح جائز

ويكوه

ويكوه والمستحب في البقر والغنم الذبح فان الفخها جائز  
ويكوه ومن خرق فاقته او ذبح بقرة او شاة فوجد  
في بطنها جنين ميتا لم يؤكل الشعر او لم يشعر ولا يجوز  
الا ذى ناب من السباع ولا ذى خلب من الطيور <sup>لا</sup>  
باس بغراب الذئب ولا يؤكل بغراب الابقع الذي ياكل  
الجيف ويكوه الا لضع والفب والحزاة كلها ولا يجوز  
الكلب حر الاها والبغال ويكوه لحم الفرس عن ابي حنيفة  
وعندما والشامع <sup>ع</sup> لحم الفرس ولا بأس باكله لا ريب  
واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طرحة وجلده الا جلده الاذي  
والخنزير فان ذكوة لا تقبل فيهما ولا يؤكل من الحيوان

الارثاء المسك وبكره اكل الطائف منه والطائف المتفق

في الماديد ووعا من المال ولا يامن بالكل الحري

والمادع ويجوز اكل الجراد ولا ذكوة **كتاب**

الاخيه **فصل** في الاخيه وتوجب على كل حر مسلم مقيم موطنه

يوم الاخيه عن نفسه وعن اولاده الصغار يذبح عن

كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة عن سبعة

وليس على الفقير اخيه ووقت الاخيه يدخل بطلوع الفجر

من اليوم النحر الى ان لا يجوز لاهل الامصار الذبح

حتى يصل الامام صلاة العيد فاما اهل السواد يذبح

بحون بعد الفجر في جائزة في ثلثة ايام ايام النحر

واليومات بعده ولا يضيء بالليل والعجالة لا تفي

الى المسك ولا للعداء وللعجاف ولا يجوز المقطوعة

الاذن والذنب ولا تفي ذهب اكثر من ذنبها وان

يبيع الاكثر من الاذن والذنب حياز ويجوز ان

يفي بالجاء والخص ولو لاهل الجرباء والاخيه من

الابل والبقر والغنم يجوز في ذلك كل شيء فصاعد

الضأن فان الجزع منه يجرى ويأكل من لحم الاخيه

ويطعم الاغنا والفقراء ويدخروه ويستحب ان لا

ينقص الصدقة من الثلث ويصدق بجلدها او

بدر منه الثلث يتعارف البيت والا فضل ان يذبح **فصل**



بيده انما ان يحسن الذبح ويكوه ان يذبحها لكاتبه

واذا خلط رجلان قدح كل واحد منهما انجيته الا

مرايانه عنقا ولا ضمان سليما **كتاب** لايمان الايمان

على ثلاثة اقسام يمين القوس ويمين المنعقد ويمين

اللقو او يمين القوس هي الحلف على امر ما فيتعهد

الكذاب بغير هذه باسم فيعاصيها ولا كفارة فيها

الاستفاد والثقة واليمين المنعقد ما يحلف على

الامر المستقبل ان يفعل او لا يفعل فاذا حلفت في

ذلك لزم الكفارة ويمين اللغو هو ان يحلف على امر

في الماضي وهو ان يقول انما قاله والامر بخلاف ذلك

فمن الممين طوبى ان لا يستد الله تعالىها صابها

وقاصد في اليمين والمكروه والناس سواه ومن فعل

المحلو فله عليه مكرها او ناس حث واليمين بالله تعالى

الابان من اما الله تعالى كما لا يحسن والموجع او بغيره

صفات ذات كفة الله وسبلا او كبرياء او قوله وعلم

فان لا يكون يمينيا وان سلف بصفة منه صفات الفعل

كفضله ويخطو لا يكن حالقا ومن حلف بغير الله تعالى

لم يكن حالقا لا يمينه وعمره والقران والكعبة والحلف بحرف

القسم وحرفه فاقسم ثلاثة الله او كقولنا ذل الله وكفو

لنا بالله وكنا كقولنا لله وقد تضرع بحرف فيكون حالقا

كفو

الله لا فعل كذا وقال ايمنه اذا قال وحق قليس  
 بخالف او اشر واذا قال اقم او اقم بالله او اخلص  
 بالله او اشهد او اشهد بالله فهو حالف وكذلك  
 كقول وعهد الله وميثاق الله او على نذر الله او قل  
 ان فعلت كذا فان دى او فخرى او كافرا فهو عيى  
 وان قال فمواغض بالله ان معط او انا فان او شأ  
 خرا او لا دى او سادق قليس بخالف وكفاة ليمانيه  
 وقبة يعزى فيها ما يعزى في كفاة وانشاء كسا عشرة  
 مسكين فكل واحد ثوب فاما ادا ناه ما يعزى فيه  
 لصلوة وانشاء اطم عشرة مسكين كالا طم كفاة ان

فخاد

ففاد فان لم يقدر على احد الا شيئا التفت صام لثمة  
 ايام متتابعات وان قدم كفارة على الحنث لم يجز  
 من خلق على معصية مثله ان يقول بالله الا بيا ولا  
 يحل اولي قتل فلان فينبغي ان يحث نفسه ويكفر عن  
 عيائه واذا سلف الكافون حث في حال الكفر او بعد  
 اسلامه فلا حث عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما يملك لم  
 يعرضه وعليه ان استباح كفارة يمين فان قال كل حلال  
 على حرام فهو على طعام والشراب الا ان ينوي خيرا فكل  
 من نذر نذرا مطلق فعليه كفارة يمين وان سماه فعليه  
 الوفا به وان ملق نذرة بشرط فوجد الشرط فعليه



فأمره بنفسه المذمور وروى أن يجيبه أن رج  
ذلك وقال إذا قال إن فعلته كذا حجته أو صوم  
أو صدقة أو ملكه أجزاء في ذلك كفارة يمين وهو  
قولهم ومن سلف أن لا يدخل بيتا فدخل الكعبة  
أو المسجد أو البيعة والكعبة لم يحث ومن حلف أن  
لا يلبس ثوبا وهو لا يلبس فخرعة الحالك لم يحث <sup>ك</sup>  
لو حلف لا يركب هذا الدابة وهو راكبها فتركها حال  
لم يحث وإن لبس على حال ساه حث وإذا حلف  
أن لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث بالعقوبة  
وإنك حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف أن لا يدخل

دارا فدخل دارا خرابا لم يحث ومن حلف أن لا يدخل  
هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصاروة صراد  
يحث ولا لو حلف أن لا يدخل هذه البيت فدخله بعد  
ما انهدم لم يحث ومن حلف أن لا يكلم ذوقا فلانا  
فطلقها فلان ثم كلمها حث ومن حلف أن لا يكلم عبدا فلان  
أو لا يدخل دار فلان فباع فلان عبده أو داره <sup>فكلم</sup>  
العبدا أو دخل داره لم يحث وإن حلف لا يكلم صاب  
هذا الطيلسان فباعد ثم كلم حث وكذلك أن قال لا يكلم  
يكلم هذا الشاب فكلر وقد صاد شيئا حث أو لا يكلم  
لم هذه الحول فصاد كيتا فأكلم حث وإن حلف لا يكلم

يا كل من هذه القطة فهو على ثورها وان حلف لا ياكل  
 من هذه القطة البسر فصادمها فاكله لم يحنث ومن  
 حلف لا ياكل وطبا فاكل بمرامذنا حنث عند ابي حنيفة  
 ومن حلف لا ياكل لحم فاكل السمك لم يحنث وان حلف  
 لا يشرّب من دجلة فشرّب منها باقانا لم يحنث حتى يكو<sup>ع</sup>  
 منها كرهها عند ابي حنيفة وان حلف لا ياكل من هذه  
 الحنطة فاكل من غيرها لم يحنث عند ابي حنيفة وقال  
 يحنث ولو حلف لا ياكل من هذا لذي قين فاكل من<sup>غيره</sup>  
 حنث ولو استقر كما هو لا يحنث وان حلف لا يكلم فلان  
 فكلم وهو يحنث يسمع الا الله فام يحنث وان حلف لا

يكلم الا باذنه او لا يدخل داهه الا باذنه فاذا لم يزل  
 يعلم بالاذنه ولم يعلم بالاذن حتى يكلمه او دخل في  
 داهه حنث عند ابي حنيفة واذا استخلف الوالد<sup>حلف</sup>  
 ليعلم بكل داهه دخل البلد فمدا على حال ولا يحنث  
 وان سلف لا يركب دابة فلا فافركب دابة حنث<sup>الما</sup>  
 دون لم يحنث ومن حلف لا يدخل هذا لدا وقف<sup>على</sup>  
 سطحها او دخل دهيئها حنث وان حلف ان لا يدخل  
 في البيت ووقف في طاق باب البيت حنث الا اذا كان  
 اغلق الباب كان خارج لم يحنث ومن حلف لا ياكل  
 لواء فهو على اللحم دون الباب ذنجان والجوز<sup>حلف</sup>



لا يكمل الطنج فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف لا يأكل  
الدوس فيمينه على ما يكمن في التنايل ويبيع في المحر  
من حلف لا يأكل خبزاً قيمته على ما يقاد أهل المحر كله  
خبراً فان الخبز لقطايف او خبز الارز بالمواقيط  
يجت و من حلف لا يمشي او لا يجرى وكل من  
فعل ذلك لم يجت ومن حلف ان لا يتزوج <sup>يطلق</sup> او لا  
او لا يعق فوكلا بذلك حنت ومن حلف لا يجلس <sup>ر</sup>  
فجلس على بساط او حصر لم يجت ومن حلف لا يجلس  
سري فجلس على سري فوقه بساط او حصر حنت وان  
جعل فوقه سري اخر فجلس عليه لم يجت ومن حلف

لا ينام على قواش بيمينه فنام عليه وفوقه فواش اخر فنام  
عليه لم يجت ومن حلف يمين وقال في آخره ان شاء الله  
مستعمل بيمينه فلا حنت عليه ومن حلف لا يمينه عندك  
ان استطاع فهو على استطاعة يمينه دون القدوة و  
ان حلف لا يكلم فلا ناسيا او زمانا والمحين او الزمان  
فهو على ستة اشهر وان لم يكن له يمينه وكذلك الدهر  
عند ابو يوسف وعده وقال الجينية لا ادعي ما  
اللاهود ان حلف لا يكلم ايا ما فهو على ثلثة ايام و  
ان حلف لا يكلم الا ايام فهو على عشرة ايام على قول  
ابو حنيفة وقال لا ينام لا يجمع وان حلف لا يكلم

اشهدونهم على عشرة اشهر عنده وقال لا اثنى عشر  
شهر او اذا حلف لا يفعل كذا ترك ابدان <sup>حلف</sup>

ليظن كذا ففعله مرة واحدة برئيسه ومن حلف  
ان لا يخرج امرأته الا باذنه فاذا طلقها مرة فخرج ثم خرج

مرة اخرى بغير اذنه حنث ولا بد من الاذنه <sup>حلف</sup>  
خروج وان قال لها لا يخرج الا ان اذنك فان لها

مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير اذنه لم يحنث وان حلف  
ان لا يتعدى فاعدا الاكل منه طلوع الفجر الى طلوع الغروب

من الطلوع الطلوع الى نصف الليل والنحو ومن نصف  
ليل الى طلوع الفجر وان حلف ليقضي دينه الى

هو ما دون اشهر وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر  
ومن حلف لا سكن هذا الدار فخرج منها بنفسه وترك

بأهل ومناعه حنث ومن حلف ليصعدن السماء او ليقلبن  
هذا جرداها العقدة يمينه وحنث عقيبها ومن <sup>حلف</sup>

ليقتلين فلانا دينه اليوم فقتلوا ثم وجد فلان بينها  
ديونا او مائة او مستقمة لم يحنث اصاب فلان وجد

سوقا او دما حنث ومن حلف لا يقبض دينه <sup>حلف</sup>  
دون دهم فقبضه بعض لم يحنث حتى يقبض جميع مائة

فان قبض دينه في ذين لم يشغل بهما الا بعد الموتين  
لم يحنث وليس بتغريق ومن حلف لياقن البصرة فلم ياتها



حتى ما تخلصت في اخر جزء من اجزاء جيرة **كتاب**  
 الدعوى المدعى لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى  
 عليه من اجبر على الخصومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر  
 شيئا معلوما في جنسه وقدره وان كان حينئذ يدعى  
 المدعى عليه كلوا احتشادها ليشير اليها بالدعوى فان  
 لم يكن حاضرة ذكر وقتيتها وان ادعى عاقدا ذكر مدته  
 وذكروا ان في مدعى عليه وانما يطالب به وان كان  
 في الذمة ذكر ان لا يطالب به وانما في الذمة ذكر ان  
 يطالب به واذا هي الدعوى سال القاضي المدعى عليه عنها فان  
 اعترف به قضى عليه بها وان انكر سال المدعى اليه فان

الحق

اعترفها قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب يمينه فصر  
 استخلف عليها وان قال المدعى ان يمينه حاضرة وطلب  
 اليه لم يتخلف عندا يمينية ولا يرد اليه على المدعى  
 عندا ولا تقبل يمينية صاحب اليد في الملك بالطلاق وبنية  
 الخارج اول فان نكل المدعى عليه عن يمينه فضا عليه  
 فقول عندنا واذم ما ادعى عليه وايضا للقاضي ان يقر  
 انه اعرض عليك اليمين تلتها فان حلفه حلية وان قهر  
 عليك يا ادعاء فاذا كره ليعرض عليه ثلثة مرة قضى عليه  
 بالكره وان كان بنكاح لم يتخلف في النكاح والرجعة  
 نفقة في الابل والدرق ولا يتلاد والنيب والولاء

الحدود وقد استلحق ذلك كله الا في الحدود  
 وان ادعى اثنا عشر عينا لم يرد كل واحد منهما  
 يدعي اقرارا واقاما بينية فصقان وان ادعى كل واحد  
 عند منعه النكاح على امرأة واقاما بينية لم يقض بها  
 حدة من البينتين ويرجع الى تصديق المرأة لاصل  
 ما وان ادعى اثنا عشر كل واحد منهما ان اشترى منه  
 العبد واقاما بينية فكل واحد منهما بائنا وان  
 شاء اخذ نصف العبد نصف النكاح وان شاء تركه  
 ان تنقضي القافة بينهما به فقالا احدهما لا خيا لم يكن  
 لا خرافة في احد جميعه وان ذكر كل واحد منهما وقاد

قضي بينهما

فهو

عند الاول منهما وان لم يترك قاتلها ومنع احدهما البضيا  
 فهو الاول وان ادعى احدهما شراء والاخر حبة ومبها  
 واقاما بينية ولا ينجح معها شراء الوط او ان ادعى  
 حبة شراء واحدة لم يرد ان تزوجها عليه فيها سواء  
 عند فانه قال يقضي على العبد للرجل والمهارة قبية على الزوج  
 وان ادعى احدهما وهنا ومبها والاخر حبة ومبها  
 واقاما بينية فالزوج وللوان اقاما بينية على البينة على  
 الملك والتابع فموجب التابع الما قدم او لا وان ادعى  
 الشرا من واحد واقام البينة على التابعين قال لا  
 اولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشرا من الاخر



ذكرنا ان يخلعها سوار وان اقام الخارج البنية على ملك  
 المودخ وصاحب اليد اقام البنية على ملك مقدم  
 ربحا عن كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد  
 واحد منها بنية على الشايج فصاحب اليد اولى وكذلك  
 الشايج في ثياب الكف لا يبيع الا مرة واحدة ولا يبيع  
 في ملك لا يكون وهو كذلك وان اقام الخارج البنية  
 على ملك وصاحب اليد اقام البنية على الشرا من كان اولى  
 وان اقام كل واحد منها البنية على التزام من الاخر ولا  
 يبيع منهما الا ثلث البنية عند جد وان اقام احد  
 المديين اشاحدين والاخر اربعة منها سوار ومن

ادى قصاص على غيره فيجد استخفاف فان نكل عن يمين  
 فيما دون نفس لزم القصاص فان نكل عن نفس جدد  
 حتى يقرأ ويحلف وقال يلزم الارش فيهما واذا اقال  
 المدعى في بنية حاضرة قبل للمدعى عليه بلا عطاء كغيلة  
 ينضك ثلاثة ايام فان فعل ذلك والا امر بملازمة  
 ان يكون غريبا على طريق قبل في ملازمة مقدار المجلس  
 لقاضي وان قال المدعى عليه هذا شيء او دعيته فلا  
 الغائب او وجد عندى او خطبة منه واقام بنية على  
 ذلك فلا خصوصية بين وبين المدعى والله قال المدعى عليه  
 اتبعه من لئال الغائب فهو خصم والله قال المدعى رقب

بني واقام البنية وقال صاحب اليد او دعيه فلان و  
اقام البنية لم يندفع الخصومة وان قال المدعي ا  
من فلان وقال صاحب اليد او دعيه ذلك فلان سقط  
الخصومة بغير بنية واليمين بالله تعا دون غيره ويجوز  
كذلك كذا وصافه ولا يتخلل بالطلاق ولا العتاق  
ويختلف اليهود بالله الذي انزل التوراة على موسى  
والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوس  
بالله الذي خلق النار ولا يخلطون في بيوت عبادهم  
ولا يجب تعذيب اليمين على المسلمين بزمان ومكان ومن  
ادعى ان اتباع من هذا جده بالفادهم فمجدد استلف

بالله

بالله ما يتكلم به قاي في الساعة ولا يتخلف بالله ما يقع و  
يتخلف في الغصب بالله ما يتحقق عليك وده ولا يتخلف  
بالله ما غصبته وفي الكلاخ بالله ما يتكلم الكلاخ قائم في الحان  
وفي الدعوى الطلاق بالله ما يملك في هذا الساعة بما  
في كوة ولا يتخلف بالله ما طلقها واذا كان دار في  
يد رجل اذعها اثنان احدها جيبها والاخر نصفها  
واقام البنية فلصاحب الجميع ثلثه ارباعها ولصاحب  
الخط ربعها عند ابجينة وعند ما بينهما ثلاثا ولو كانت في  
ايدى سلت لصاحب الجميع كلما نصفها على وجه القضاء  
ونصفها لا على وجه القضاء واذا اتا دعاء دابة فاقام



كلا واحد منهما بنية الحائض عند ذكر كل واحد <sup>منها</sup>  
 ما يجزئ سنة لداية يومه احد تاخيرين فمواو <sup>او</sup>  
 ان اشكل ذلك لانه بينهما واذا تنازعنا في دأبها <sup>ها</sup>  
 واكتما والاخر متعلق بهما فالتوكيد <sup>او</sup> وكذا  
 اذا تنازعنا في غير عليه على واحد <sup>ها</sup> والاخر كونه  
 متعلق فصاحب الحمل <sup>او</sup> واذا تنازعنا في تعيين <sup>احد</sup>  
 لا سبب والاخر متعلق بالكم فلا يبين <sup>او</sup> واذا اختلف  
 لتباين في البيع فادعى المشتري <sup>بكر</sup> غنا وادعى البائع  
 فقر او اقرق البائع بقدر ومن المبيع وادعى المشتري  
 اكثر منه واقام احدهما بنية <sup>او</sup> فلهما وان اقام كل

واحد منهما بنية الحائض فالبنية للزيادة <sup>او</sup> فان لم يكن  
 لكل واحد منهما بنية قيل للمشتري اما ان <sup>او</sup> ترخص بالثمن  
 الذي ادعاه البائع <sup>او</sup> الا فسخا لبيع وقيل للبائع اما  
 ان سلم ما ادعاه المشتري من المبيع <sup>او</sup> الا فسخا لبيع فان  
 لم يتراضا يستحق الحاكم كلا واحد منهما على دعوى <sup>او</sup> الاخر  
 يتبدى بين المشتري فاذا اختلفا في <sup>او</sup> القايح العقد <sup>منها</sup>  
 وان نكل احدهما عن البيه لانه دعوى <sup>او</sup> الاخرى فان  
 اختلف في لاجل <sup>او</sup> في شرط الخیار <sup>او</sup> في استيفاء بعض  
 الثمن فلا تنازع بينهما <sup>او</sup> والقول قول من <sup>او</sup> نكل الخیار <sup>او</sup> ولا  
 مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا <sup>او</sup> فمن لم يتجافى عند

ابنيته وادبو يوسف ويحيى القول قوله المشتري وقا  
 محمد بن الحسن ويبيع البيع على مذهب المالكية ولو كان  
 حد العبدين ثم اختلف في ذلك ثم يباع العبد ابنيته  
 والقول قوله المشتري مع يمين ولم يبيع الا ان يرضى  
 ان يترك حصة المالك وقال ابو يوسف يباع القان تقب  
 البيع في الحي والقول للمشتري في يمينه المالك ايضا  
 هو قول محمد واذا اختلفا لا وجال في المرفاد على  
 ان تزوجها بالقد وقال لا زوجة له تزوجته باليمين  
 فاليها اقام البينة قبلت بينة وان اقام البينة لها  
 لبينة بينة المودة وان لم تكن لها بينة تخالف عند

ابن حنبل

ابنيته وادبو يوسف ويحيى الكا ح ولكن يحكم حاكم مرفاد  
 مثل ما عرف به الزوج او اقرضه باقال الزوج والكان  
 مثل ما ادعت المودة او اكثر قضي بما ادعت المودة والكان  
 مرفاد اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المودة  
 قضي لها بمرفاد واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء  
 المعقود وعليه تخالف وتزد وان اختلفا بعد الاستيفاء  
 لا يتخالف وكان القول قول المستاجر مع اليمين وان ا  
 اختلف بعد استيفاء بعض المعقود عليه تخالفوا  
 فسخ المعقود فيما بينه وكان القول في الماضي قول المستاجر  
 مع يمينه وان اختلفا لمول والمالك في مال الكفا



فيقال عند البيهقي والقول العبد مع يمينه <sup>وحد</sup>  
ها يتماثلان وتفتح الكتابة واذا اختلف الزوجان  
في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال وما يصلح  
للنساء فهو للنساء وما يصلح لهما فهو للزوج <sup>واحدة</sup>  
احدهما واختلف وثمة الحديث مع اني فما يصلح للرجال  
والنساء فهو للرجال منها وقال ابو يوسف يدفع  
لمرأة ما يجير مثلها والباقي للزوج مع يمينه وقال  
يحمد ما كان للرجال فهو للرجال وما كان للنساء فهو  
للنساء وما كان يصلح لهما فهو للزوج حال حيوة <sup>او</sup>  
نودته واذا باع الرجل حادثة غنات بولد فادما

باب فان جاءت به لاق من ستة اشهر من يوم باعها <sup>فمو</sup>  
ابن البائع وامة وام ولد وفتح البيع فيها وير  
لتمن المشتري وان ادعاه المشتري مع دعوة البائع  
او بعدها فدعوة البائع اولى فان جاءت به لاق من  
سنة اشهر لم يقبل دعوة البائع فيه الا ان يصدق <sup>لشعر</sup>  
فاذا امة ولد فادعاه البائع وقد جاءت به لاق من  
سنة اشهر لم يقبل الاستيلاء في الام بحال وان ماتت  
الام فادعاه البائع وقد جاءت لاق من ستة اشهر <sup>شبه</sup>  
النسب في الولد واخذ البائع ويرد الثمن <sup>حيث</sup>  
وعلاها يرد من الولد دون الام ومن ادعى نسب <sup>حد</sup>

التواخين بثبت نبيهما **كتاب** لشهادة الشهادة

فوقه يلزم شهودا واداد ولا يسمع كتمانها اذا

ما اليهم الملاحى بذلك والشهادة في الحدود والقصاص

يخير فيها الشاهدين استروا الظهار والمرافض الا

ان يجيب ان يشهد بالمال في السورة فيقول اخذ المال

ولا يقول سرق والنهابة على مراتب منها الشهادة

في الزنا يثبت فيها اربعة من الرجال ولا تقبل فيها <sup>شهاد</sup>

النساء وفيها شهادة ببقية الحدود والقصاص <sup>تقبل</sup>

فيها شهادة للرجلين ولا تقبل فيها الشهادة للنساء

فما سوى ذلك من الحقوق <sup>جلين</sup> يقبل فيها شهادة

ادبر

واحد اده ولا تقبل شهادته احد الزوجين الاخر ولا

شهادة المولى لعبد ولا العبد للمالك ولا شهادة لشريك

شريك فيما هو من شركتهما وتقبل شهادة الزوج اخيه

عم ولا تقبل شهادة المختل ولا الناجية والمفينة ولا

مدق الشرف على اللغو ولا من يبيع بالظهور ولا من يبيع

لناس ولا من يات بايا من اكابر التي يتحقق بها الحدود

لا من يدخل الحمام بغير اذنه ولا من ياكل الربوا ولا يقاتل

بالردة والشهرج ولا من يفعل الافعال المستغنية كالبول على

الطريق على الطريق والاكل على الطريق ولا تقبل شهادة من

يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الزمة بعضهم على بعض



وان اخلطت ملقمة ولا يقبل شهادة الخبيث على الذي  
وان كانت الحقائق اخلطت من الباطن والذيل الذي يجنب  
لكما يرد قبلت شهادته وان لم يبعثه وتقبل اشهاد  
اقله والنقص ولد الزنا وتقبل شهادة اهل الهوا  
الانطوائية وشهادة الخبيث جائزة واذا وقعت الشها  
و الدعوى قبلت وان خالفتم لم تقبل ويعتبر انفا  
الشاهدين في اللفظ والمعنى عند الميمين فان شهد  
احدهما بالف والاخر باليمين لم تقبل اشهاد <sup>شهادة</sup> عندا به  
وعندما تقبل على الالف وان شهد احدهما بالف والا  
بالف وخمس مائة والمدعى يدعي الف وخمسة مائة قبلت <sup>شهادة</sup>

او دجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غيره مالا  
مثل النكاح والطلاق والولاية والوصية وتقبل في  
البكارة والولادة والعيوب كلها في النكاح موضع لا يطعم  
عليه لوجال بشهادة امرأة واحدة لا بد في ذلك كله من  
العدالة واللفظ الشهادة فان لم يذكر ان هذا لفظا  
لشهادة وقال اعلم او اتيقن لم تقبل شهادة وقال به  
حنيفة يقهر الحاكم على قهر عدالته في الحدود و  
لقصاص فان دعي بالزنا عن الشهود فان طعن الخصم فيهم  
سأله عنهم وقال لا بد ان يسأل القاضي عنهم في المرحلة <sup>شهادة</sup>  
وما يتجمل الشهادة على مربيين احدهما ما ثبت بنفسه مثل

البيع والارزاق والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع  
الشاهد او رآه وسمع ان يشهد به وان لم يشهد عليه  
ويقول اشهد انما براء ولا يقول اشهد في ذلك  
فعموما لا يثبت حكم بنفسه مثلا شهادة واذا سمع شأ  
ايشهد فيه لم يجوز ان يشهد على الشهادة الا ان يشهد  
وكذلك لو سمع يشهد للشاهد على شأه لم يسمع له  
ان يشهد به على الشهادة الا ان يشهد به ولا يجوز للشاهد اذا  
واحد خط ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة ولا تقبل اشهاد  
الاعمى ولا المجنون والمحدود في قذف وان قاب ولا  
الوالد لو لده وولد و لده ولا شهادة الولد لا بوجه

واجوز

هنا على الدوام اذا شهد بالف و قال احد من قضاة منهم  
ختماية قبلت شهادتها بالف ولم يسمع قولها في قضا  
الا ان يشهد مع اخر ويثبت للشاهد اذا علم ذلك ان  
لا يشهد بالف حتى يفرد المدعي انه يقضي خمس مائة و  
شاهد شاهدان زيد امثله يوم النحر مكة وشهد الاخر  
انه قتل يوم النحر بالكوفة باجتماع عدد الحاكم لم يقبل  
لشهادته بين فان سبقت احداهما فحق لها ثم شهد الفرق  
الاخر لا يثبت الي ذلك ولم يسمع لقاضي الشهادة على جرم  
ولا يملك بذلك ما لم يتحقق ولا يجوز للشاهد ان يشهد فيه  
لم يقا به الا النسب والموت والكلح والدخول بمكواحه و



ولا يشترط فيه فانه سعة ان يشهد بهذا الشيء اذا جرى  
بما من ليتم به الشهادة على الشهادة بما يترتب على كل حق  
يسقط بالشبهة ولا تقبل الحدود والقصاص  
يجوز شهادة شهادتين على الاشهاد والحدود  
شهادتان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع المستوي  
على شهادة اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عند  
والشهادتين على نفسه وان لم يقبل اشهد على نفسه جاز  
يقول شاهد الفرع عند الاصل اشهد ان فلانا  
اشهد على شهادة اني اشهد ان فلانا اقر عند  
يكفي اخذ اقرار الشاهد على شهادة بذلك ولا تقبل

شهادة

شهادة شهود الفرع الا ان يجرى شهود الاصل  
او يفيوا بمسيرة ثلثة ايام فصاعدا ويرضوا رضاً  
لا يستطيعون منه حضور مجلس الحاكم قال عدل  
لا مثل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن تعدد  
بليهم جاز وينظر القاضي حاله وان انكر  
لاصل الشاهدة لم تقبل شهادة شهود الفرع  
ابحنيقية في شهادة الدود شهرة في السوق ولا  
وقال ابو يوسف ومحمد بن جبريل ويحسب ناديا  
لجميع عدل الشهادة اذا رجع الشهود  
شهادتهم قبل حكم الحاكم بها سقطت فان حكم بينهما



ثم رجعوا لم يفتح الحكم ولو جوب عليهم ضمان ما <sup>تلقوا</sup>  
 يشهدا دقهم ولا يصح الودع الا بحضرة الحاكم واذا  
 واذا شهد شاهدان على امرأة بالفلاح بمقدار مهر مثلها  
 ضمن لمال المتهود عليه وان رجع احدهما ضمن  
 النصف وان شهد بالمال ثلثة فرجع احدهم ثلثا  
 ضمان عليه وان رجع اخر ضمن الا ضمان نصف مال  
 وان رجع ثالث لان المال بينهم ثلثا وان شهد <sup>جدا</sup>  
 وامرأتان فرجعت امرأة واحدة ضمن رجع المارو  
 ان رجع ضمنا نصف الحق وان شهد رجل ومثرا <sup>منه</sup>  
 ثم رجع ثلثان فلا ضمان عليهما وان رجعت اخرى كان

عائنة

على نسوة رجع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل  
 سداس الحق وعلى النسوة خمسة سداس الحق عندا <sup>ب</sup>  
 حنيفة وقالوا على الرجل نصف وعلى النسوة النصف وان  
 شهد شاهدان على امرأة بالفلاح بمقدار مهر مثلها  
 ثم رجعوا فلا ضمان عليهما وكذا كان شهد على رجل  
 يتزوج امرأة باقل من مهر مثلها فان شهد بأكثر  
 من مهر مثلها ثم رجع ضمن الزيادة وان شهد اربع  
 بنات بمثل القيمة واكثر ثم رجع لم يضمن وان كان با <sup>تلا</sup>  
 القيمة ضمنا نقصان وان شهد على رجل انه طلق امرأ <sup>ة</sup>  
 قبل الدخول بها ثم رجع ضمنا نصف المهر فان كان



بعد لدخول لم يثبتنا وان شهد انه اعتق عبده ثم  
رجعنا صلتا قيمة وان شهد القصاص ثم رجعا بعد  
لقتل صننا لدية ولا يقطن منهم واذا رجع شهود  
الفرع صفتوا وان رجع شهود الاصل وقالوا لم  
نشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم  
وان قالوا لا شهدناهم وغلطناهم ضمنوا وان قال  
شهود الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم  
لم يلتفت الى ذلك واذا شهد اربعة بالزنا  
وشاهدان باحصان فرجع شهود الاحصان فرجع  
شهود الاحصان بعد رجوعهم لم يثبتوا واذا رجعا

لذلك

لذلك كون عند التزكية ضمنوا واذا شهدوا هذا بان  
يمين وشهد شاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فاقا  
على الشهود اليمين خاصة والله **كت** - لا بد من  
ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة و  
يكون من اهل الاجتهاد ولا يأسن بالدخول في القضا  
لمن يشق بنفسه انه يودي فوضعه ويكره المدخول فيه لمن  
يتجاوز الفرجعة او لا يأسن على نفسه الحيف فيه ولا ينبغي  
ان يطلب الولاية ولا يأسن لها ومن قلد القضا يأسن  
له ان يوافق القاضي الذي كان قبله وينظر في حال المجتهد  
عنه اعز بقبح لذه اياه ومن انكر لم يقل قول القضا

عليه لا يئس فان لم يقيم بيته لم يجعل تجليته بنياد  
عليه ويغير امره ويظهره الودائع وادفع الوقف  
فيجعل عطاء يقوم اليه او يعزفه بمن هو في يده  
يقول الموروث ان لا يغير الذي هو في يده ان  
لموروث سلم اليه فيقبل قوله فيعاه ويخلص الحكم على  
فان الخلع السجد ولا يقبل هدية الامن ذي رحم  
منه او من جرت عادة على القضاء دانه ولا يغير  
دعوة الا ان يكون عامته ويشهد الخاذه ويعود  
يقدر ولا يفتق احد الخصمين من خصمه واذا اختلف  
بينهما في المجلس قالوا قبال ولا يئس واحد عامه

ولا يئس اليه ولا يقبل حجة واذا ثبت الحق عند طلب  
صاحب الحق حسب غري لم يجعل حجة وامره يدفع ما عليه  
فان امتنع حبه في الدين لزم بدلا عن مال حله  
يده كمن المبيع وبدل القرض والزم بمقل كالموروث  
لكفالة ولا يجبه فيما سوى ذلك كعوض المصروف فاذا  
قال في غير المجلس الا ان يثبت غريمه ان له مالا فيجب  
او شهرين او ثلثة ثم يبال عنه فان لم يظهر له مال خلع  
سبيل ولا يجوز بيته بين ثمانية ويجوز الدخلة ثعثة  
زوج ولا يجبر الوالد في الدين ولدها ولا اذا امتنع من  
الانفاق عليه ويجوز قضا الحراء كل سنة في الحدود



القصاص ويقبل **كتاب** لقاضي القاضى والمفتون اذا  
اشهد به شاهدان عدل فان شهدوا على خصم حاضرا  
وقضى بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدوا بغير حصة خصم  
لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم على المكتوب اليه ولا يقبل  
الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويجب  
ان يقرأ الكتاب عليهم ويقرأ ما فيه ثم يثبت ويسجل الجسد  
فاذا وصل الكتاب الى القاضي لم يقبلهم الا بحصة الخصم  
فاذا سلم الشهود اليه نظر المخته فاذا شهدوا ان كتابه  
القاضي سلمه اليه في المجلس حكم وقراه عليا ونسب تحت  
وقراه على الخصم والزم بما فيه ولا يقبل كتاب القاضى في الحد

والقصاص وليس للقاضي ان يستألف حال القضاء الا ان يفتي  
اليه ذلك واذا ادفع الى القاضي حكم حكم امضا والا ان  
يخالف الكتاب او السنة والابحار بان يكون قوله الاول  
عليه ولا يقضى على الغائب الا ان يحضر من يقوم مقامه  
اذا حكم رجلان رجلا حكم بينهما ورضيا بحكم جاز ان كان  
بصفة الحكم ولا يجوز اليحكم الكافر والعبد والذمي والمحدث  
في القذف والقامق والصبي وكل واحد من المحكمين ان  
جمع ما لم يحكم عليهما فاذا حكم لزمهما فاذا دفع حكمه الى القاضي  
فوافق مذهب مضاة وان خالف ابلد ولا يجوز ان يحكم في  
الحدود والقصاص وان حكم بغير الخطأ فيقتل

الحاكم على المعاملة بالدية لم يفتد حكة ويجوز ان يسير اليه  
ويقتض بالكل وحكم الحاكم قابو به وولده وذو جده  
باطل والله **كتاب** لقنة ينبغي للامام ان يصيب قاسما  
يقدم من بيت المال يقيم بين الناس في اجرة فان لم يفعل  
نسب قاسما يقيم بالاجر ويجب ان يكون عدلا مامونا  
عالمنا بالقنة ولا يجز القاضى الناس على قاسم واحد ولا  
يزك القسام ينبغي ان واجرة القضاة على عدد الرؤس  
عند الجحيفة وقال على قدرا لا نصيبه واذا حضر الشركاء  
عد القاضى لا يدعجه اذا اضعفه ادعوا لهم ورفعها  
على عدلين لم يقسم بالقاضى عن الجحيفة حتى يقيم القنة

على موته وعدد دودته وقال لا يقسمها باخر اقدم ويؤ  
كوفي كتابا لقنة ان مشهرا بقولهم وان كمالا للمشرك  
بينهم ما سوى العقار وادعوا ان يزل قسمة قوتهم  
ولو ادعوا الى العقار اختلفوا اشتروا قسمة بينهم وان اد  
عوا الملك ولم يذكروا كيف استقل اليهم قسمة بينهم  
كان عروضا وعقارا وان كان كل واحد من اشركا يفتع  
بخصمه قسم بينهم بطلب اقدم يفتع به والاخر يتفرق به  
لقنة نصيبه فان طلب صاحب الكثرة قسمة وان طلب صاحب  
الكثرة قسمة وان طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان  
واحد منها يغير لم يقسم به الا برضاها ويقسم العرف اذا



كانت من جنس واحد ولا يقسم الجنسين بعضها نحو  
بعض الاباء اليقين وقال ايضا يقسم الوثيقين  
لجواهر النقا والجماد واليقين الوثيق ولا يقسم حمام  
لا يبر ولا ياتي الا ان يتاخر الشركا واذا اخرجوا  
واقام البنية على الوفاة وعدد الورثة والدارنة  
ايديهم ومعهم وارث غائب او صغير منهم بالقائه <sup>بطلب</sup>  
الماضين ونقيب الغائب وكذا يقبض نصيبه وان كان  
مستري لم يقسم مع غيبه احدثه وان كان العقد في يد  
الوارث الغائب لم يقسم فان حفر وارث واحد <sup>منهم</sup>  
لم يقسم مع غيبه وان كانت ذواته في مرقا <sup>حد</sup>

ثم كل دار على حدتها في قول ايضا يقسم وقال ان كان <sup>الدار</sup>  
صلح لحد قسمه بعضها في بعض قسمها وان كانت دار  
ضعت او دار وحالوت قسم كل واحد منها على <sup>حد</sup>  
وينبغي للقاسم ان يفرز ما يقسم ويعدله ويوزعه <sup>يقوم</sup>  
البناء ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه ومشرجه <sup>يكون</sup>  
يكون نصيب بعضهم بنصيب الاخر تعلق ثم يكتب اسامهم  
ويجعلها رقة ثم يلقب نصيبا بالاول والذى يليه <sup>ب</sup>  
والذى يليه والثالث على هذا لاعتباد ثم يخرج القرع  
من خرج اسمه اوله فلا يلزم الاول ومن خرج ثانيا  
فلا يلزم الثاني ولا يدخل في القسمة الدراهم والذناير

الاثر اضعف فان قسم ينقسم لاحد من ميل ما وفيه  
 الاثر او طريق لم يشترط في القيمة فان امكن حرفا  
 لطريق لميل عنه ليس له ان يستطرق ويسيل فيصيب  
 الاثر وان لم يكن في القيمة واذا كان سفلا لعلو  
 او علوا لسفلا وسفلا لعلو بين قوم يقسم كل  
 واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا يميز بغير ذلك وان  
 اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قلت شهاد  
 هما فان ادعا احدهما بالغلط وادعى الاخر مما اصابه شيء  
 في يد صاحبه وقد شهد على نفسه بالاستقام لم يصدق  
 على ذلك الابينة وان قال استوفيت حقي ثم قال اخذ

بعض

بعضه فالقول له قولي معي وان قال اصابني  
 الى موضع كذا فلم يعلم الى واما يشهد على نفسه بالا  
 ستيفاء وكذبه شريكه تحالف ونسخت القيمة واذا  
 استحق بعض نصيبا حدها بعينه لم تنسخ القيمة عند اية  
 حثيفة ويوجب خصمة من ذلك في نصيب شريكه وقال  
 ابو يوسف يفسخ القيمة **باب** لا كراه الاكراه بئس  
 حكا اذا حصلت من يقدر على ايقاع ما يوقعه <sup>سلطان</sup>  
 كان اولها واذا اكراه الدجل على بيع ماله او على شراء  
 سلع او على ان يقر لرجل بالفضا او بواجب داره فاكراه  
 على ذلك بالقتل او بالضرر او بالخذل او بالعيب فباع او



اشترى ثم زال الكراه فهو بالخيار ان شاء الله البيع  
 وانما فسخه ورجع بالبيع فان كان قبض الثمن <sup>على</sup>  
 فقد اجاز البيع وان كان قبضه مكرها فليس بالجاز  
 وعليه دونه ان كان قايما في يده وان هلكا لم يبع في يده  
 المشتري وهو غير مكروه من قيمته المايه <sup>ان</sup> وللكره  
 يضمن المكروه وانما تركه ومن اكراهه ان يلازمه  
 او يتركه بالخيار والا كراه على ذلك يجزى او قيد او غير  
 لم يخلد الا ان يكون بالخيار ومد على نفسه او على عضو  
 اعضا فاذا اخاف ذلك حينئذ وسع ان يقدم على ما  
 اكراه عليه ولا يسو او يصبر على ما به <sup>تقوا</sup> فله من قتل

به ولو بالمال فهو انما اكراه على الكفر بالله او سب  
 النبي عليه السلام تقيدا وجن او ضرب لم يكن ذلك  
 اكراه حتى يكونه بما هو يخاف منه على نفسه او على عضو  
 من اعضائه فاذا اخاف ذلك وسع ان يقدم على ما امر  
 به فلو دى به فاذا اظهر ذلك فليس له ان يلازمه فله  
 ما لم عليه وان صبر ما امر به حتى قتل ولم ينظر الكفر  
 ما جرد وما هو افضل وان اكراه على ان لا مال مسلم  
 بما هو يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسع  
 ان يفعل ذلك ولما جرد ما لا يضمن الكره وان اكراه  
 بقتل على قتل غيره لم يصبر على تقديم عليه ويصبر حتى يقتل

فان قتل كافي اثم والعصا من غير الذي اكره ان كان  
القتل عدا او اكره على اطلاق امارة او اعتوا حبيدا  
مقتولا وقع ما اكره عليه ويرجع على الذي اكره  
بقيمة العبد وبثقتهم الى ان كان قبل الدخول  
وان اكره على الفداء واجب عليه نحو عبد ابى جيت  
الا ان يكره لسلطان وعندهما لا يلزم الحد واذا اكره  
على الدقة لم تكن امارة منه **واجب** لحياته فرفض  
الكفاية اذا قام به غريق من الناس سقط على  
الباقين وان لم يقسم به احد اثم جميع الناس بتركه قتلا  
الفاد واجب وان لم يبدوا **واجب** الجهاد على الصبي

ولا امارة ولا عبد ولا غريم ولا مقود ولا مقطوع يد  
والرجلين فان هجم العدة على بلد وجب على جميع الناس  
يخرجون مخرجهما فيغيران ذودهما والعبد يغير اذن  
لجولي واذا دخل المسلمون في دار الحرب فصار مكره  
او حضا دعوم الاسلام فان اجابهم كفوم عن  
قتالهم وان امتنعوا دعوههم الماداه الجنية فان  
بذله ما قلمه ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا  
يجوز ان تقا من لم يبلغ دعوة الاسلام الا بعد ان  
يدعوا من يظفر الدعوة **واجب** ذلك فان ابوا  
ستألفوا بالهداية وحارروهم وعضوا عليهم **واجب**



واحرقهم بالانوار وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجائر  
هم وانفسدوا ذرعهم ولا بأس بيوهم وان كان فيهم  
مسلم اسير وتاجروا ان شق حبل الصيانة للمسلمين او ناله  
سارى لم يغيروا عن ترويعهم ويقصدون بالارضا  
الكفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين  
اذا كان عسكرا المسلمين عظيمها يمين عليده ويكوه <sup>فراج</sup>  
ذلك في بيعة لا يؤمن عليهم ولا تقايله المواة الا  
بأذن المولى الا ان يجهل العدو وينتج للمسلمين ان  
لا يقدر ولا يفلحوا ولا يفلحوا ولا يفتل امرأة ولا  
قبيل ولا شيخا قاتلا ولا اعم ولا مقعدا الا ان يكون

احدم لا ممن له رأى في الحرب او تكون المرأة ملكة ولا  
يقتلوا المجنون الا وان ذاق الاسام ان يصلح احل الحرب او  
فوج مشهور وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به  
فان ما لم يضر امرأة ثم رأى انقتد الصلح انفع للمسلمين  
بئذا اليهم وقا تلهم بعده وان بداوا بخيانتهم قاتلهم  
ولم يبيد اليهم اذا كان ذلك باقفا قههم واذا  
اخرج عبيدهم بعد ما اسلم الى عسكر المسلمين فهم اراد  
ولا بأس بان يولوا العسكر في احوال الحرب ولا يكلوا ما في  
ومن الطعام وهبوا الحطب ويدخلوا بالدم و  
بقائمه انما يجيدونه من السلاح كل ذلك بغير قسوة ولا

يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتولوه ومن اسلم  
احراز نفسه واولاده الصغار بالسلامة وكل ما له  
يده او وديعه في يده اسلم او ذمي فان ظهر فاعيد اذ  
تقاررة يكون في ذلك ذمته وحملها في امواله  
كبار في ولا يبيع ان يبيع لسلح من اهل الحرب ولا  
يجوز ولا يقاتل ولا يقاتل ولا يقاتل ولا يقاتل  
مقاتل في اسارى المسلمين ولا يجوز لمن عليهم  
اذا فتح المسلم بلدة عتوة فهو بالخيار ان يشاء  
قتلها بين المسلمين وان شاء اقر اهلها عليها و  
عليهم الخراج و هو في الاسارى بالخيار ان يشاء يلقم

البيع

ان

ان شاء استوثقهم وان شاء تركهم احرار اذمة للمسلمين  
ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب واذا اراد الامام التوجه  
الى دار الاسلام ومعهم مواشي لم يقدر على نقلها الى دار  
الاسلام ذبحها وحرمتها ولا يقردها ولا يتركها ولا يقيم  
الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام وروى  
والمقاتلة في العسكر سواء واذا الحقيق من دفي دار الحرب  
قبل ان يخرج الغنيمة الى دار الاسلام شاركم فيها ولا  
لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان يقاتلوا واذا امنوا  
حرا و امراة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة  
صح اما نحن ولا يجوز لاسد من المسلمين قتلهم الا ان يكون



في ذلك مفسد فبذل اليهم الامام ولا يجه واما الذي  
ولا يسير في دارهم ولا تاجر الذي يدخل عليهم باسا  
لهم ولا يجوز امان العبد عند ايجنته <sup>ان</sup> ان ياذن  
له مولاه في لقتال وقال ابو يوسف وحده يصح اما ذو  
اذا غلبا التزك على الروم فسبوا وخذوا اموالهم ملكوها  
فان غلبنا على التزك حل لنا ما نجد من ذلك واذا غلبوا  
على اموالنا وحرادوها بدارهم ملكوها فان ظفروا عليها  
لمسلمون فوجدوا لما لكون قبل القسمة فيهم بغير شيء  
وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان اجوا  
وان دخلت دار الحرب تاجر فاشترى ذلك واخرج الى

دار الاسلام فلكه الاول بالخيار ان شاء اخذه بائن الا  
اشراه التاجر به وان شاء ترك ولا يملك علينا اهل الحرب  
بالغيت مدبرينا وامهات اولادنا ومكاتبنا وحرادنا  
ومتكيبنا وحرادنا فملك عليهم جميع ذلك واذا اتوا بعد  
لمسلم فدخل عليهم الدار الحرب فاخذوه لم يملكوه <sup>عند</sup>  
اييجنته وان تدبير اليهم فاخذوه ملكوه واذا  
لم تكن للامام حوله يجهل عليها لقائم قسمتها بين  
الغنائم قسمة ايداع يجهلونها الدار الاسلام ثم يد  
تجهلها دار الاسلام واخذ منهم فيقتسمها ولا يجوز  
بين الغنائم قبل القسمة ومن مات من الغنائم في دار

الحرب فلا حق في الغنيمة ومن مات منهم بعد اخراجها  
داو الا سلام فنيده لو وقت ولا باس بان ينقل الامام  
وما لا القتال ويكرض بالقتل على القتال فيقول من قتل  
قتيل اقل سلبا ويقول سيريت قد جعلت لكم الربح  
بعد الخيل ولم ينقل بعد الخيل الغنيمة الا حين واذا  
لم يجعل السلب للقتال فهو من جملة الغنيمة والقتال  
وغیره قيمه سواء والسلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه  
وهو مركبه واذا اخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز  
ان يلقوا من الغنيمة ولا اكلوا منها ومن فضل  
علق او طعام دده الى الغنيمة ويقسم الامام الغنيمة

فيخرج

فيخرج خمسة اقسام واربعة الاحاسين بين لغا غنيمة للغا  
سهمان والرجل واحد سهم وقال للغا من ثلثه سهم  
والرجل سهم ولا يسهم الا الفرسان واحد والبراذين  
العتاق سواء ولا يسهم لراجل والبطل ومن دخل دار  
الحرب فاردا فقتل فله سهم فاقسمهم فاقسم ومن دخل  
دار الحرب راكبا فاشترى فرسا استحق سهم راكبا فلا  
سهم له لو كان امراة ولا ذمي ولا صبي ولكن يرضخ  
لحمه على حسب ما يريه الامام واما اخن فيقسم على ثلثه  
اسم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن لبيل  
ويدخل فترا ذوى القربى فيقسم ويقدسون ولا يدفع



ولا اعتياهم شيء فاما ذكر الله تعالى الخمس فاما هو  
افتتاح الكلام بتركه باسمه والسهم النبي عليه <sup>السلام</sup> سقط بموجبه  
كما سقط الصنع وسهم ذوي القربى كانوا يستحقون في  
ضمن النبي عليه <sup>السلام</sup> بالشفرة ويطلب بالفقراء واذا دخلوا  
او الاثنان دار الحرب مغيرين يغير اذن الامام فاخذوا  
شيئا لم يخس وان دخلت جماعة لمصلحة فاخذوا شيئا  
يخس وان لم ياتي بهم الامام فاذا دخل المسلم دار الحرب  
تاجر فلا يحل له ان يغير شيء من دماهم ولا من اموالهم  
فان عود بهم واخذ شيئا وخرج به ملكا محظورا  
ويومر ان يصدق به واذا دخل الحرب اليها متامنا

لم يكن

لم يكن ان يقيم في دار الاسلام سنة ويقول الامام  
ان اقبلت تمام السنة وضعت عليك الجزية وان اقا  
احدا الجزية وصار ذميا لنا ولم يترك ان يوجب الي  
دار الحرب قال عاد الى دار الحرب وتركه دية عند  
مسلم او ذمى او دينيا في ذمتهم فقد صار ذميا  
بالعود وما في دار الاسلام من ماله فهو على خطر فان  
اسر او قتل سقطت ديون وصار ذميا دية فيا وما  
وما اوجب عليه المسلمون من اموال اهل الحرب بغير قال  
يغير في مصالح المسلمين كما يغير في الخراج **باب** لغزو  
الخراج وادمن العرب كلنا مشرقة وهم ما بين الغزيين

اي

الامة تجر يمين وبميرة الى حد الشام والسواد ارض  
خرج من مابين الغرب الى حقبه حلوان ومن العتق<sup>2</sup>  
عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم<sup>الم</sup>  
وتصرفهم فيها ولا ارض اسلم عليها اهلها او نحت<sup>عنة</sup>  
وقسم بين القاطنين وارض عشرية ولا ارض نحت<sup>عنة</sup>  
عنة فاقوا اهلها عليها في ارض خراج ومن احياء ارض  
مواتا في عتق ابينينة وابو يوسف معتبر بنيرها فاذ  
كانت من خير ارض الخراج في بروجية والثالث من خير ارض  
الشرق في عشرة والبرة عند ناعشية باجماع العصاة وقا<sup>ل</sup>  
محمد بن احياء ابناء يبرحها اربعين استرجعها او ما

حيلة او ما الفداء او الاغار العظم التي لا يملكها<sup>حد</sup>  
في عتق كمال اسماء وان احياءها بالافاد التي اخر  
ها الاعاجم مثل في الملك وغيره بجر في خراجية والخراج  
الذي وضعه رضي الله على السواد في كل جريب يبلغ له  
لما دفعه هاشم وهو الصاع ودرهم والصاع اربعة مثاقيل  
وفي الرضية خمسة دراهم وفي جريب الكرم المصل والنخل  
لمنصل عشرة دراهم وما سوا ذلك من الاضاف يوضع عليها  
بحسب الحاجة فان لم تطلوها وضع عليها نصفها لا ما  
وان غلب على الارض الخراج لما وانقطع عنها او اضلم  
الدرع آفة فلا خراج عليها وان عطلها ما جبا فعليه



الخراج ومن اسلم من اهل الخراج على حاله ويجوز ان  
يسترى المسلم ارض الخراج من اذى ويؤخذ منه الخراج  
ولا عشرة الخراج من ارض الخراج **باب** الجزية وا  
الجزية على ضربين جزية تؤخذ بالراضى والصلح  
وعسب ما يقع عليها لاتفاق وجزية يتبدى الا  
مام وضعها اذا جليل لمام على الكد وواقدم على  
املاكهم فيضع على الفخ الظاهر انما في كل سنة ثمانية  
واربعين درهما ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم  
وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر  
درهين وعلى الفقير المعتل اثنان عشر درهما في كل شهر

دراهم وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس  
وبعد الاتفاق من العجم ولانها تضع على عبدة لاهوت  
من العرب ولا على المذنبين ولا جزية على امرأة ولا  
صبي ولا اذى ولا اذى ولا فقير غير معتل ولا على لاهوت  
هيان الذي لا يخاطبون الناس ومن اسلم او ما  
وعلى الجزية سقطت عند وان اجتمع حولان ثدا  
خلت ولا يجوز احداث بيع ولا كنية في دار الاسلام  
وان هدمت الكنائس والبيع القديمة اعادوها  
يؤخذ اهل الذمة باعين عن المسلمين فيؤخذ منهم و  
مركبهم ومروجهم ولا انهم فلا يكون الخيل ولا

يملكون بالاسلح ومن امتنع من الجزية او قتل مسلما  
 او سب النبي عليه <sup>السلام</sup> او ذلله عيبا لم ينقض حمله  
 ان يلحق بدار الحرب او يلقوا على ما وضع فيها ويؤثروا  
 وان اذنت المسلم والعباد ما به من مفاوضة عليه الاسلام  
 فانك انت لم شئت كنفته عليه ويحسب قتلها اليوم  
 اسلم والاقتل فان قتل قاتل قبل عرض الاسلام عليه  
 كره لاذك ولا فيه على القتلى والامرودة فلا يقتل  
 لكن تحبس حتى تسلم ويؤثر كل امرئ من امواله  
 ذوالا امرئ فان اسلم عادت حاله وان مات او قتل  
 على دية من قبل ما اكتبه في حال اسلامه الى ورثة من

المسلمين

المسلمين وكان ما اكتبه في حال دية قيا وان الحق بدار  
 الحرب مرتدا وحكم الحاكم بالحق عتق مذبذبه واممات  
 اولاده وحلت الديون الموجبة اليه عليه واستقر ما  
 اكتبه في حال الاسلام الى ورثة من المسلمين ويقضي  
 الديون التي لزمه في حال الاسلام مما اكتبه في حال  
 اسلامه وما لزمه من الديون في حال دية ودية من  
 المسلمين وتقضي الديون التي لزمه في حال الاسلام  
 مما اكتبه في حال الاسلام وما لزمه من الديون الى ما  
 اكتبه في حال دية وما يلزمه واشتراه او تقرب فيه من  
 امواله في حال دية فهو موقوف ان اسلم صحت عتقه



وان ما او تكل او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد لم  
من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما فما وجدته في يده  
من مال لا يبيعه اخذه لاهل الحق يكسبه والمرتدة اذا تفرقت  
في مالها في حال ردّها جازت قتلها ونضارت في ثقلها  
يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكوة  
يؤخذ من الثاقله ولا يؤخذ من صبيها لم وما جباه  
الامام من الخراج ومن اموال بني ثقلب وما اهداه  
اهل الحرب الى الامام والجزية يعرف في مصالح المسلمين  
في ثوب الثفور ويبيح القذاطير والجسود ويطلب  
قضاة لمسلمين وعالمهم وعلماء او منهم ما يكفيهم

ويدين من اذ ذاق القاتلة وذوارهم **كتاب**  
البغاة واذا تغلب قوم من المسلمين على بلدة ونحوها  
عن طاعة الامام دعاهم الى العودة الى الجماعة وكشف  
عن شيعته ولا يبيد اهلها بقتال حتى يداووه قاتلهم  
حتى تفرق جميعهم فان كانت لهم قرية اجز على جرهم  
ولم يتبع مواليهم ولا يبيح لهم ذرية ولا يقسم لهم مال  
ولا باس بان يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلمين  
اليه ويحسب الامام او اهلهم فلا يردوها عليهم ولا  
على بيتها بواقيها وما جباه اهل البغاة من البلاد التي  
عليها عليهم من الخراج والعشر لم يؤخذ الامام تائبا

فان كان امر فوه في حق ابري من اخذ منه ولم ان يكون  
مرفوه في حق تعلق باب الاموال ان يؤد وانما  
فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيد وذلك والله <sup>المقصود</sup>  
**باب** الحظر والامانة لايجز للرجال لبس الحرير و  
يجز النساء والاباس يتوسده عند ابي حنيفة <sup>وع</sup> وقال  
توسده والاباس يلبس الديباخ في الحرب عندهما و  
يكوره عند ابي حنيفة والاباس يلبس الخمر اذا كان سلا  
ابريسا ولحمه قطن او خند او لايجوز للرجال الخمر  
بالذهب والفضة ولا بالمخاطم والمخفقة وسيلت  
السيف من الفضة <sup>يجوز</sup> وللنساء الخمر بالذهب والحرير و

يكوره ان يلبس الصب الذهب والفضة والحرير ولايجز  
الاكل والشرب والادهان والتطيب في انية الذهب  
والفضة للدجال واسنأ والاباس استعمال انية <sup>ع</sup> الزجا  
والبور والقيق ويجوز الشرب في الاواني المفضضة  
عند ابي حنيفة والركوب على السرج المفضضة <sup>ع</sup> والجلوس  
على البرية المفضضة ويكوره التعشير في المصنف والنقطة  
والاباس تجليته ونقش المسجد وخرقة بالذهب  
والفضة ويكوره استخدام الخصيان والاباس يخضع البها  
وانزل الحمار على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية <sup>ع</sup> والاد  
قول القيد والصبه ويقبل في المعاملة قول الفاسق <sup>يقبل</sup> ولا



في اخبات الدنيا ثمة الاقوال العبد لا يجوز ان ينظر  
الرجل الى امرأة الاجنبية الا الى وجهها وكيفية ثيابها<sup>ن</sup>  
كان لا ياب من الشهوة لا ينظر الى وجهها وكيفية الثياب<sup>ح</sup>  
ويجوز للقاضي ان اراد ان يحكم عليها وللشاهد<sup>عليها</sup>  
والشاهد عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يشتم<sup>جل</sup>  
ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع مرض منها وينظر<sup>جل</sup>  
الى الرجل المجميع بدمه الاما ياب من سرية الى دكته و  
يجوز للداة ان ينظر من الرجل اي ينظر منها الرجل و  
ينظر المرأة من الحدة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه  
من الرجل وينظر الرجل من امه التي تحل رؤيتها و

زوج

ووجهه الى فرجها وسائر جسدها وينظر للرجل من  
خوذة محارمه الى الوجه والرأس والصدر والساكنين  
والمضدين ولا ينظر منها الى ظهرها وبطنها ولا ياب  
من يبيع ما جاز ان ينظر منها اذا من الشهوة وينظر  
الرجل من مملوكه غيره الى ما يجوز ان ينظر منها الى ذوات  
محارمه ولا ياب من يبيع ذلك اذا اراد الشراء وان خاف  
ان يشتم والخص في النظر الى الاجنبية كالنخل ولا يجوز  
للسلوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي  
النظر اليه منها ويعزل عن امه مغير اذا لها ظاير<sup>ل</sup>  
عن زوجة الاباذن ما ويكره الاحكام في اقوات

الادميين والبهائم اذا كان في بلد يفر الاحتكاري  
باجله ومن احتكر على حنية اما حلبة من بلد آخر فليس  
يحتمل ان يبيع السلطان ان يبيع على الناس ويكره  
بيع السلاح في ايام الفتنة وباس من يبيع لغير من يظن  
ان يتخذ من **كتاب الوصية الوصية** غير الوجبة  
لكنها مستحبة ولا يجوز الوصية لوارث الا ان يحجزها الوارث  
ولا يجوز ما زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان يوصي  
للمنافذ والمكاف للسلطان وقبول الوصية بعد الموت فان  
قبلها لموصي لم في حال الحياة او دها فذلك باطل  
ويستحب ان يوصي الانسان بده الثلث فان اوصى

دبر فقبل الموصي له وجه الموصي ودها في غيره  
فليس يرد وان دها في وجهه فهو رد والموصي  
به يملك بالقبول الا في مسئلة واحد وهو ان يموت لموصي  
ثم يموت الموصي لا قبل القبول فيدخل الموصي يد في ملك  
ورثة ومن اوصى الى عبد او كافرا او فاسقا اخرج  
لقاضيه من الوصية ونضب غيرهم ومن اوصى الى عبد غير  
نفسه وفي الورثة كبار لم تصح الوصية ومن اوصى الى  
من يعجز من القيام بالوصية ضم اليه القاضيه غيره ومن اوصى  
الى اثنين لم يحجز لاحدهما ان يعرف عند ابجينة ومحمد  
دون صاحب الا في شراء ككهن للميتة وتبغير وطعام



الصغار وكسوة ودد ودبقة بعينها وقضا الدين  
من عين وتقيده وحيت بعينها وعق عبد بعينه ونحو  
في حقوق الميت ومن اوصى لرجل بثلث ماله ولا<sup>آخر</sup>  
بثلث ماله ايضا ولم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفاً  
فان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس ولم تجز  
لورثة فالثلث بينهما ثلاثاً فان اوصى لاحدهما بجميع  
ماله والاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما  
ارباعاً عند ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة الثلث  
بينهما نصفان ولا يفرع الموصى لهما زاد على الثلث الا  
في المحاباة والسباية والدايم المرسل ومن اوصى

وملح

وعليه دين يخط بماله ولا يجز الوصية الا ان يبرره الزمان  
من الدين ومن اوصى نقيب ابنه فالوصية باطلة وان  
اوصى بثلث نقيب ابنه جاز وان كان له ابنان فلم يوصى له  
الثلث ومن عتق عبد اثنى عشر مائة او باع وجاز  
وهب ندك كل الوصية لغير من الثلث وبقره يرمع  
اصحاب الوصايا فاحياء ثم اعتق فالمحابة او في عندا  
في حنيفة فان اعتق ثم جاز فمعه سواه وقال ابو حنيفة  
ومحمد والعتق او في في المسلمين جميعاً ومن اوصى  
من ماله فلاخر سهام الورثة الا ان يقتض من السدس  
ومن اوصى بجزء من ماله قبل الورثة اعطوه ما شئتم و

من اوصيا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها سواء  
 قدما لموصى او اخرها مثل الحج والزكاة والكفارة  
 وما ليس بواجب فقدم منه ما تقدم الموصى ومن اوصى  
 بحجة الاسلام الحجوا اعتد وجلس من بلد قبح واكب فان  
 لم تبلغ الوصية النفقة الحجوا عنه من حيث بلغ ومن  
 خرج من بلد وجابا قاة في الطريق واوصى ان يخرج عنه  
 حج من بلدة عند ايجنته ولا يصح وصية لغير المكاتب  
 وان تركه وفا ويحوي الموصى الرجوع عن الوصية فاذا  
 اخرج بالرجوع او فعلا ما يدل على الرجوع كان رجوعا و  
 عن حجة الوصية لم يكن رجوعا ومن اوصى بحج ان فعله

حقون

حقون عند ايجنته ومن اوصى لاحفاده فالوصية  
 للمكذبي دهر محرم من امراته ومن اوصى لاختامه فالاختام  
 محقق دهر كاذبي دهر محرم منه ومن اوصى لاقربائه  
 فالوصية للاقرب فالاقرب من كاذبي دهر محرم منه  
 لا يدخل فيه من الوالد والوالدة والاب والابنة  
 تصاعدا واذا اوصى بذلك ولمعان وخالان فالوصية  
 لغيره عند ايجنته وان كان له وصية وخالات فلم  
 تصف قال الوصية لكل من ينسب داهي اوصى اب  
 لاهي الاسلام ومن اوصى لموطل بنته بدراهم او  
 مثل ذلك عن تملك ثلثا ذلك وفيه ثلثة وهو يخرج منها



ثلث ما بقى من مال فلان جميع ما بقى ولو اوصى بثلث  
 ثيابك فلك ثلثها وبقية ثلثها وهو يخرج من ثلث ما  
 بقى من مال لم يستحق الا ثلث ما بقى من الثياب وكذا  
 لذي القربى والوالد والمختلفة ومن اوصى لرجل بالفرقة  
 بهم ولم يمالحهم ودين فان خرج الالف من ثلث الدين  
 وقعت الى الموصى لذكره وان لم يخرج دفع اليه ثلث  
 الدين وكذا خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يتبقى  
 الالف ولا يجوز الوصية بجواز او مخرج الالف من  
 شيء اشهر من يوم الوصية ومن اوصى لرجل بجارية <sup>تو</sup>  
 لذات بعد مائة الموصى قبل ان يقبل الموصى لولدها

كلاهما يخرجان من الثلث فمالا موصى له وان لم يخرج  
 من الثلث ضرب بالثلث فاخذ حصة منهما جميعا  
 قول ابو يوسف ومحمد خرج وقال ابو حنيفة عليه السلام ياخذ ذلك  
 من الام فان فضل شيء من الولد ويجوز ان يوصى بثلث  
 عبده وسكنى معلومة ويجوز بذلك ابدا فان خرجت  
 ذمت العبد من الثلث سلم اليه للخدمة وان كان لا مال له  
 خدم للورثة يومين والموصى له يوما فان ملكت الموصى  
 دعاه الى الورثة واذا مات الموصى له في حياة الموصى <sup>مطلت</sup>  
 الوصية فاذا اوصى لاولاد فلان قالوا في بيعته <sup>الذكر</sup>  
 مثل حظ الاثنيين ومن اوصى لثلاثة من ثلث ماله

لم يمت فالثالث كله لزيد وابن فثلث والعم بين زيد  
 وعم وزيد ميتة كالأمة والصغير الثلث ومن اوصى  
 بثلث ماله وثلث اثم اكتب ماله استحق الموصى بثلث ماله  
 يملك عند الموت **كتاب** لغايبهم عن توديعهم  
 الذكور وعشر الايمن وابن الايمن وان سفل والاب  
 ان غلا وابن الاخ والعم وابن العم والزوج والمولى  
 المقتول ومن الاقات لاسبع والابنة وبنت والام  
 والجددة والاخت والزوجة ومولات الغت ولا يرث  
 اربعة المملوك والفانك من المقتول المترك واهل  
 الحائض والمعدود في كتاب الله تعالى ستة النصف

والاخ

ولربع والمثنى والثلث ان والثلث والثلث من النصف  
 فرض خمس البنت وبنت الابن اذا لم يمت تكن الصاب  
 لاخت لآب وام واخت لآب اذا لم تكن الاخت لآب وام  
 والزوج واذا لم تكن للميت ولد ولا ولد ابن والام  
 للزوج مع الولد وولد ابن وللزوجة اذا لم يكن  
 للميت ولد ولا ولد ابن والمثنى للزوجة مع الولد  
 وولد الابن والثلثان لكل اثنين نساء ايمان  
 فرض النصف الا للزوج والثلث فرض الام اذا لم يكن  
 للميت ولد ولا ولد ابن والاثنان من الاخوات ولا  
 حوت ويفرض لخالك ما بقية المسلمين وحياتهم



وابوان او وثلاثة وابوان لأم تلك ما يقع بعد زواج  
 الزوج والامهت والثلاث ايضا لكلا اثنين فصا<sup>عد</sup>  
 من ولد الام ذكورا وانثى فيرسموا بالسدر<sup>نفس</sup>  
 سبع لكل واحد من الابوين مع الولد او ولدان  
 والام مع الاخوات والاعوان والجدات والجد  
 الولد والبنات الابن مع الزينة للصلب ولد الاخوات  
 لابن مع اخوات الاب وام والام واحد من ولد الام  
 كتاب المسقطة وتسقط الجداق بالام والاعوان  
 بالاب وليسقط ولد الام بالزوجة بالولد وولد الابن  
 والاب والجد واذا اسكنت البنات الثلاثين سقطت

بنات الابن الا ان يكون باخرا لهن او اسفل منهن ابن  
 ابن الابن فيقع من واذا اسكنت الاعوان لاب وام  
 اثنتين سقطت الاخوات الاب الا ان يكون معهن  
 اخ لهن فيعصمن باب العيص واقربا لعصا البنون  
 ثم الاب ثم الجد ثم البنو لاب وعم الاعوان ثم بنو الجد ثم  
 الاضام ثم بنو الابن الجد واذا استوى بنو الاب في الدر<sup>جته</sup>  
 واحد فاولهم من الابن وام والابن وابنة الابن  
 والاخوة يقاسمون اخواتهم للذكور مثل حظ الانثيين  
 ومن حرام من العصاة يفرق بالميراث وكونهم ذوي  
 اناهم وان لم يكن عصبة من الصلب فالعصبة مورثون

ثم اقرب عصبة المولى والاخوات مع البنات **كتاب** حصة

الجب وبجب الام من الثلث الى السدس بالولد وولد

الابن والاضافي من الاخوات والاخوات والفاضل

عن فروع البنات لبني الابن واخوانهم المذكور مثل حظ

الانثيين والفاضل عن فضل الانثيين الاب واما للاخوة

لاب واخوانهم المذكور مثل حظ الانثيين واذا تركت بنتا

وبنت الابن فثلثت النصف وبنات الابن السدس

وان كان مع بنات الابن بنو الابن فثلثت النصف والباقي

لبني الابن واخوانهم المذكور مثل حظ الانثيين وكذا

لفاضل من فروع الاخوات لاب واما للاخوات من الاب

واخوات للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عمه احد

هما اخ لام فلاخ السدس بالفرض والباقي بينهما لمشاركة

ان شتر كم طرفة ذوجا وانثانا وجدة وبخوة من ام

واخا من اب واما فلا الزوج النصف واما السدس والباقي

ولاد لام الثلث ولا شيء للاخ من الاب واما **باب**

المر والفاضل عن فرض ذوي المقام اذا لم يكن عصبة

مرد ووعليهم قد وسعاهم الاعلى الزوجين ولا يرث

القائد من المقتول والمكدر كالمقتل احد يتوارث كل

من الكافر ولا الكافر من المسلم وما لم يرث لودثة

من المسلمين وما اكتبه في حال دونه في واذا غرق جماعة



او سقط عليهم حائط فخافوا ولم يعلموا من مائة منهم اولا  
 فما لم يولد منهم الاحياء من ذرية فاذا اجتمع في  
 قرابتهم لمواقرتنا في شخصين وذرهما احد جامع الاخر  
 وذرهما وذا يورث الميراث بالانكحة الفاسدة التي  
 خلوقها في دينهم وعصية الذناب ولد للاخت  
 مولا امها ومن مات وترك مالا حتى تضع <sup>مرا</sup> <sup>ا</sup>  
 تة في قول ابينيفته والجداوي باليراث من لاخوت  
 عند ابينيفته وقالا يقاسمهم الا ان ينقضه لقايم  
 من الثلث واذا اجتمع الجدات فالسدين لا تدرهم  
 ولا يجزى جداه ولا تدرت ام اباهم بسم وحج

جافاسدة اجتمع لهم ولا جدة تجلب امها <sup>ك</sup>  
 ذوى الارحام اذ لم يكن للميت عصبة ولا ذوسمه وذرته  
 ذوى الارحام ولد البنت وولد لاخت وبنت الاخ  
 وبنت العم والخال والخاللة ابنة الام والعم والعمة  
 وولد الاخ من لام ومن اوليه فاولاهم من لان من  
 ولد الميت ثم ولد الابوي او اخوها وهم بنو الاخوت  
 ولد الاخوات ثم ولد ابوي ابويها واخوها وهم الا  
 خوال والخالات والعمات واذا استوى ولدان في ذن  
 فاولاهم من لاول بالوراثة واقلهم اولي من هم واب  
 لام اولي من ولد الاخ والاخت والمحقق استقر بالفا <sup>ضل</sup>

عن ستم ذوعا السهام اذا لم يكن عتبة سواء ومولا  
 المولاة يرث من المولاة الميراث ولو كان ترك الميراث  
 مولاة وابن مولاة قاله اللان وقال ابو يوسف لا يورث  
 الميراث والباقي للابن وان ترك ميراث مولاة واخ مولاة  
 قاله القيد قوله ابو حنيفة وقال هو بينهما كما بينا في  
 الاخ مع الجدة ولا يباح المولاة ولا يورثها **كتاب**  
 حساب الغرائض واذا كان في السلسلة نصف او نصف و  
 ما بقى فاصلها من ثلثة وان كان ربع وما بقى او ربع  
 وما بقى او ربع ونصف وما بقى فاصلها من اربعة  
 وان كان ثمن ونصف فاصلها من ثمانية وان كان

ونصف

وثلث او سدس فاصلها من عشرة ويقول الى سبعة و  
 ثمانية وسبعة وعشرة واذا كان مع الربع ثلث و  
 فاصلها يقول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر  
 واذا كان مع الثلث ثلثان او سدس فاصلها من اربع  
 وعشرين ويقول الى سبعة وعشرين فاذا انقضت المدة  
 على المودعة فقد صحت وان لم تقسم سهامهم فاعرب  
 هم في اصل المصلحة وعولها اكانت عاكمة فما اخرجت  
 صحت من المصلحة كالمراة واخرى للرة الربع سهم و  
 للآخرين ما بقى وهو ثلث ولا يقسم عليها فاعرب  
 اثنين في اصل المصلحة يكون ثمانية فبها تقسم وان



وافق السهام عددهم فاخرب وقف عددهم في اصل  
 المسئلة كما مائة وستة اخوات للمائة لاربعة سهم  
 للاخوات ثلثة اسهم فاخرب وقف عددهم وهو اثنا  
 في اصل المسئلة فمنها تقع المسئلة فمنها تقع المسئلة و  
 ان لم يقسم سهام فديقين او اكثر فاضرب اخذ الفر  
 يقين في الاخر ثم اجتمع من عدد الووس فاضرب  
 في اصل المسئلة فان تساوى الاعداد اجزى احداهم  
 عن الاكامراتين واخوين فاضرب اثنين في اصل  
 المسئلة وان كان احد العددين جزا من الاخر اخذ  
 الاكثر عن الاكابر مع يتون واخوين اذا خرب

اربعة اجزاء عن الاخوين وان واقف احد العددين  
 الاخر نصف او في الثلث ضربت وقف احدهما في جميع  
 الاخر ثم ما حصل معك من عدد الووس فاضرب  
 في اصل المسئلة كما ربع سنة واخت وستة عام  
 فالسنة توافق الاربعة باضاف فاضرب نصف  
 احدهما في جميع الاخر ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة  
 يكون ثمانية واربعين فمنها تقع فاذا صحت المسئلة  
 فاضرب سهام كل واحد في التركة ثم انقسم ما اجتمع  
 على ما صحت من الوفيفة بخارج ذلك الواو **كتاب**  
 الثالثة واذا لم يقسم التركة حتى مات احد الوثمة



فان كان ما يصيب من المييت الاول ينقسم على عدد

ورثة فقد صحت المسئلة ان مما صحت الاولى منه

لم ينقسم تحت فريضة المييت الثاني بالطريقة التي

ذكرناها ثم ضربت احد المسلمين في الاخران لم

يكن بين لبيها من المييت الثاني وما صحت منه فريضة

مبضعة موافقة وان كان يشي فاضرب وقف المسئلة

الثانية في المسئلة في الاولى فاجتمع صحت من المسئلة

فكل من كان له في المسئلة الاولى شيء فهو مغروب

فيما صحت المسئلة الثانية ومن كان له من المسئلة الثانية

شيء فهو مغروب في مركز المييت الثاني فاذا صحت

ملا

مسئلة المنا سخط واردة موزعة ما يصيب كل واحد

من واحد من حساب الدرم قسمت ما صحت منه

المسئلة على ثمانية واربعون فيما خرج اخذة له

من سهام كل وارث من حبيته والله اعلم بالصواب  
عنه

كتاب القدودي يوم جمعة بمييت جهاد م شهد

شعبان المعظم سنة هذا ردد يك جهاد يك بخط

فقير حقير مكرين خلق الله خاكر باي جميع كاتبة محمد

حسين ابن ابي رصالح ساكنة ادوان

هذا من بلاء كذا كذا  
ذالك من بلاء كذا كذا

٢٢٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢

٢٢٢



در این کتاب که در این روزگار  
 با خوبان خطا به هیچ کس راه  
 در میان ما شاخ در خشم و آسودگی  
 در این کتاب که در این روزگار  
 با خوبان خطا به هیچ کس راه  
 در میان ما شاخ در خشم و آسودگی

در این کتاب که در این روزگار  
 با خوبان خطا به هیچ کس راه  
 در میان ما شاخ در خشم و آسودگی

ماست خان



